

جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



أثر النفوذ الفرنسي في إفريقيا على استقرار منطقة الساحل
(مالي نموذجاً)

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصّص: دراسات أورو متوسطية

إشراف الأستاذ:

أ/عمرون محمد

إعداد الطالبتين:

- تينهينان باي

- فاطمة شاعو

لجنة المناقشة

أ/ قصاص، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....رئيسا

أ/عمرون محمد، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....مشرفا ومقررا

أ/ عكسة عبد الرحمان، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾

صَلَّى
عَلَيْهِ
الْعَظِيمُ

آل عمران، الآية 18

كلمة شكر

عرفانا منا بالجميل، إننا نشكر الله عز وجل أولا وأخيرا على ما أمن
علينا من توفيق وسداد طيلة مشوارنا الدراسي
ثم نتوجه بالشكر الجزيل والتقدير إلى الأستاذ الكريم "عمرون
محمد" على قبوله الإشراف علينا في هذه المذكرة، وعلى ما قدمه لنا
من نصائح وإرشادات
وإلى كل من ساندنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة



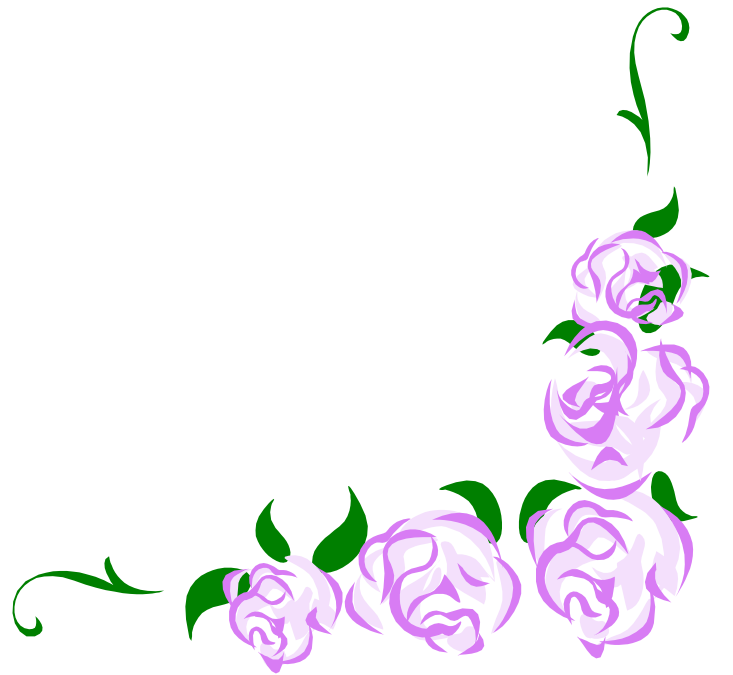
إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

أعز الناس إلى قلبي ورفيقة دربي، التي تعبت من أجلي و كبرتني، أُمي أطل
الله من عمرها، وأبي الذي لطالما دعمني في مشوار حياتي ودراستي
إلى أختي الغالية "ديهية" وأخي العزيز "اعمر"
دون أن أنسى جدتي التي تنعم علي بدعواتها الكثيرة، أطل الله من عمرها
وحفظها سالمة

ولكل من ساعدني في إنجاز مذكرتي هذه من قريب أو من بعيد
إلى كل أقاربي وأصدقائي الذين ساندوني في مشواري الدراسي
أهديه للجميع، مع حبي الكبير لكم

تينهينان





إهداء

أهدي هذا العمل إلى

من كرمها الله وجعل الجنة تحت أقدامها، إليك وحدك غاليتي، عزيزتي وحببتي أُمي...

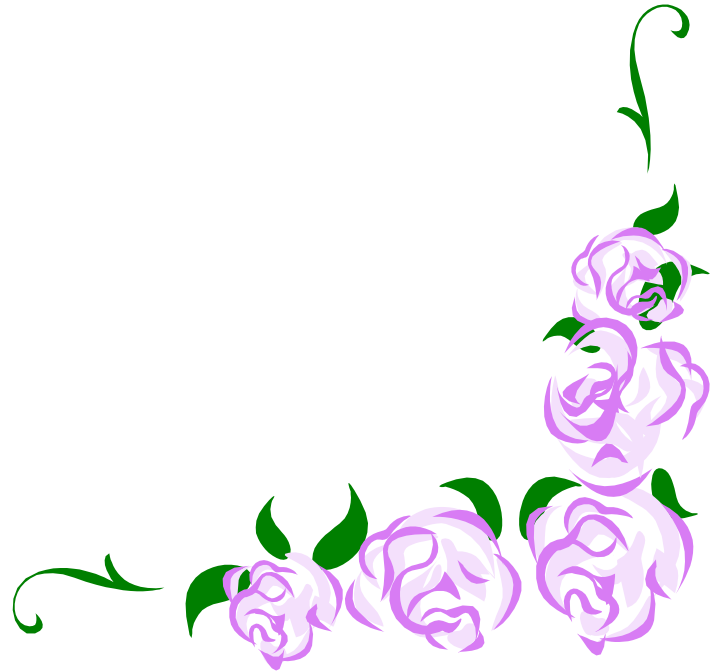
إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، والي العزيز.

إلى جميع إخوتي

إلى كل الأصدقاء ورفقاء الدرب، أخص بالذكر : ساجية، رادية، ومنير.

إلى من ساندني لإتمام هذا العمل

فاطمة



قائمة أهم المختصرات

GIA : Groupe Islamique Armé	الجماعة الإسلامية المسلحة
MUJWA The movement for the Unicity and justice in west Africa	حركة التوحيد والجهاد لغرب إفريقيا
UA : Union Africaine	الاتحاد الإفريقي
AQMI: al-Qaeda in the Islamic Maghreb	تنظيم القاعدة في الغرب الإسلامي
ANLA :Armée Nationale de Libération Azawad	الحركة الوطنية لتحرير الأزواد
DRM :Direction du Renseignement Militaire	مديرية الاستخبارات
ECOWAS The Economic Community of West Africa States	الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
OCHA: Coordinates Effectives and Principled Humanitarian	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
COMESA: Common Market for Eastern and Southern Africa	السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي
COMESSA: The Community of Sahel Saharan States	تجمع دول الساحل والصحراء

مقدمة

يعتبر الوجود الأوربي في إفريقيا قديم جدا، وهذا يرجع لفترة الحملات الاستعمارية أين كانت إفريقيا ملاذا سهلا للاحتلال، نظرا لضعفها وضعف منظومتها الأمنية وانعدام مختلف وسائل الحماية فيها، لكن بالمقابل تحتوي على أكبر مخزون لمختلف الثروات الطبيعية في العالم، وهي من أغنى الأماكن من حيث المعادن المختلفة، ذهب، ألماس، إلخ، تأثرت دول إفريقيا بهذه الحملات الاستعمارية وانعكست على وضعها الأمني والاقتصادي والاجتماعي، فهي تصنف من بين أكبر بؤر التوتر في العالم، وهذا راجع للسياسة الاستعمارية التي مورست ضد هذه الدول من تهيش، وتفجير الشعوب وإغراقها في دوامة التخلف.

والوجود الفرنسي في إفريقيا كذلك قديم جدا حيث تركزت في منطقة الساحل الإفريقي بشكل كبير، وسطرت على معظم دول هذا الإقليم، بعد إعلان استقلال الدول المستعمرة خاصة من طرف فرنسا بقيت مرتبطة بها، من خلال عقد اتفاقيات في مختلف المجالات مثل الاتفاقيات الأمنية والاتفاقيات الاقتصادية، من خلال تقديم قروض ومساعدات لفائدة الدول الفقيرة في إفريقيا والمتضررة من الاستعمار، سهلت هذه الارتباطات والاتفاقيات ومهدت لها الطريق للعودة، والدخول للمنطقة من بوابة جديدة، وهي التدخل لحماية حقوق الإنسان.

بالتالي التدخل في شؤونها الداخلية بصفة أخرى وجديدة، كما انتهجت فرنسا سياسات واستراتيجيات جديدة، وآليات مختلفة للعودة لمستعمراتها وهي: مساعدة الدول الفرنكوفونية وحمايتها ومساعدتها لمكافحة الإرهاب والجريمة بكل أنواعها.

ومازالت منطقة الساحل الإفريقي تشكل أهمية بالغة لفرنسا، فهي تعتبر سوق مفتوحة لتصدير سلعها وكذا استغلال مواردها الهامة، التي تقتقر إليها فرنسا داخل حدودها، ومنطقة الساحل الإفريقي لازالت تتخبط في مشاكل وحروب أهلية مستمرة، ما عجزت هذه الدول على مواجهتها الأمر الذي تتطلب انتهاج سياسة التكتلات والتجمعات الإقليمية لتظافر

الجهود لإحلال السلام في المنطقة، مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتجمع دول الساحل والصحراء، وغيرها من التكتلات التي حاولت جاهدة لإيجاد حلول نهائية لكل تلك الصراعات، لكن لم يكن لهذه الأخيرة دور فعال وبارز في المنطقة، لعدة أسباب أبرزها عدم وجود سياسة العمل المشترك واحترام المصالح والأهداف المرسومة.

إذن هذا الفشل كان عاملا مساعدا للدور الأجنبي للبروز أكثر في المنطقة من حيث التدخلات لمساعدة الدول المتضررة، جراء تلك الحروب الأهلية خاصة مثل فرنسا التي تعتبر اللاعب والمحرك الأساسي، لمختلف الأحداث في المنطقة على غرار وجود تدخلات لقوات أخرى في إطار المنافسة على المنطقة مثل، الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ما جعل فرنسا تقع في هاجس المحافظة على نفوذها بالمنطقة التي تعتبر مقر هام لقطاعها الاقتصادي وأسوقها التجارية، ومن هنا سيتم التركيز على التدخل العسكري الفرنسي بمالي التي تواجه أزمة داخلية صعبة، وهو صراع الحكومة المركزية مع الطوارق واستغلالها لهذا الوضع الصعب لدولة مالي، التي دخلت إليها فرنسا تحت أسباب خفية وهي حماية مصالحها، وأخرى سياسية أكثر منها قانونية مثل: القضاء على الجماعات الإرهابية والمنطرفة بالمنطقة، حيث استجبتها مالي لحمايتها في 2012 إثر الهجمات المسلحة التي تعرضت إليها، ولكن تتوجد دواعي أخرى خفية وراء هذا التدخل الفرنسي بصفة منفردة بمالي وهو عدم إعطاء الفرصة للدول الأخرى للتدخل في المنطقة، وفقا لقرار هام لمجلس الأمن وهو قرار 2085 المستندة على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

1-أسباب اختيار الموضوع:

البحوث دائما تتطلق بأسباب ذاتية وأخرى موضوعية لها علاقة بمجال تخصص الباحث بالدرجة الأولى إلى جانب ميوله، وكشف الحقائق لما لها من علاقة بالأحداث الدولية الراهنة والتي تثير فضوله حول معرفتها واكتشاف المزيد، فهي الدافع الرئيسي لنجاح مشروعه العلمي وهي كالتالي:

•الأسباب الذاتية:

يعود اختيارنا لموضوع "أثر النفوذ الفرنسي في أفريقيا على استقرار منطقة الساحل: مالي نموذجا" بدافع شخصي أو وطني، كوننا نعيش على هذه القارة الأم التي تزخر بكل أنواع الثروات، وبكوننا نقطة أو جزء من كلها الواسع، فكل ما قد يمسه ولو كان خارج وطننا يخصنا كوننا ننتمي لإقليم واحد، كما يهمنا مستقبل أرضنا الذي هو متعلق من ناحية بهذه القارة، فكل ما يهدد استقرارها يهدد أمننا، وركزنا على منطقة الساحل كونها المنطقة الأكثر تأزما، إذ أن المنطقة امتداد طبيعي في العمق الجنوبي لصحراء الجزائر، ما يجعل هذه الأخيرة تشهد أزمات عديدة منها أزمة مالي، التي لا بد من إرساء الأمن فيها لينعكس بدوره على دول المنطقة ساحل المجاورة لها ثم يليه امن الدول الأوروبية وعلى رأسهم فرنسا.

•الأسباب الموضوعية:

يعتبر السبب في اختيارنا هذا الموضوع والتعمق فيه باستثناء المنشورات والمجلات والصحف، إلى جانب جدية الموضوع وكونه موضوعا غنيا بالمعلومات، ويمس كل ما درسناه في المسار الدراسي، فهو عبارة عن ملخص جمع كل المعلومات التي تطرقنا إليها كالأمن، أيضا في إثراء المكتبة العربية بمزيد من الدراسات حول هذا الموضوع التي هي بحاجة للمزيد من الاهتمام، كونها مواضيع حساسة ومتغيرة.

2- أهمية الموضوع:

يمكن تقسيمه إلى قسمين:

-الأهمية العلمية:

تبرز هذه الأهمية في كون الدراسة من اهم المواضيع التي تعالج أو تدرس الظاهرة الأمنية والاستقرار، اللذان يعتبران أحد المفاهيم المعقدة في مجال العلاقات الدولية، وتسليط الضوء على مفاهيم أخرى إلى جانبها كالأزمة والتدخل، ذلك من خلال البحث والاستعانة بمختلف المقتربات النظرية لمعرفة أسباب الأزمة والاستقرار في القارة.

-الأهمية العملية:

وذلك من خلال البحث عن الحقيقة التي أدت إلى عدم الاستقرار في القارة، والمنطقة وأسباب التحكم الفرنسي بها والخفايا الحقيقية لوجوده في المنطقة، وانعكاس التدخل الفرنسي على الدولة وحتى دول الساحل الإفريقي في ظل ما تمتاز به من حدود واسعة، ومشاكل داخلية لتمتد وتصبح خارجية، ما يزيد من حدة التهديدات.

3- أهداف الدراسة:

هناك مجموعة من الأهداف يمكن تحقيقها من خلال البحث:

- التعرف على تاريخ القارة الإفريقية وما تحتويه من مؤهلات طبيعية وبالمقابل ما تعانيه من مشاكل (حروب و صراعات).
- معرفة منطقة الساحل وواقعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي واهم الآليات التي اتبعتها فرنسا لبسط نفوذها في المنطقة.
- معرفة أسباب الأزمة في مالي والدوافع الحقيقية وراء التدخل العسكري الفرنسي في مالي.
- توضيح انعكاس هذه الأزمة على دول الجوار.
- إبراز المكانة الجزائرية ودورها السياسي الذي تلعبه لحل الأزمة في مالي.

4- إشكالية الدراسة:

موضوع بحثنا يسير في اتجاه هدف محدد ألا وهو إبراز وتوضيح النفوذ الفرنسي في القارة وأثره عليها، والأسباب المؤدية إلى عدم الاستقرار فيها كخلق أزمات كبيرة، واستنادا لما تقدم واعتبارا للغاية البحثية من وراء الدراسة، تستدعي طبيعة الموضوع صياغة إشكالية على النحو التالي:

هل أدى التدخل الفرنسي في مالي إلى استقرار المنطقة أم كان عاملا مضاعفا للاستقرار فيها؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية الرئيسية، تتفرع عدة تساؤلات فرعية تساهم في إثراء عملية بحثنا هي:

- أين تكمن أهمية الساحل الإفريقي؟
- كيف تطورت الأزمة في مالي، وكيف تدخلت فرنسا في حلها؟
- ما هي الدوافع الحقيقية للتدخل الفرنسي في مالي؟
- كيف أثرت الأزمة على استقرار منطقة الساحل؟

5-فرضيات الدراسة:

سيتم صياغة فرضيات من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة، ذلك للإجابة المبدئية عليها والتي ندرجها كما يلي:

الفرضية الرئيسية:

التدخل الفرنسي في مالي لحماية نفوذها أثر بشكل سلبي على أمن واستقرار منطقة الساحل وتتفرع منها الفرضيات التالية:

1. الثروات والموقع الاستراتيجي الذي تزخر به القارة سبب التنافس الذي تعاني منه القارة.

2. عدم مقدرة دول الساحل في تسيير شؤونها، سهل لفرنسا والدول الكبرى محاولتها في استغلالها.

3. كلما كانت هناك تحولات في منطقة الساحل الإفريقي، كلما انتهجت الدول الأوروبية خاصة فرنسا استراتيجية تتماشى وتلك التحولات.

4. حماية المصالح الدافع الأكبر للتدخل العسكري الفرنسي في مالي مزعومة باستراتيجية محاربة الإرهاب.

6-حدود الدراسة:

معلوم أنه لا بد من وضع حدود لهذا البحث مكانية وزمنية التي تبرز الأهمية العلمية لموضوعنا هذا من أجل الدقة والوضوح والحصول على نتائج علمية جيدة.

-الحدود المكانية:

يضم الإطار المكاني قارة إفريقيا بصفة عامة، لكننا قمنا بالتركيز على منطقة الساحل الإفريقي الذي يعد موضوع الدراسة، ودولة مالي كحالة ونموذج، خاصة لما تشهده هذه الأخيرة من تغيرات وحراك أمني خاص مؤثرا على دول الجوار.

-الإطار الزمني:

تتحصر دراستنا في إطار زمني محدود في ظل التدخل العسكري الفرنسي في مالي منذ انفجار أزمة 2012 إلى غاية 2016، علما أننا لم نتقيد بهذه الفترة وإنما تطرقنا لعدة محطات تاريخية مهمة مرتبطة إما بالقارة أو بالمنطقة.

7-المقاربات المنهجية للدراسة:

-الإطار النظري للدراسة:

النظرية الواقعية الجديدة: رغم اختلاف التعريفات، لكنها تشترك بتشابه واضح منه ما يتطلب أولوية القوة والأمن في كل الحياة السياسية، وأهم روادها مرجانتو ويعتبر نيكولا ميكيافيلي وتوماس هوبس من الواقعيين في تاريخ الفكر الغربي⁽¹⁾

وترتكز الواقعية على الصراع المستمر بين الدول نحو زيادة القوة واستغلالها من أجل تحقيق مصالحها، فهذه النظرية تبين لنا كيفية بسط النفوذ الفرنسي في إفريقيا والجهود التي تقوم بها للمحافظة على مصالحها في القارة عامة، وفي منطقة الساحل خاصة، علما أنها المنطقة التي تقوم باستغلالها بشتى الطرق.

نظرية الدور: يبرز ذلك من خلال دور الفاعلين الرئيسيين في هذه الدراسة مدى فعاليتها في سير الأحداث كإبرازنا للدور الفرنسي والدور الجزائري لحل الأزمة في مالي.

-الإطار المنهجي للدراسة:

يرى الباحثون في العلوم الاجتماعية انه ليس هناك منهج علمي متكامل يمكن الاعتماد عليه للوصول إلى الحقيقة العلمية، حيث تمثل هذه الأخيرة الهدف أو الغاية لكل بحث علمي، لذلك يعتمد أي باحث في بحثه على مجموعة من المناهج لتسليط الضوء على الموضوع المراد بحثه والوصول إلى نتائج واضحة وأدق، وبناءا على هذا قمنا بالاستعانة بعدة مناهج وهي:

-المنهج التاريخي:

من خلال هذا المنهج، يمكننا سرد الوقائع، لنكون ركاما من المعلومات المتناثرة التي تقتدر إلى إطار تحليلي يرشدنا في دراسة الظاهرة، ولكن ما نركز عليه هنا الجانب التحليلي

¹- سكوت بورتشل وآخرون، نظرات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1،

التفسيري الذي يمكن أن يمدنا به المنهج التاريخي في دراسة الظواهر الماضية، فهو لا يكتفي بسرد الوقائع، بل يقدم تصوره للظروف والمحيط التي تتحكم في ميلاد الظواهر واندثارها، حيث يمكننا من معرفة أهمية القارة الإفريقية، وأهم المسارات التاريخية التي مرت بها لمساعدتنا على فهم الموضوع، إذ لا يمكن فهم ما يحدث حالياً دون الرجوع لمعرفة الجذور التاريخية.

-منهج دراسة حالة:

وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة، من تاريخ الوحدة أو جميع المراحل التي مرت بها، ذلك كاتخاذنا لحالة مالي محولين تفسير الظاهرة وإفشائها عدم الاستقرار في المنطقة، حيث اتخذناها كحالة لدراسة وتقييم الوضع في منطقة الساحل، كونها واحدة من أسباب عدم الاستقرار والأمن في المنطقة.

8-أدبيات الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا على بعض المراجع المتمثلة في:

كتاب لكريم مصلوح، تحت عنوان الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2015 حيث يتناول هذا الكتاب منطقة الساحل والصحراء التي تعتبر أحد الفضاءات الأمنية البالغة الأهمية في التعقيد في نفس الوقت وعن التنافس الذي تحظى به هذه المنطقة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

مذكرة لعبير شلغيم تحت عنوان: التدخل الفرنسي في مالي، البعد النيوكولونيالي اتجاه إفريقيا التي عملت على إظهار وإبراز الاستراتيجيات الفرنسية اتجاه إفريقيا وبالأخص منطقة الساحل الإفريقي.

مذكرة لغير دليله تحت عنوان: الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي) حيث عالجت قضية الأمن في إفريقيا والتهديدات التي تمس الساحل الإفريقي وتداعياتها على دول الجوار.

كما اعتمدنا على مجموعة من المجالات مثل مجلة قراءات إفريقية، مجلة الشؤون العربية، البيان،...

9-تقسيم الدراسة:

قمنا في الفصل الأول بتسليط الضوء على القارة الإفريقية بشكل عام، حيث أشرنا إلى كل المميزات والثروات التي تزخر بها، والأهمية الجيوسياسية والاقتصادية، وحتى التاريخية للقارة لنبين الأسباب التي ألحقت بها هذا الضرر الذي جعلها في المؤخرة، ولفهم بداية النفوذ الفرنسي فيها.

أما الفصل الثاني الذي خصصناه لتحدث حول منطقة الساحل، مكانته والأسباب التي جعلت منها منطقة أكثر عرضة للاستقرار والأمن التي تشهد صراعات وأزمات مختلفة والتي يعود البناء الدولتي الفاشل السبب في ذلك، ما يجعل الدول الخارجية تتدخل تحت غطاء نشر الأمن والسلم ولكن مصالحها تبقى الأولى، ما خلق صراعا كبيرا وجعل الأوضاع تتأزم.

كما أشرنا في هذا الفصل لدور التنظيمات الإقليمية التكاملية وجهودها من أجل الإصلاح والتعاون الإقليمي بين الدول الإفريقية.

أما في نهاية الفصل حاولنا شرح النفوذ الفرنسي في المنطقة وكيف تعمل هذه الدولة القوية على إبقاء وترسيخ مكانتها وقبضتها المحكمة في المنطقة.

وأخيرا يتناول الفصل الثالث أزمة مالي كنموذج لدراسة حالة عدم الاستقرار في المنطقة، حيث أبرزنا الأسباب والأطراف المتداخلة في الأزمة، ودور بعض الدول في محاولة إدارة الأزمة كفرنسا بالدرجة الأولى والجزائر، ففرنسا استغلت الوضع لإبراز قوتها وتحكمها في

المنطقة والحفاظ على مصالحها بغض النظر عن شعارات محاربة الإرهاب، مروراً بمختلف المساعدات المقدمة من الدول الأخرى سواء كانت إقليمية أو دولية لمساندتها في تدخلها، وأبرزنا كذلك أهم العمليات العسكرية التي قامت بها وتداعيات الأزمة على الأمن في منطقة الساحل.

الفصل الأول

جيواستراتيجية قارة إفريقيا
واستراتيجيات الدول الكبرى للسيطرة
عليها

تمهيد:

تعتبر إفريقيا من القارات المهمة بحكم موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط العالم، ما أعطاه مكانة عالمية لما تزخر به من ثروات ومواد طبيعية ومعدنية، التي بدأ اكتشافها في القرن الخامس عشر من قبل المستكشفون الأوروبيون، أدت بعد ذلك إلى تنافس الدول الكبرى عليها بداية من أوروبا لتشمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ما خلف صراعات وأزمات تهدد الأمن والاستقرار في القارة.

المبحث الأول: الأهمية الجغرافية والاستراتيجية لقارة إفريقيا.

المطلب الأول: الأهمية التاريخية وإبراز النفوذ الفرنسي في القارة:

1- تاريخ القارة الإفريقية

إفريقيا قارة كبيرة ذات تاريخ عريق يتوغل في الماضي البعيد، حيث كانت تشكل مع قارات الأرض الأخرى "قارة جاندوانا لاند"، فقد أثبت علم الآثار القديمة ذلك وأنها ضلت هكذا إلى أن بدأت تتشتت المجموعة بانفصال كل قارة على حدى، حيث أن بعد نهاية العصر الطباشيري، انقسمت مدغشقر عن الهند وبعدها انفصلت أمريكا الجنوبية، ويعتبر معظم الباحثين في علم الإنسان القديم والتطور أن إفريقيا أقدم المناطق المأهولة بالسكان⁽¹⁾ واستطاعوا أن يتتبعوا من الحضريات التي اكتشفوها في إفريقيا، كافة مراحل نشأة الإنسان وتطوره، والمرجح أن تكون القارة هي مهد الجنس البشري.

وتحتل الحضارة الإفريقية العظيمة التي نشأت في العصور العابرة في الجزء الشمالي الشرقي من القارة مكانا بارزا في هذا التراث، وقد شهد واد النيل ظهور حضارات تعتبر من أقدمها في العالم، نشأ في هذا الوادي نظام حكومي واقتصادي راق.⁽²⁾ هذا ما يؤكد لنا بقوة دور إفريقيا البارز في تاريخ العالم، ففي هذه المناطق بنى الناس مساكنهم على التلال الغربية من الوادي ومارسوا الصيد وانتظموا في جماعات بدائية، وبنمو عدد السكان وارتفاع أساليب العمل انتقل الإنسان إلى زراعة الأرض ورعي الحيوان، وفي مجال العلاقات الاجتماعية نمت القوة الإنتاجية للعمل، فأصحاب رؤساء القبائل ومن منهم لديهم حظا كبيرا من الثروة مما أدى إلى استغلال الإنسان للإنسان، وهو الاستغلال الذي أخذ يتطور ويؤدي

¹- عبد القادر مصطفى المحيشي، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، (دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 2000)، ص. 20.

²- ي. ساقليق، ج. فاسليف، موجز تاريخ إفريقيا، ترجمة أمين الشريف (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، 1969)، ص 04.

إلى تفاوت الطبقات، وكان أول شكل للمجتمع الطبقي قائما على تقسيم المجتمع إلى مادة وعبيد⁽¹⁾.

ومن بين الحضارات العريقة التي عرفت القارة، الحضارة المصرية السابقة للمسيحية و"أشانتى"، التي تأسست في القرن السابع، والتي تم اكتشاف نظامها الداخلي من قبل "لتومس بودوج" و"جوزيف بيبه"، عن طريق زيارتهما كوماسى عاصمة "أشانتى" وذلك في ربيع القرن التاسع عشر⁽²⁾.

أما عن الحضارة المصرية فكانت في وادي النيل، يسود فيها نظام الطبقة الذي أدى إلى قيام حكومة اتوقراطية مطلقة يرأسها فرعون، قامت الحضارة القديمة بوادي النيل، بدور تاريخي غاية في الأهمية لأنها كانت من أطول الحضارات الإنسانية عمرا، وأقواها أثرا إذ تمكن الشعب من إيجاد لغة للكتابة وضرب بسهم وافر في الأدب، واخضع الزراعة لفيضان النيل الموسمي، مما لفت النظر إلى الظواهر الطبيعية، فأخذ الشعب يهتم بدراسة الفلك، وعرف المصريون القدامى النظام العشري في الرياضيات، واهتموا بترقية في العمارة وغيرها. وكذلك كان الإقليم الواقع بين نهري السنغال والنيجر، مقرا لحضارة حكومة إفريقية قديمة، ففي بداية التاريخ الميلادي قامت في هذا الإقليم مملكة تدعى أوكرا أوغانا⁽³⁾.

وكانت تعبرها طرق تجارية ويقطنها قوم يسمون Soninkes، وعاصمتها القديمة مدينة كومبي - سالا الواقعة على بعد 205 أميال شمالي مدينة بماكو الحالية، الحرف الرئيسية لسكانها الزراعة، الرعي، كما أنها كانت تنتج الذهب والملح، وكان الملك يتمتع بسلطة

¹ - المرجع نفسه، ص ص. 12، 13.

² - توردوف وليم وآخرون، الحكم والسياسة في إفريقيا، ترجمة: كاظم هاشم نعمة (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 1، 2004)، ص ص 37، 38.

³ - سافليق، مرجع سابق، ص ص 13، 14.

مطلقة ولكن العرش كان خاضعا لنظام الأمومة في الوراثة، فكان ابن أخت الملك هو وريث العرش⁽¹⁾.

لقد عرفت القارة الإفريقية حضارات عدة المعروفة منها وغير المعروفة، وامتدت هكذا على مرّ العصور والزمن إلى أن بدأ الاحتكاك الأوروبي بالمنطقة، عن طريق الكشوفات الجغرافية، ولقد سبق وأن تواصل الأوروبيون بالأفارقة وذلك عن طريق التجارة، حيث بدأ البرتغاليون يتاجرون على الساحل الغربي في القرن 15، والذين لم يفلحوا بإقضاء البحارة الأوروبيون كالهولنديين والبريطانيين والدانماركيون والفرنسيون، حيث توغل الأوروبيون في إفريقيا عن طريق التجارة التي ساعدتهم كثيرا في اكتشاف الممرات والمناطق المختلفة في القارة الإفريقية حين قاموا ببناء إمبراطورياتهم فيها.

وقد كانت عملية الاستعمار الأوروبي لغرب إفريقيا قد سبقت استعمار شرق إفريقيا بمدة طويلة، وبحود سنة 1875م كانت مستعمرات سيراليون وساحل الذهب، والمناطق المتاخمة لباتروس ولاغوس تحت الحكم البريطاني، بينما فرنسا تثبت نفسها بإحكام في السنغال.

وفي 1883-1885م ضمت ألمانيا كل من الكاميرون وشرق وجنوب غرب إفريقيا لها وبلجيكا حوض الكونغو كافة، هكذا انتقل التنافس بين القوى الأوربية إلى إفريقيا، فخلال القرن التاسع عشر ازداد التوسع الاستعماري وبصفة خاصة في القرن العشرين والسبب المباشر لذلك تحول الرأسمالية إلى الإمبريالية.⁽²⁾

ومن شأن سيطرة الاحتكار على إقتصاد الدول الرأسمالية أنه يؤدي إلى صراع وحشي من أجل أسواق المستعمرات، والاستيلاء على مصادر المواد الخام وقد حلّ لينين في كتابه "الإمبريالية أعلى مراحل الاستعمار" السياسة الاستعمارية الإمبريالية فقال:

¹- توردوف، مرجع سابق، ص 13.

²- توردوف، مرجع سابق، ص ص. 14-39

«كلما ازدادت الرأسمالية نموًا وتطورًا ازداد نقص المواد الخام وازدادت حدة المنافسة والتكالب على مصادر المواد الخام في جميع أنحاء العالم، وازدادت حدة الصراع من أجل الحصول على المستعمرات».

إن هذا الانتقال أي من الرأسمالية قبل عهد الاحتكار إلى الرأسمالية الاحتكارية يرتبط ارتباطًا وثيقًا باشتداد الصراع بين الدول الرأسمالية الكبرى على تقسيم أقاليم العالم، وكانت الدول الأوروبية لا تملك حتى سنة 1876م من إفريقيا سوى عشر أراضيها، أما في أواخر القرن التاسع عشر فقد تم التوسع الاستعماري بصفة رئيسية، وأصبح الصراع على تقسيم القارة من أهم العوامل في السياسة الخارجية للدول الأوروبية الغربية⁽¹⁾.

2- تطور استعمار القارة:

ارتبط الاستعمار بإفريقيا بتطور الكشوفات الجغرافية، فقد أسس الأوروبيون مراكز تجارية على طول سواحل القارة وأبرزها تلك التي أنشأها البرتغاليون في جنوب إفريقيا، ثم الهولنديون وتعتبر الدوافع الاقتصادية من أبرز وأهم الدوافع الرئيسية وراء فتح والدخول للقارة، ولكن لا تنفي وجود أسباب أخرى، تشمل الدوافع السياسية والتي أبرزها القوة التي تتمتع بها هذه الدول المستعمرة من وراء البحار، إعلاء شأنها بين الدول الأوروبية الأخرى. وتعد فرنسا من أهم الدول التي لها مستعمرات في إفريقيا، فلقد بدأت من غرب إفريقيا منذ الثلاثينات من القرن الماضي، وكذا بريطانيا التي احتلت وسيطرت على منطقة الكاب، في أوائل القرن الماضي، توافد المستكشفون على القارة من جنسيات مختلفة وكشف غموض هذه القارة مما كان حافزًا في بسط نفوذ هذه الدول الكبرى.

¹ - سافليق، مرجع سابق، ص. 14.

وهناك سبب آخر مهم وهو فتح قناة السويس في سنة 1869م، وهذا ما أدى إلى فتح الطريق مباشرة من غرب أوروبا إلى شرقها، بالتالي أصبحت الأراضي الإفريقية ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة، جذبت إليها الدول الأوروبية المسيطرة⁽¹⁾.

3- إبراز تاريخ الاستعمار الفرنسي في القارة:

خريطة رقم 1: تبين الدول المستعمرة من قبل فرنسا في إفريقيا



المصدر: <https://www.google.dz/search?q>

أ- في شمال إفريقيا

بدأ النفوذ الفرنسي في المغرب العربي سنة 1830م، عندما دخلت فرنسا إلى هذا الجزء بحجة القضاء على القراصنة المغاربة، الذين كانوا يفرضون أتوات السفن المارة عبر مضيق جبل طارق، فبعد مرور أربع سنوات كشفت فرنسا عن رغبتها في إنشاء المستعمرات في المناطق الساحلية بالجزائر، فدخلت في حروب وصراعات إلى غاية 1847م، فلقد ركزت فرنسا على الاستيطان في المناطق الساحلية أو المناطق الداخلية، التي كانت بطيئة لأسباب عدة أبرزها الظروف الطبيعية الجفاف وفقير تلك المناطق.

¹ - J.KI-Zerbo, Histoire général de l'Afrique, éditions UNESCO, 1999,p.49.

لقد قوبل هذا التغلغل في المناطق الساحلية بحداد من طرف السكان الوطنيين (الجزائريون والمغاربة)، إلا أنه استمرت فرنسا في بسط نفوذها في تلك المناطق ومحاولة ربطها بالداخل، كل هذا ساعدها على اتساع نفوذها من خلال إعلان الحماية على تونس سنة 1881م.⁽¹⁾

ب- في غرب إفريقيا:

بعدما سيطرت فرنسا على الساحل بدأوا يتطلعون إلى بسط نفوذهم إلى الداخل، من خلال إنشاء المراكز التجارية على سواحل غرب إفريقيا منذ القرن السابع عشر، فاتجهت فرنسا في الخمسينات القرن الماضي إلى إنشاء مشروع الذي يهدف إلى ربط الممتلكات الفرنسية بإفريقيا، ففي سنة 1861 قامت باخترق أراضي السنغال ومنتصف النيجر، تواصلت البعثات العسكرية الفرنسية، في هذه المناطق فرضت قيام معاهدات إقامة قلاعاً عسكرية في مناطق استراتيجية (مقر باماكو)، واستمر التوغل الفرنسي نحو الداخل ولم يبق سوى ساحل العاج بسبب مقاومة السكان وكثافة الغابات، وبحلول عام 1883م امتد النفوذ الفرنسي إلى "تمبكتو"، وأعلن قيام الاتحاد إفريقيا الفرنسية في 1904م، ليشمل الركائز العوانية الساحلية (السنغال - غينيا - وساحل العاج وداهومي)، إضافة إلى أربع مناطق داخلية وهي فولتا العليا ومستعمرة النيجر والسودان وموريتانيا، وبالتالي قيام الإمبراطورية الفرنسية الكبرى في غرب إفريقيا.

ج- إفريقيا الاستوائية:

يتمركز الوجود الفرنسي على ساحل إفريقيا الاستوائية، في شمال مصب نهر الكونغو إلى نصف القرن الأول من القرن التاسع عشر، وامتد النفوذ الفرنسي تدريجياً إلى الداخل بخط بطيء كما كان الحال في غرب إفريقيا، فاشتهرت هذه المنطقة باسم إفريقيا الاستوائية

¹ - سافليق، مرجع سابق، ص. 16.

الفرنسية، التي تظم كل من (حوض التشاد وأجزاء من الصحراء الكبرى، حتى مرتفعات التبستي).⁽¹⁾

د - شرق إفريقيا:

ظهر الاهتمام الفرنسي شرق إفريقيا بحدود الربع الأخير من القرن التاسع عشر، عندما أنشأت فرنسا في سنة 1880م قاعدة عسكرية في أبوك، المطلة على البحر الأحمر وفي الشمال عرف بالصومال الفرنسي. أعلنت الحماية على قلة من المناطق التي تشكل أهمية استراتيجية، بوجود الموانئ حيث تحكم بمضيق باب المندب، وأنشأت كذلك سكة حديدية تمر من ميناء جيبوتي حتى أديس بابا سنة 1926م.⁽²⁾

المطلب الثاني: الأهمية الجغرافية والاستراتيجية.

1 - الموقع والأبعاد:

تقع إفريقيا بين العروض الجغرافية 37.5 درجة شمالاً و 34.5 درجة جنوباً وبين خطي 17° غرباً، 51° شرقاً⁽³⁾، وأقصى امتداد للقارة شمالاً هو رأس أجولاس، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الشرق المحيط الهندي والبحر الأحمر، ومن خلال ذلك يتوقع تنوعاً للأقاليم النباتية والزراعية، ويكاد خط الاستواء أن يقطعها إلى قسمين متساويين مما جعل القارة إستوائية مدارية وشبه مدارية، يقطع مدار السرطان في الشمال ومدار الجدي في الجنوب، تبلغ المسافة بين أقصى نقطة في الشمال نحو التي تليها في الجنوب حوالي 7980 كم، بينما أقصى امتداد شرق غرب فحوالي

¹ - حمدان، مرجع سابق، ص ص 208-209.

² - J.KI.OP.CIT.P 56

³ - الموقع الفلكي والجغرافي لقارة إفريقيا، في الموقع:

<https://sites.google.com/site/www.sarasaso1011com/almwq-alfll-walighafy-loparte-afryqya>
(12/01/ 2017, 19 :20)

7756 كلم، من الرأس الأخضر في السنغال إلى رأس جوارد قوى في الصومال، ومن خلال هذه المسافات يتضح إمتدادها الشاسع⁽¹⁾.

إفريقيا هي ثاني أكبر قارة في العالم وثاني أكثر القارات إكتظاظا بالسكان، تبلغ مساحتها 30.37 مليون كلم² بما في ذلك الجزر المجاورة، وتغطي ستة بالمائة من إجمالي مساحة سطح الأرض و 2.4 بالمائة من إجمال مساحة أراضيها.⁽²⁾ تحيط بها مياه البحر والمحيطات من جميع أطرافها.

يقدر طول سواحل إفريقيا بنحو 30000 كلم، أطولها سواحل المحيط الأطلسي وبسبب ذلك فإن سواحل إفريقيا قليلة الخلجان المتعمقة في البرّ ورؤساء البارزة المتوغلة في البحر، حيث تتعدم فيها أشباه الجزر الطويلة والضيقة، وتقل على إمتدادها التعاريج الأمر الذي أدى إلى انخفاض شبه السواحل لمساحة القارة إلى نحو 40.001 كلم، لكل كيلومتر مربع واحد⁽³⁾.

3- السكان:

تمثل القارة نحو خمس مساحة الكرة الأرضية بنسبة 20.4%، وهذا يجعلها تأتي بعد آسيا من حيث المساحة، يبلغ عدد سكان إفريقيا حسب إحصائيات 2016 إلى 1.216 مليار نسمة في حين أن الكثافة السكانية تقريبا هي 30.37 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد. تدل التقديرات على أنّ هناك زيادات في السكان تبلغ نحو 2.4% سنويا تختلف من منطقة إلى أخرى⁽⁴⁾.

¹ - قارة إفريقيا، في الموقع: www.geo2all-man9.com/t4922-topic (12/01/2017, 18 :11)

² - إفريقيا، في الموقع: (12/01/2017, 18 :45) www.marefa.org/إفريقيا

³ - إفريقيا، في الموقع: www.aljazeera.net/specialfiles/pages/326D65of-9484-4782-814E-AA8B-ACF8754 (12/10/2016,22:14)

⁴ - مرجع السابق: www.geo2all-man9.com/t4922-topic

```

graph TD
    A[القوقازية] --> B[الساميو]
    A --> C[الحاميون]
    D[الكبواتية] --> E[الهوتنتون]
    D --> F[البوشمن]
    G[الزنجية] --> H[الزنج]
    G --> I[خواشان]
    G --> J[أقزام]
    G --> K[زنج ساميون]
    H --> L[البانتو]
    H --> M[النيليون]
    H --> N[أنصاف حاميون]

```

ويلاحظ أنّ هذا التقسيم قد اعتمد أساسا على العناصر البيولوجية (السلالة العرقية) ثم الأقاليم والمناطق الجغرافية (الإيكولوجية) وبعض العناصر الثقافية الصفات والسمات اللغوية والتي تعد الأساس الأول في تقسيم الأعراف السلالية إلى مجموعات إثنية، فالملاحظ أنّ السلالات البشرية في القارة الإفريقية تتميز بكونها امتداد لكثير من المجموعات البشرية الحالية المنتشرة في العالم مثل الكيبوانية التي تحيى في ركن القارة الجنوبي العربي، بالإضافة إلى سلالات أخرى تكونت نتيجة تزاوج واختلاط بين أوعية وراثية Genepools عديدة، مثل ما حدث في جزيرة مدغشقر وفي بعض مناطق القارة خاصة قسمها الشرقي.

السلالات البشرية-أساسا- باعتبارها من أحدث ما نشر، نجده يقسم الجنس البشري إلى 34

22

سلالة يوجد منها تسعة في إفريقيا*، يتفق هذا إلى حد كبير مع تصنيف كون وجارن وبيردسيل 1950م، وكذلك مع مونتاجو 1960م وأيضا مع التصنيف الذي شرعت اليونيسكو 1951م.

يعتبر الزوج أقدم السلالات الإفريقية في مناطق جنوب الصحراء، يرجع تواجدها إلى عصور ما قبل التاريخ (قبل 1 آلاف عام ق.م) وكان معهم الأقزام والبوشمن والشعوب النيلية الصحراوية، أما مناطق شمال وشرق الصحراء، فكان يقطنها المجموعة الحامية السامية، حيث كانوا ينقسمون إلى جماعات محلية تتباين لغويا ففي الغرب كان يعيش البربر وفي القرن الإفريقي في الشرق كان يحيا الكوشيون والنوبيون، وفي وادي النيل الأدنى والدلتا كان يحيا المصريون⁽¹⁾.

هذا فقد عرفت القارة الإفريقية مجموعة من السلالات وتتنوع كبير في الثقافات واللغات، حيث كانت تقطنها قبائل عديدة ومختلفة، ذلك يعود لقدم القارة ما جعلها تعرف حضارات عديدة كانت من أبرزها الحضارة الفرعونية.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لإفريقيا.

➤ أهم الثروات التي تزخر بها القارة:

رغم فقر إفريقيا الذي يعيش فيه أغلب سكان القارة، إلى أنها تحظى باهتمام العديد من الدول الكبرى، لما تزخر به من ثروات وكنوز طبيعية متنوعة ومختلفة، ولعل هذا التنوع والثراء هو أبرز سبب للاستعمار المستمر للقارة، وهو أيضا التفسير المنطقي للتدخل العسكري الغربي في القارة. إذ تتنوع ثروات إفريقيا وتختلف من منطقة إلى أخرى أهم هذه الثروات نجد:

*- تسعة إفريقيا: البحر المتوسط، وشرق إفريقيا، والسودانية، وزنوج الغابة، والبانو، والبوشمن والهونتون، وأقزام أفريقيا، وملونو جنوب أفريقيا.

1- فاروق عبد الجواد شويق وآخرون، مرجع نفسه، ص ص. 115، 116.

1- البترول والغاز الطبيعي: تملك إفريقيا حوالي 124 مليون برميل من احتياطي النفط بحوالي 12% من إجمالي النفط العالي بانتظار ما سوف يكتشف في المستقبل في 2011 ثم إنتاج حوالي 9.4 مليار برميل من البترول، تتواجد هذه الثروة بكثرة خاصة في كل من: نيجيريا- الجزائر- ليبيا- أنغولا- السودان- جنوب إفريقيا- والغابون 3.22% من إنتاج القارة يتم تصديره للولايات المتحدة الأمريكية، وحوالي 14% إلى كل هذا الصين والاتحاد الأوروبي والهند.

2- اليورانيوم: تحتوي القارة الإفريقية على كميات هائلة من عنصر اليورانيوم، بحوالي 18% من الإنتاج العالمي أبرز الدول المنتجة له نجد كل من النيجر، ناميبيا، جنوب إفريقيا تملك القارة ثلث إجمالي احتياطات العالم من هذا المورد⁽¹⁾.

3- الذهب: في 2008 أنتجت إفريقيا حوالي 483 طن من الذهب بحوالي 25% هذا الإنتاج الإجمالي للعالم، تملك القارة احتياطات من الذهب حوالي 50% من إجمالي الاحتياط العالمي.

4- الألماس: تصدر إفريقيا سوق الألماس العالمي تقوم بإنتاج حوالي 40% من إجمالي الألماس عبر العالم، وتعتبر جنوب إفريقيا وأنجولا وناميبيا من أبرز الدول المنتجة للألماس، والمدهش أن أغلب الحروب الأهلية والنزاعات التي تقع بالقارة، يتم تمويلها بعائدات تصدر الألماس حتى أطلق عليه تسمية (ألماس الصراعات).

كذلك تنتج إفريقيا معادن أخرى مثل البلاتين حوالي 80%، من إجمالي الإنتاج العالمي، أما الحديد فتنتج حوالي 9% من إجمالي الإنتاج العالمي.

كما تملك القارة ثروات أخرى أبرزها الخشب، حيث تملك إفريقيا غابات كبيرة للإنتاج الأخشاب بكميات كثيرة حوالي 6% من إجمالي الإنتاج العالمي، وهي نسبة كبيرة مقارنة

¹ - علاء الدين، إفريقيا ثروات بلا حدود، في الموقع:

<https://www.sasapost.com/amazing-resources-in-Africa> (01/03/2017, 20 :30)

بالقارات الأخرى، تنتجها كل من إفريقيا الوسطى الغابون - غينيا - الكاميرون، تنتج أخشاب ذات جودة عالية تصدرها إلى كل من الاتحاد الأوروبي - الصين - إسرائيل.

6- **الثروة المائية:** حيث تملك القارة حوالي 4 آلاف كيلومتر مكعب، من مصادر المياه العذبة المتجددة في السنة، أي ما يوازي 10% من مصادر المياه النقية المتجددة في العالم، وهي نسبة معتبرة بالمقارنة مع الدول الأخرى التي تعيش معاناة فيها، حيث تحتوي القارة على أنهار منها النيل الذي يعتبر أعظمها حيث يقدر طوله بـ 6695 كيلومتر، ويتراوح متوسط تصريفه السنوي من 84 مليار إلى 92 مليار متر مكعب، ونهر الكونغو الذي يعتبر ثاني أنهار إفريقيا من حيث الطول، وهناك أنهار أخرى كنهر النيجر، الزائير، الأورانج، وتعرف أيضا تواجد بحيرات كبيرة فيكتوريا، وهي أكبر بحيرات العالم مساحة تبلغ 69 ألف كيلومتر مربع⁽¹⁾.

➤ النشاط الاقتصادي في إفريقيا:

يوجد تنوع كبير في الواقع الاقتصادي في إفريقيا بين الدول، كما يوجد تباين واختلاف من إقليم إلى آخر داخل هذه الدول، حيث تعتبر جنوب إفريقيا وفقا للمعايير الاقتصادية من الدول المتقدمة Developed، كما أن القطاعات الاقتصادية المختلفة بها أكثر توازنا عن أي دولة أخرى في القارة، هذا من جهة، لكي يمكننا أن نتطرق إلى بعض الملامح الهامة والرئيسية التي يتسم بها النشاط الاقتصادي في القارة يظهر في:

1- **التخلف:** حيث تعتبر القارة من القارات المتخلفة، كما أنها بطيئة التقدم إذا ما قيمت بأي معيار في مجال التقدم الاقتصادي، فما زال جزء كبير من القارة يخضع لنمط الإنتاج المعيشي، كما أن النشاط السائد في معظم أنحاء القارة هو الاستراتيجي extractive، كما أن إنتاج القوى المحركة والصناعية يتطور بدرجة غير سريعة، حيث يوجد نقص واضح في الخبرة الفنية، بالتالي فإن الحاجة السياسية إلى توسيع التعليم، إذ أن معظم الأقطار

¹ - علاء الدين، مرجع سابق.

الإفريقية لا يوجد بها إلا مدارس عليا قليلة، وبالتالي تعدد خرجي الجامعات قليل جدا، ما يؤدي إلى انتشار الأمية.

2- **الاقتصاد المعيشي والتبادلي:** تتميز قارة إفريقيا بتعايش أو حتى تجاوز أنواع متناقضة من الاقتصاد، ونشر معظم هذه الأنماط الاقتصادية من مرحلة الاقتصاد المعيشي إلى الاقتصادي التبادلي، إذ قدرت المساحة الخاضعة للاقتصاد المعيشي بحوالي 69% من المساحة الكلية المزروعة في إفريقيا المدارية، ويعيش عليها حوالي 60% من السكان الذكور الذي يزيد عمرهم عن الخمسين عاما، وقد انخفضت هذه النسبة في السنوات التالية، وقد جاء تقرير أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية عن إفريقيا: أنه يوجد بالقارة نظامان أساسيان على طرفي نقيض في كلا النظامين، يوجد الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الحديث⁽¹⁾.

- **ففي النوع الأول** نجد أن النظام التبادلي التجاري commercialisation، قد أصبح النظام السائد حيث أنه حل محل جزء أو أجزاء الاقتصاد التقليدي، وذلك في الإنتاج الزراعي المخصص للتصدير، ومن الدول التي تدخل بشكل واضح في هذا النوع من الاقتصاد: غنيا ساحل العاج، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، نيجيريا، تشاد جمهورية إفريقيا الوسطى أوغندا، تنزانيا.

- **أما النظام الأساسي الثاني:** فإنه يتميز باقتصاد تبادلي يطغى عليه رأس المال الأجنبي والمشروعات الأجنبية ويعمل برأس مال كبير، وطرق استغلال متقدمة في التعدين والمشروعات الزراعية، ويدخل في هذا النظام: الجمهورية جنوب زيمبابوي وزامبيا وكينيا وبالطبع جمهورية جنوب إفريقيا. ويؤدي الانتقال من النظام التقليدي إلى التبادلي الحديث إلى وجود بعض المشكلات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، حيث أن النظام القديم يتعارض بطريقة مباشرة مع الاتجاهات الحديثة الاقتصادية، والملاحظ أن الدول التي تدخل في النظام التقليدي تتحرك نحو الاقتصاد الحديث،

¹- فاروق عبد الجواد، مرجع سابق، ص ص. 243، 244.

ويؤدي هذا إلى تغيرات في هيكل الاقتصاد القديم. أما الدول التي تدخل في النظام الثاني فإن النتيجة هي تدهور وانهيار الأشكال الاقتصادية السابقة وسيادة النظام التبادلي الاقتصادي الحديث.⁽¹⁾

المبحث الثاني: أثر الاستعمار في إفريقيا بعد الاستقلال:

بعد السيطرة الكبيرة التي قامت بها الدول المستعمرة لبعض دول القارة الإفريقية، خاصة من طرف فرنسا، قامت هذه الأخيرة بموجهات عدة، محاولة التحرر والاستقلال في أمل من أن تبدأ من جديد لكن، يبقى الأثر الاستعماري واضحاً حيث وجدت القبائل نفسها مشتتة بين دول ذات سيادة، بعدما اتفق رؤساء هذه الدول على احترام التقسيمات الاستعمارية متجاهلين بذلك الخلل الاجتماعي ما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل نوجزها

المطلب الأول: الأزمات الإثنية.

1- تعريف الإثنية Ethnologie :

- حسب قاموس المصطلحات السياسية.

"هي ما يتعلق بالأصول المشتركة كمجموعة برية معينة، "الدم والقرابة" بمعنى الأصل المشترك الذي تبني على أساسه مجالات ثقافية مختلفة كاللغة والتقاليد المشتركة"².

- حسب الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية: "

وهي علم تصنيف الأعراف والجنسيات، وهذا العلم يدرس المظاهر المادية والثقافية لشعب من الشعوب، أو مجتمع من المجتمعات أو الأقوام البدائية في مختلف الأمكنة والأزمنة، والتي تبرز نتائج الجهد الإنساني للسيطرة على البيئة الطبيعية".

¹ - فاروق عبد الجواد، مرجع نفسه ، ص 243.

² - عبد الوهاب علوب، معجم المصطلحات السياسية، (مصر: المركز القومي للترجمة، ط1، 2011)، ص 03.

تضم القارة الإفريقية 54 دولة، ما يعني أنها تحتوي على الآلاف من الجماعات الإثنية، التي كانت تتعايش وتعمل وتتزوج فيما بينها في أطر سلمية، لا تخلو من المشاحنات يتم احتوائها عبر الآليات العرقية، لكن هذه المشكلات أخذت في التصاعد مع قدوم الاستعمار الغربي، وبسبب السياسات التي إتبعها الحكومات الإفريقية بعد الاستقلال¹.

2- بروز المشكلات الإثنية:

بعد إتباع الاستعمار لسياسية "فرق تسد"، وأعلى من شأن جماعات إثنية على حساب جماعات أخرى، وممارسة عمليات تهجير قسري لبعض الجماعات خارج مناطقها الأصلية، ذلك لخدمة مصالحه ومطامعه، ليس هذا فقط بل قامت بريطانيا بإصدار قانون الرخص والجوازات لسنة 1922م، وبناء على المادة 22 منه صدر قانون المناطق المقفلة الذي بموجبه أصبحت كل من مديرية دارفور الاستوائية، وأعلى النيل، وبعض أجزاء من المديرية الشمالية، وكردفان، والجزيرة، وكسلا، مناطق مقفلة، وفي سنة 1930م وضع السكرتير الإداري لحكومة السودان آنذاك "هارولد ماكمايكل" سياسته الزامية إلى فصل جنوب السودان عن شماله، وضعت هذه السياسة على أساس "قانون المناطق المقفلة لسنة 1922م"، وادعى الانجليز محاولة حماية جنوب السودان من حكم الشماليين، والذي لا تزال تداعياته قائمة حتى الآن.

إتبع المستعمرون نمطا تنمويا غير مترن بتنمية المناطق الغنية على حساب بقية المناطق، كما أدت السياسات الاستعمارية إلى ترسيم الحدود بين دول القارة بشكل مصطنع، يتوافق مع مصالحهم، ويتنافر مع واقع الشعوب الإفريقية وخصوصياتهم، حيث كانت هذه الحدود تفصل بين جماعات إثنية واحدة، مما أدى إلى إنقسامها بين أكثر من دولة وفصلها عن مصادر نشاطها الاقتصادي، وإجبارها على العيش داخل حدود مفروضة عليها مع جماعات إثنية أخرى متميزة عنها، في الدين واللغة والسمات البيولوجية ومختلفة عنها في التجربة التاريخية.

¹ - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (المكتبة الإلكترونية:

www.kotobarabia.com ، 2005)، مادة العلوم السياسية، ص20.

وعلى صعيد آخر، سعت الحكومات الإفريقية بعد الاستقلال إلى تحقيق "الاندماج الوطني"، بين الجماعات الإثنية التي تعيش في نفس الإقليم، من أجل بناء الأمة لكنها كانت تمييزية وعملت على تكريس نمط الحكم الشخصي، وإتباع سياسات "أبوية" تقمع المعارضة وتسعى لاستئصالها، ومثال ذلك سياسات "صمويل دو" في ليبيريا.⁽¹⁾

هذا كله أدى إلى نتائج عكسية، وإلى خلق نزاعات ومشاكل، وكذا عدم التكامل السياسي ومن مظاهر ذلك: المظاهرات، والتوترات الأمنية، والتمردات المسلحة ومن أخطرها اندلاع الحروب الأهلية والصراعات في القارة، فخلال المدة 1990م إلى أبريل 1997م اندلعت في إفريقيا أكثر من 30 حرباً -كان معظمها داخلياً-

هكذا باتت الإثنية محفزاً أساسياً لإثارة الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا.

3- خصائص الصراعات الإثنية الإفريقية:

- 1- وجود قدر كبير من التعقيد: ذلك يظهر في تداخل العوامل المسببة لتلك الصراعات وتعدد الأطراف المنخرطة فيها، وتنوع الأساليب القتالية.
- 2- الانتشار الإقليمي للصراعات الإثنية: حيث تتسم هذه الصراعات بخاصية الانتشار عبر الحدود، من خلال تأثيرها في سكان الدول المجاورة الذين يدركون حقيقة هذه الصراعات، ويستعدون للانخراط في صراعات الأعداء المحليين داخل دولهم.
- تجدد الصراعات الإثنية: حيث تتسم هذه الصراعات في إفريقيا بصعوبة احتوائها وتسويتها سلمياً، ما يساهم في زيادة فرص تجددتها.⁽²⁾

¹ - أيمن السيد شبانة، الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص - التداعيات - سبل المعالجة في:

www.qiratafrican.com/home/new/الصراعات-الإثنية-في-إفريقيا-الخصائص-التداعيات-سبل-المواجهة

(17:00, 2017/04/09)

² - مرجع نفسه.

4- نتائج الصراعات الأثنائية:

تعد هذه الصراعات ظاهرة مجتمعية تخص بجميع مكونات المجتمع، ما يجعل نتائجها شاملة ومن أبرزها:

➤ انهيار الدولة:

يعد هذا الانهيار النتيجة الأبرز والأكثر خطورة على الإطلاق في العالم، وفي إفريقيا على وجه الخصوص، لحدثة نشأة الدولة الإفريقية نفسها، حيث يأخذ هذا الانهيار شكلين أساسيين هما الانهيار الشامل، والانهيار الجزئي.

وفي حالة الانهيار الشامل: تؤدي الفوضى الناجمة عن الصراع الإثني إلى الإطاحة بنظام الحكم القائم، ثم تنهار مؤسسات الدولة بأسسها وركائزها القانونية، هنا تصل مستويات العنف إلى حدودها القصوى، وتتحول الدولة إلى مجموعة من الإقطاعيات المنفصلة يسيطر عليها أمراء الحرب.

حالة الانهيار الجزئي: تحدث عندما تضعف سلطة الحكومة المركزية، ويترهل جهازها الإداري، مما يؤدي إلى عدم سيطرة الحكومة على بعض أقاليم الدولة، وضعف فعالية الجهاز الإداري في تقديم الخدمات العامة في صحة وتعليم وغيرها مما يغري جماعات المعارضة بمواصلة القتال، لكن دون أن تتمكن من بسط سيطرتها على جميع أراضي الدولة.

➤ خصخصة قطاع الأمن في الدول الإفريقية:

حيث تتزايد استخدام العديد من الدول الإفريقية لشركات الأمن الخاصة، بهدف توفير الأمن الوطني وحماية الاستثمارات والمشروعات الكبرى فيها، مما أدى إلى تحول القارة إلى سوق واسعة أمام شركات الأمن الخاصة، التي تجنّد المرتزقة من دول أوروبا الغربية¹ والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية وأستراليا، وقد ساهمت هذه الأخيرة أيضا في تغيير الإدراك

¹ -أيمن السيد شبانة، المرجع نفسه.

الإفريقي لمفهوم السيادة الوطنية، حيث تراجع تمسك الأفارقة بالمفهوم المطلق للسيادة على حساب المفهوم السياسي لها.

➤ تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

أدت هذه الصراعات إلى ظهور ما يعرف باسم "اقتصاديات الحرب"، حيث يهيمن أمراء الحرب على الشؤون الاقتصادية والثروات في المناطق التي يسيطرون عليها، ويستثمرون عائدات بيع تلك الثروات في تكريس الثروة، وتدبير تكاليف الصراع. وعادة ما يرتبط هؤلاء بشبكات التجارة الدولية، كما يترك قادة الجماعات المتصارعة أتباعهم يمارسون عمليات السلب والنهب، ثم يجد هؤلاء أن مصلحتهم استمرار الصراع وتبعيده كما وقد أدت هذه الصراعات إلى تدني مستويات الدخل الفردي، والانخفاض الشديد في نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي، وتدهور نصيب الفرد من الغذاء أي بتدهور الأوضاع الاجتماعية في إفريقيا.

➤ انتهاك حقوق الإنسان:

فهذه الصراعات تؤدي إلى سقوط عدد كبير من الضحايا معظمهم مدنيين، وربما تصل مستويات العنف الناجمة، عنها إلى حدّ الإبادة الجماعية، مثل ما حدث في رواندا في أبريل وماي 1994م، حيث تعد واحدة من أسوأ عمليات الإبادة الجماعية التي عرفها التاريخ الإنساني خلال القرن العشرين.

ويتعرض السكان في الدول المنكوبة بمثل هذه الصراعات للتعذيب والاغتصاب، والاعتقال التعسفي والنفي، والحرمان وغيرها¹.

وهذا ما جعل قضية النزاعات الإثنية من قضايا السياسة العالمية بسبب تعاطف، آثارها وتدخل المنظمات الحكومية وغير الحكومية فيها، من خلال نشر القوات العسكرية في حالات

¹ - المكان نفسه.

العنف طويلة الأمد بين الإثنيات وإنشاء محاكم خاصة بجرائم الحرب، للتحقيق في انتهاكات قوانينها¹.

وبالتالي نستنتج أنّ الأثر الاستعماري وفساد الأنظمة بما نعينه من فساد إقتصادي وسياسي، يمثلان العامل الرئيسي في إثارة النزاعات الإثنية في إفريقيا، وذلك بسبب سياسات من الأنظمة، حيث تنتفع قبيلة النظام الحاكم من الثروات والمناصب، على حساب الجماعات الأخرى، ما يعني انتشار العنصرية وحب الذات، والكل يسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة ففي ظل تواجد هذه الاختلافات الإثنية، يكون الولاء للجماعات لا للسيادة، هذا ما يوجد علاقة طردية بين تعدد الولاءات وعدد الجماعات الإثنية في الدولة، الأمر الذي ينتج عنه فشل الدولة.

المطلب الثاني: الحروب الأهلية.

تعتبر الحروب الأهلية من أبرز وأهم الظواهر التي عمدت في إفريقيا، إذ لا يعاد إقليم يخلو من صراع أو حرب أهلية عنيفة، لها آثار عميقة على الحياة السياسية والاجتماعية وعلى كل مناحي الحياة في قارة إفريقيا، وتعتبر هذه أعقد الظواهر وتشعبها من حيث الأسباب والخلفيات والنتائج.

1- مفهوم الحروب الأهلية:

هي حرب داخلية في بلدها التي يكون أطرافها جماعات مختلفة من السكان، كل فرد يرى في عدوه وفي من يريد أن يبقى على الحياة خائناً، لا يمكن التعايش معه ولا العمل معه في نفس الوقت مع نفس التقسيم الترابي⁽²⁾.

هي حروب تقع بداخل الحدود وأطرافها جماعات من الشعب الواحد، وتندلع بسبب

¹ - إفريقيا في تعاظم حدة النزاعات الإثنية والسعي وتطبيق الديمقراطية على الموقع:

www.maspoltiques.com/ar/oindex.php/ar/2016-29-15-07-09/751-20-1701-19-12-2956
(09/04/2017, 20 :00)

² - الموسوعة السياسية، المؤسسة للدراسات والنشر، ط3، ج2، 1990، ص 181.

الاختلافات العرقية أو السياسية أو حول أسلوب أو شكل السلطة وعادة ما تلعب الدول دوراً في استعمالها وتتعرض إليها الدول الحديثة الاستقلال.

2- أسباب الحروب الأهلية:

أولاً: العوامل ذات صلة بالبيئة الداخلية للمجتمعات الإفريقية:

أ- العوامل الإثنية:

تتميز المجتمعات الإفريقية بتنوع وتعدد الإثنيات واللغات والديانات، فعلى صعيد التعدد اللغوي توجد في إفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة، إلى أنّ العدد يمكن تفصيله إلى نحو خمسين لغة رئيسية، وتنتمي في هذه اللغات إلى مجموعة اللغات الأخرى وأسيوية ومجموعة لغات كل من النيجر، الكونغو، وبالتالي تتكونان على مجموعة لغوية فرعية.

كما تحتوي إفريقيا على عدد كبير من الأديان والمعتقدات، فإلى جانب الدين الإسلامي والمسيحي توجد الأديان التقليدية، التي هي بدورها متعددة ومتفرعة وإذن التعددية الإثنية تظل هي النمط الأهم من أنماط، التعدديات الموجودة والسائدة في إفريقيا وتتميز الإثنية في إفريقيا بخصائص أبرزها:

- الرابطة الإثنية هي رابطة وراثية ليست مكتسبة وتقوم على أساس الوعي بالذات¹.
- تتميز الرابطة الإثنية بوجود مجموعة من القيم والمعتقدات التي تم التعبير عنها وممارستها بشكل مؤسسي.

- الرابطة الإثنية في إفريقيا لها مجموعة من المميزات الخاصة والواضحة، وهو ما يزيد من تعقيد هذه الظاهرة وما يولد صراعات بين الإثنيات المختلفة.

إنّ ظاهرة تعدد الإثنيات في إفريقيا ركيزة وأساس للحروب الأهلية، خاصة بإفريقيا فعندما يجري رسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة، على أساس الاعتبارات الإثنية المتميزة واحدة فرواندا من بين هذه الدول التي عانت من هذه الحروب بسبب الاختلاف العرقي، فهي تحتوي على ثلاثة جماعات وهي الهوتو والتوتسي، التوا فهذا التنوع وصل إلى حدّ التطهير

¹ - حياة زلماط، التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء، جريدة الصحراء تايمز، 2012.

العرقى والإبادة الجماعية لفصيلة وعرق معين.

ب- العوامل الاقتصادية:

يعلب العامل الاقتصادي دوراً مهماً في إشعال هذه الحروب، حيث تعاني إفريقيا من فقر ونقص في كلا المستويات وينعكس هذا الوضع على تدني مستويات النمو الاقتصادي وتفاقم الديون وهذا ما جعل لهيب الحروب الأهلية تندلع بإفريقيا، إذن محدودية القدرات الاقتصادية لهذه الدول يؤدي، إلى عدم العدالة في توزيع الموارد أي عدم استجابة الأنظمة للمتطلبات الجماعية، على حساب جماعات أخرى. ومن هنا تتفاقم هذه الحروب من قبل جماعات تسعى للحصول على نصيبها من الموارد، أو من قبل جماعات أخرى تسعى وتطمح في استمرارها على الحصول على إمتيازات اقتصادية بمفردها دون مشاركة مجموعات أخرى.

وقد ساهمت السياسات الاقتصادية للدول الإفريقية في ازدياد عدد هذه الحروب من خلال إرضاء مجموعة إثنية على حساب جماعة أخرى، (التي ينتهي إليها الرئيس أو الحكومة) أي غياب عدالة التوزيع للثروات والخدمات، وهو الأمر الذي عمق من مشكلة الإدماج الوطني في المجتمعات الإفريقية، وتعتبر "السيراليون" أفقر دولة في العالم بوجود 65% من مواطنين، تحت خط الفقر وأيضاً هي دولة تعاني من الحروب والصراعات الأهلية.

ثانياً: العوامل ذات الصلة بالبنية الخارجية:

يتمثل هذا العامل على الاستعمار الأوروبي في القارة الذي وضع بذور الحرب الأهلية، من خلال النشأة المصطنعة للدول الإفريقية ومن خلال السياسات الاستعمارية للقارة قامت بالتقييم القارة، دون الأخذ بعين الاعتبار الوضع الإثني للمجتمعات الإفريقية، فلقد جمعت الخريطة الاستعمارية لدول جماعات مختلفة، يصعب التعايش معها مثلما هو الحال في أنغولا، ساعدت هذه البيانات تغذية هذه التناقضات والاختلافات الإثنية من خلال سياسة "فرق تسد"، حيث تفضل جماعة دون جماعة أخرى وتمنح لها إمتيازات كثيرة⁽¹⁾.

¹ - المرجع نفسه.

3- آثار الحروب الأهلية:

- تعتبر الحروب الأهلية السبب الواضح وراء تخلف شعوب إفريقيا، بعد الحملة الاستعمارية على القارة وهي السبب في فقر الآلاف وتشريد الملايين وتفاقم الفقر واستنزاف الموارد والثروات الطبيعية، وتقشي الأمراض والأوبئة، ففي "رواندا" أودى القتل الجماعي حياة حوالي مليون ضحية في حدود مائة يوم، وفي إفريقيا أكثر من خمسة مليون شخص متضرر من الحروب الأهلية معظمها نساء وأطفال.
- انهيار البنى الاقتصادية وتدمير المنشآت المدنية، ووسائل المواصلات والطرق والمواد الطاقة والخدمات المدنية الأساسية، إذ تدمر ولا تخضع للصيانة إذ تظل الصراعات مزمنة ومتكررة، وهذا الضرر يكون متعمداً من أجل قطع الموارد والإمدادات عن الأطراف المتصارعة.
- انهيار البنى الاقتصادية إذ يعرقل الوضع الأمني المزمع النشاط الاقتصادي، من خلال نقص وسائل النقل والتوزيع، إذ في بعض الدول تتلف المحاصيل الزراعية ولا تسوق بسبب هذا النقص، ولذلك يسبب نفور المستثمرين بسبب الوضع السيء في هذه المناطق، ضف إلى هذا تحويل ميزانية الدولة إلى تسليح الغير القانوني، وارتفاع التضخم في ظل الحروب والفوضى⁽¹⁾.

¹ - حمدي عبد الرحمن حسن، المستقبل، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا أسباب وأنماط وآفاق وآثار الحروب الأهلية"، في الموقع: www.aludah.net.word.muslims10/61932 (08/04/2017, 22 :00)

المبحث الثالث: إستراتيجية الدول الكبرى في تجاه القارة الإفريقية:

تعتبر إفريقيا من أكثر المناطق تهميشاً في العالم، واستبعاداً عن كل ما هو تحضر، وهذا التهميش يظهر جلياً في وضعها المتأزم بسبب صراعات وحروب منذ القديم، لكن بعد طول إهمال بدأت ترميم استراتيجيات جديدة، ومصالح ونفوذ تتطلب بالدولة الكبرى الخروج والبحث عن هذه الامتيازات، التي تنتوع بها القارة من موقع هام وغنى بالثروات المعدنية وغيرها، التي أصبحت القوى الكبرى تتنافس عليها، نجد كل من القوى الأوروبية والأمريكية والصينية، يحاولون بشتى الطرق والسير لتحقيق أهدافها ومصالحها في القارة.

المطلب الأول: الاستراتيجية الأوروبية في السيطرة على القارة الإفريقية:

يعود التنافس الأوروبي على القارة الإفريقية، والذي ظهر قبل التنافس الذي تشهده القارة حالياً بين الولايات المتحدة والصين وأوروبا، فرنسا خاصة إلى القرن 15 أين بدأت الكشوفات الجغرافية، التي هي جوهر الاحتكاك الأوروبي بإفريقيا⁽¹⁾ عن طريق المستكشفين والتجار والبعثات التبشيرية، إذ أبحرت السفن الأولى للبرتغاليين سواحل غرب إفريقيا في عام (1418)، وقد أنشأ البرتغاليون عددا من الحصون الساحلية، مارسوا من خلالها تجارة مريحة في الذهب، والعاج وكذلك العبيد خصوصا من خلال القرن السابع عشر. وقد ازدهرت حركة تجارة العبيد التي أطلق عليها اسم "مثلث الأطلنطي للتجارة" التي اترك فيها الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون إلى جانب البرتغاليون⁽²⁾.

¹ - جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، ع (334)، (2014)، ص 02.

* - "مثلث الأطلنطي للتجارة": أطلق عليه هذا الاسم إذا كانت تجارة العبيد تشمل نطاقا ثلاثيا للتبادل: 1- كان التجار الأوروبيون (وبخاصة البريطانيون) يستبدلون السلع الرخيصة بالعبيد الأفارقة الذين يقدمهم لهم الشيوخ المحليون من البلدان المحيطة بخليج غينيا في غرب إفريقيا، 2- يتم نقل العبيد كحمولة في السفن عبر المحيط الأطلسي لكي يباعوا عبيدا في جزر بحر الكاريبي والأراضي الأمريكية، 3- يملأ التجار سفنهم بالمحاصيل الزراعية ويبيعونها لدى عودتهم إلى أوروبا.

² - سياسات التنافس الدولي في إفريقيا، في الموقع:

(45: 18، 13/04/2017) [سياسات-التنافس-الدولي-في-إفريقيا](http://www.qiraatafrican.com/home/new/سياسات-التنافس-الدولي-في-إفريقيا)

وهذا وقد كانت الاكتشافات المعمقة للقارة الإفريقية، كإكتشاف الأنهار والوديان والثروات، جعلت من القارة لصراع هذه الدول، فخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تدافع كل من البريطانيين والفرنسيين والهولنديين والبرتغاليين، وغيرهم من الأوروبيين، من أجل بسط مميزتهم الاقتصادية والتجارية في إفريقيا، التي أطلق عليها اسم عملية التكالب الاستعماري على القارة⁽¹⁾.

وقد وصلت حدة المنافسة بين هذه الدول إلى أشدها، فدعا المستشار الألماني بسمارك في عام 1884م، إلى عقد مؤتمر دولي لتخفيف حدة التنافس وقد انتهى بوضع قواعد عامة لتأسيس مناطق الهيمنة التجارية، وباعترافه بقيام دولة الكونغو الحرة) قد أعطى كلا من فرنسا وبريطانيا، الحافز لتوسيع مجال سيطرتها من خلال إنشاء مستعمرات ومحميات جديدة، دون أن تراعي الأوضاع الجغرافية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لشعوب إفريقيا، إذ خطط بشكل تعسفي، وبما يخدم المصالح الاستعمارية، هكذا إلى أن استوعبت الشعوب الإفريقية وفهمت غاياتهم الحقيقية وأخذت تطالب باستقلالها، لكن رغم تلك الجرعات الاستقلالية وبلوغها لها.

لنزال أوروبا وخاصة فرنسا تبحث عن نفوذها في القارة حتى وقتنا الحالي، مدعماً ذلك بمشاريع ومساعدات تقوم بها اتجاه هذه الدول الإفريقية⁽²⁾، فأوروبا وإفريقيا لديها علاقات تعيشها من خلال ثلاث قنوات، أولاً العلاقات الثنائية التي تزرعها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع مستعمراتها السابقة، ثانياً، الاتفاقات المتعلقة بالتعاون الإنمائي أو التعاون التجاري بين الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية، وأخيراً أقيمت مؤخراً صلة بين الاتحاد والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الإفريقية. ولذلك فإن توخي للسياسة الأوروبية

¹- Félix N Kundabagenzi, L'union européenne et l'Afrique, entre Contrainte et promesses ? sur

<https://www.dipoweb.com/forum/ueafrique.htm>

² -مرجع سابق: سياسات -التنافس- الدولي -في- إفريقيا www.giraatafrican.com/home/new/

في إفريقيا هو التمييز بين هذه المستويات المختلفة التي يتم التعامل معها أو تعزيزها على أرض الواقع.

والإدارة المباشرة للشؤون الإفريقية على المستوى الأوروبي فوق الحدود، ظاهرة حديثة وقد أصبح هذا الطموح ممكناً باعتماد معاهدة ماستريخت (التي دخلت حيز النفاذ في 1993م)، والتي مهدت الطريق لظهور سياسة خارجية وأمنية مشتركة للاتحاد الأوروبي، تليها سياسة الأمن والدفاع الخارجيين، التي يوفر لأوروبا استقلالية العمل في إدارة الأزمات العسكرية⁽¹⁾.

وعلى الرغم من توسيع الاتحاد ليضم الدول الإسكندنافية وبعض البلدان، في ميثاق وارسو السابق، فإن الاتحاد الأوروبي، لا يزال يوفر صلة مع إفريقيا ويضمن لها مكاناً مميزاً في علاقاتها الدولية والإدارة المشتركة للملفات الإفريقية، من قبل الأعضاء الـ 85 والمفوضية الأوروبية تقوم تدريجياً على "الاعتقال المسبق" الموروث من الاستعمار، ولهذا السبب، يمكننا أن نقول نشهد إضفاء طابع أوروبي تدريجي، على العلاقات بين العواصم القديمة وممتلكاتها الاستعمارية السابقة، لا من خلال العلاقات الاقتصادية فحسب، بل وبصورة متزايدة من خلال السياسة الخارجية الأوروبية، وبين التعاون الاقتصادي انتقلت إلى العلاقات الدبلوماسية القائمة على تعزيز التكامل الاقتصادي دون الإقليمي، تقوم أوروبا بقطع علاقاتها مع إفريقيا لثلاثة مجالات رئيسية هي:

إفريقيا البيضاء (المدرجة في شراكة البحر الأبيض المتوسط):

إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (أدمجت في اتفاق كوتونو للشراكة، التي تتمتع بمعاملة متميزة وتأخذ في اعتبار المستوى العالمي من التنمية فيها). ويسمح هذا التقسيم للاتحاد الأوروبي بنشر وسائل التعاون، التي تلبي خصوصيات كل شراكة فرعية، وقد أدى فشل السياسات الإنمائية، منذ الاستقلال إلى أن يقترح القادة الأوروبيون نهج التكامل هذا

¹ - جميلة علاق، مرجع سابق، ص ص. 2، 3.

كأداة للتقدم الاقتصادي، وكذلك لمنع نشوب الصراعات، ومع ذلك فإن تنفيذ الترابطات الاقتصادية، عبر الوطنية لم يكن حتى الآن مستمرا في إفريقيا فحسب، ولكنه وتكشف الملاحظات المتعلقة بطبيعة الصراعات وديناميتها، أن الأزمات المسلحة تفرق جذورها في القضايا الوطنية والأسباب الجذرية لها هي عدم المساواة الاجتماعية أو المحاباة العرقية أو سوء الإدارة⁽¹⁾.

بينت بعض الدول الأعضاء والاتحاد من حيث أن هذا البعد الأخلاقي كثيرا ما يتعرض مع المصالح الوطنية في إفريقيا، وتعد تقييمات الانتخابات العامة في رواندا مثلا الاختلافات في تقييمات حالة الديمقراطية بين اللجنة الأوروبية من جهة، وبعض الدول الأعضاء مثل المملكة المتحدة أو بلجيكا من جهة أخرى.

وتسجل إفريقيا وآسيا السجل المحزن لعدد الصراعات الكبرى في العالم، ما سبب زعزعة الاستقرار فيها، فمعالجة المسائل الأمنية في إفريقيا، هي النهج الأخصائي الأول لها وإلى جانب الخلاف بين الاتحاد والدول الأعضاء فيه في إدارة شؤون القارة الإفريقية، من الضروري إبراز الأفاق الواعدة لعلاقة تعاون إفريقية في المسائل الأمنية، والواقع أنه منذ التوقيع في جوان 2000 على إتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان إفريقيا والبحر الكريبي والمحيط الهادئ في كوتونو، ومعالجة المسائل الأمنية هي إطار محدد للتعاون.

سيصاحب تعزيز القدرات الإفريقية هذا دعم مؤسسي للمنظمات الأمنية الإقليمية ودون الإقليمية للدول الإفريقية في سلطاتها السيادية.

والتنفيذ التدريجي لهذا التعاون لا يصادف انضمام الدول الأعضاء في الاتحاد فحسب، بل أنه ثبت أن قيمه مضافة للاتحاد ويمكننا أن نشير على سبيل المثال إلى التعاون الذي بدأته اللجنة الأوروبية، مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وتستفيد الجماعة التي يعترف الآن بكفاءاتها في إدارة الأزمات، من برنامجها الإرشادي الإقليمي الموقع للفترة

¹ - Félix N Kundabagenzi, op.cit, P 02.

2002 - 2007م بدعم € 35.000.000 لحمله أمور منها آليتها دون الإقليمية لمنع الأزمات وحلّها، والغرض الرئيسي من هذا المبلغ الهام هو تعزيز الفترة المؤسسة للمنظمة، (أمانتها التنفيذية بوجه خاص) وتمكينها من تجهيز نفسها.

وفي ضوء ذلك قرر الاتحاد الأوروبي في منتصف التسعينات إعادة توجيه معونته الإنمائية نحو هذه الجوانب السياسية من أجل الاستجابة لإخفاقات الحكم في الدول الإفريقية، والحد من التوترات المسلحة في هذه القارة باعتماد شراكة كوتونو، ثم انتقلنا من نظرة سلبية إلى السياق السياسي إلى حوار سياسي يهدف إلى دعم عمليات الديمقراطية السياسية ومنع نشوب الصراعات في إفريقيا، وفي جوان 2000، بدأ الحوار السياسي بين القارتين رسمياً في مؤتمر قمة رؤساء الدول المعقود في لشبونة، ونتج عن الجهود المشتركة التي بدأت في أبريل 2000م من مؤتمر قمة القاهرة التي شهدت اعتماد خطة العمل المسمية بالبرنامج.

وما زالت الإجراءات الخارجية الأوروبية تسعى إلى تحقيق علاماتها في علاقاتها مع إفريقيا، وعلى وجه الخصوص، يجب أن تواجه المنافسة في العلاقات المتميزة التي تحتفظ بها بعض الدول الأعضاء فيها مع هذه القارة، وهذا يؤدي في أفضل الأحوال إلى عرض كامل للغاية، وفي أسوأ الحالات إلى نتائج عكسية تفوض صورة أوروبا وتأثيرها في إفريقيا، وكان السعي إلى تحقيق الاتساق في العمل الخارجي الأوروبي، إحدى المسائل الرئيسية في الثقافة الأوروبية التي وضعت مشروع الدستور، الذي يجب أن تصادق عليه الدول الأعضاء في الأشهر المقبلة، وفرض الاتحاد أن يكون حزاماً لنقل قيم الديمقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان في العالم، وهذا لا يخول من الاهتمام عندما نعلم أن أوروبا تتأثر بنحو 80 في المائة من المعونة العامة الإفريقية وأنها الشريك التجاري الرئيسي⁽¹⁾.

ويمكن أن نستنتج أن الحوار السياسي الإفريقي، لا يتناول التفاوض بشأن هذه الميادين ولكنه يقتصر على طريقة تطبيقها، وهنا أيضاً يوجد في بعض الأحيان تناقض كبير

¹ - المرجع نفسه، ص ص 02 - 04.

بقوات في مواقعها السابقة لعمليات حفظ السلام، وفي الواقع تلقي نظام الإنذار المبكر التابع للجماعة 5.000.000€ دعماً من المفوضية الأوروبية، يمكن القول نفس الشيء بالنسبة لمنطقة إفريقيا الوسطى، حيث سيكون لدى الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا حوالي 5.000.000€ لنظامها لمنع نشوب الصراعات، وهنا أيضاً، ستذهب أغلبية هذه المساعدة إلى إنشاء وتعزيز أداة لرصد الأزمات وتحليلها، فضلاً عن إنشاء شبكة إقليمية لمراكز التنزيف العينة بالإنذار المكبر، التي تعدي المنظمات غير الحكومة إلى المشاركة فيها بقوة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في السيطرة على القارة إفريقية:

بخلاف الدول الأوروبية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تملك امتيازاً خاصاً، يتعلق بعدم وجود تاريخ استعماري مع القارة الإفريقية، وهكذا تلعب الولايات المتحدة الأمريكية، على وتر الأصول المشتركة مع إفريقيا، حيث أصبحت مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة برؤيتها الشاملة وتلبية حاجاتها الاقتصادية، وهذا باستعمال سيطرتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

أولاً: السياسة الأمريكية العسكرية في إفريقيا:

يعود الاهتمام الأمريكي بإفريقيا خاصة لمنطقة الساحل إلى 1968م، بعد الهجمات الإرهابية على سفارتين للولايات المتحدة الأمريكية في كل من كينيا، وتانزانيا، وازداد هذا الاهتمام خاصة، بعد انقضاء الحرب الباردة وزيارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الأب إلى كل من السنغال، نيجيريا، أوغندا⁽²⁾، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحديث سياستها وبناء استراتيجيات جديدة، وهو التوسع إلى كل أرجاء العالم من بينها إفريقيا، التي تعتبر من أهم المناطق الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية،

¹ - المرجع نفسه، ص. 04.

² - هلول نسيم، المبادرة العسكرية الأمريكية في إفريقيا، في الموقع:

<https://dspace.univ-ourglad.dz/bitstueresn/1234567/> (04/04/2017, 22 :00)

(الثروات الاقتصادية) ويظهر منافسين على المنطقة لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكثيف جهودها العسكرية في المنطقة، من خلال تحكيم إفريقيا إلى ثلاثة مناطق وهي القرن الإفريقي وهي تنتمي إلى القيادة الجزائرية، وجزيرة مدغشقر تنتمي إلى قيادة الباسيفيك ويتم التعاون فيها بينهم أمر المنطقة الثالثة، فهي بقيادة أوروبا⁽¹⁾.

لقد عرفت إفريقيا مخاطر وتحديات كثيرة جعلت منها مصب للاهتمام الأمريكي، من خلال إعادة صياغة الاستراتيجيات اتجاه هذه الدول، خاصة بعد مجيء الرئيس "باراك أوباما"، وهي ترجيح الدبلوماسية للتعامل مع هذه الأوضاع المزمنة في إفريقيا على العمل العسكري والقوة السيطرة أثناء فترة حكم الرئيس "بوش الأب والابن".

ثانيا: السياسة الأمريكية الاقتصادية في إفريقيا:

تتميز إفريقيا بموقعها الجغرافي الهام وبمواردها الطبيعية الهائلة والمتنوعة، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع هذه الدولة الغنية بالثروات، أبرزها النفط الإفريقي أصدر نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني" في 2007م، أعد فيه عن أهمية إفريقيا باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية، (النفط - الغاز) أعلنت شركة "شيفرون نيكسانو" في عام 2002م أنها استثمرت خمس مليار دولار في إفريقيا، وأضحت عن رغبتها في زيادة هذه النسب في السنوات القادمة⁽²⁾، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق استراتيجية جديدة، وهي ارتباط اقتصادها بالاقتصاد الإفريقي وجعلها تستفيد من أكبر عدد ممكن من الاستثمارات، وهي تعمل وفق مبدأ عدم الالتزام بالحدود، فحدود الولايات المتحدة الأمريكية تبدأ عند وجود مصالحها المختلفة (الموارد والثروات) بكل

¹ - خالد تراني، الانتشار العسكري في إفريقيا دوافع ورهانات، في الموقع:

www.sudress.com/sudanile/12323/ (11/04/2017, 20 :20)

² - السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا الفرص التحديات، في الموقع:

www.africateneus.net (22/03/2017, 13 :00)

أنواعها حيث أعد الرئيس "باراك أوباما" عن أهمية إفريقيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إثر زيارته لغانا فهي استقرار للأمن القومي الأمريكي الاقتصادي⁽¹⁾.

يتم التعاون بين القوى الأمريكية والدول الإفريقية، من خلال برنامج التكوين والتدريب العسكري الذي يقدم الخبرة للجيش الإفريقية، في أكاديميات حربية حيث يلاحظ ارتفاع الميزانية من 33 مليون دولار إلى 40 مليون دولار خلال 2012م.

ففي 2002 شاركت واشنطن في العمليات العسكرية التي قامت بها كل من، (مالي، التشاد، نيجر، الجزائر) ضد الجماعات الإرهابية التي تنشط في المنطقة.

ويتمحور مشروع المشاركة الأمريكية في الدول الإفريقية، في محاربة الإرهاب والقضاء عليه خاصة في منطقة الساحل وإفريقيا السوداء. لقد صورت الولايات المتحدة الأمريكية للعالم أنّ اهتمامها بإفريقيا ونشاطها العسكري هو فقط محاربة الإرهاب حيث اعتمدت على آلية ذات طابع عسكري، ويتعلق الأمر بإنشاء قاعدة عسكرية بإفريقيا Africom في فيفري 2002م قام الكونغرس الأمريكي، بالمصادقة عليها تضم كل دول إفريقيا ما عدا مصر التابعة للقيادة الوسطى مقرها بألمانيا تحت قيادة الجنرال "ويليام وورد"، الذي يقوم بتقديم تقارير لوزارة الدفاع الأمريكي، إذن الاهتمام الأمريكي بإفريقيا هو الدافع وراء إنشاء هذه القاعدة التي تحكم وتسيطر جميع الدول من خلال تقديم ومنح الأمن والاستقرار، اللذان تقتقران إليه⁽²⁾.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بانتهاج استراتيجية اقتصادية لتقوية وجودها في إفريقيا من خلال:

- تشجيع الدولة الإفريقية لانتهاج وتتبع سياسات اقتصادية ناتجة من خلال محاربة الفساد.
- جذب الدول الإفريقية ثقافيا - إعلاميا - سياسيا لخدمة مصالحها وأغراضها الاقتصادية.

¹ - جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2006)، ص. 67.

² - خالد تراني، مرجع سابق.

- دعم التجارة والاستثمارات في إفريقيا وهذا خلال إعطاء ومنح الحرية في تنقل الأشخاص البضائع.
- إنشاء صندوق خاص بالاستثمار الخاص وهي هيئة تابعة للحكومة الأمريكية.
- تحقيق الأمن والاستقرار في القارة خدمة وضمان لمصالحها الاقتصادية في إفريقيا.
- تفعيل الاستثمارات وتشجيعها بدلا من تقديم مساعدات التي تكون مكلفة للخزينة الأمريكية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة لبسط نفوذها في كل أرجاء العالم، خدمة لمصالحها المختلفة تقديم الفرص للاستفادة واستغلال من أجل تحقيق مآستها⁽¹⁾.

ثالثا- السياسة الأمريكية في المجال السياسي والأمني:

بعد استقلال معظم دول إفريقيا التي أغلبها اتبعت النهج الاشتراكي، وهو كَرَد فعل على الهيمنة الاستعمارية الأوروبية، بعد انتهاء الحرب الباردة ظهرت هنات ترتيبات جديدة في ظل المتغيرات الجديدة، مثل الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان حيث دخلت الولايات المتحدة الأمريكية من باب الإصلاح السياسي في إفريقي، واتخذته شرط أساسي مقابل تقديم الدعم والمساعدات للدولة الإفريقية، وهنا نتحدث عن نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبهذا أصبحت العديد من الدول الإفريقية تتبع المنهج الليبرالي.

ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الدول للتحضير الانتخابات في العديد من الدول مثل: غانا- نيجريا- كينيا- تانزانيا، حيث أكدت "كلينتون" في الكونغرس الأمريكي، أن تحقيق الديمقراطية هو السبيل الوحيد للتحقيق الاستقرار في إفريقيا، وتعمل على تدعيم ومساندة هذه التغيرات في إفريقيا، حيث نلاحظ أن قضية حفظ السلام في

1..- قط سمير، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا ما بعد الحرب الباردة قطاع النفط نموذج، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007/2008)، ص 69.

مناطق الصراعات والنزاعات، نجد من بين ثلاثون حرب أهلية في العالم ما يقارب خمسة عشر منها تقع في إفريقيا⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الاستراتيجية الصينية في القارة الإفريقية:

لقد لجأت الصين إلى إفريقيا من خلال استراتيجية المساعدات الحكومية، والروابط التجارية والاستثمارات من أجل خلق علاقات وروابط مع إفريقيا، حيث تعتبر العامل الاقتصادي الأكثر نجاحًا ونجاعة في السياسة الصينية، باعتبار أن الوضع الاقتصادي الإفريقي ضعيف، قامت الصين بتقوية هذه الروابط من خلال إنشاء صندوق مالي صيني إفريقي، برأسمال يقدر بخمس مليارات، مهامه تشجيع الاستثمارات والتعاملات مع الطرفين² تمثل العلاقات والتبادلات الصينية الإفريقية وضع خاص، فالصادرات الصينية نحو إفريقيا قائمة على أساس رخص الأسعار، نظرًا لانخفاض الإنتاج في إفريقيا، فهي مناسبة للقدرة الشرائية للفرد الإفريقي الفقير.

تعتبر السوق الإفريقية بالنسبة للصين هو حديث لكنه سريع، فهو يتوافق ويتلاءم مع الإنتاج الصيني، للاستهلاك البسيط والقدرة الشرائية المتواضعة والضعيفة للمستهلك الإفريقي فالإنتاج الصيني، يقدر بـ 12% من الإنتاج المصنوع في العالم وهو موجه خاصة لإفريقيا³ حيث تتركز خاصة في منطقة تحت الصحراء، تسعى الصين من خلال هذه العلاقات إلى:

1- تأمين المستمر للموارد الأولية للنمو الاقتصادي الصيني (الموارد الأولية الطبيعية).

2- محاولة نشر مواردها إلى خارج حدودها (توسيع تجارتها).

ففي السنوات الأخيرة ضاعفت المبادلات التجارية الصينية الإفريقية، إلى ثلث أضعاف المبادلات بالتالي شكلت البديل للهيمنة والسيطرة الغربية، إذ يقدر عدد الشركات

¹ - مصعب، مرجع سابق، ص ص. 90 - 93.

² - مهووي هارون، شراكة الصين في إفريقيا، في الموقع:

www.studies.Aljazeera.net/on/Repports/2013/042013430nn (01/04/2017, 23:00).

³ - قط سمير، مرجع سابق، ص 05.

الصينية في إفريقيا بـ 2000 شركة تنشط في مختلف المجالات:

الزراعية- البناء- التعليم- التصنيع تنشط في أكثر من خمسين دولة، تزود إفريقيا الصين بالموارد الطاقوية، الحديد النفط، الغاز، بالمقابل تستورد المواد المصنعة وإرادات الصين من إفريقيا تقدر بحوالي 60%، فلبت الحاجة للموارد الأولية الحاجة الوحيدة وراء هذا التعامل مع إفريقيا بل تعزيز حضورها في إفريقيا، بالنظر إلى المنافسة التي نخص بها من طرف البلدان الكبرى التي لها مصالح بإفريقيا.

مما سبق ذكره يمكن القول أنّ هناك تبادلات تجارية كثيفة بين إفريقيا والصين، إلى أنها تبقى هامشية مقارنة بالتبادلات التجارية الصينية مع الدول الأخرى، فالتبادل الصيني الإفريقي لا يتجاوز 3%، من مجموع التبادلات التجارية العالمية، فالصين تستهدف النفط الإفريقي بالدرجة الأولى، وتعزيز حضورها في المنطقة فهذه العلاقات لا تقوم على أساس الربح المشترك بل الاستغلال⁽¹⁾.

كانت الجولة الإفريقية الأخيرة التي قام بها الرئيس الصيني "هوخنتاو" من أعادت الضوء للتغلغل الصيني في القارة الإفريقية، حيث ازدادتها، سرعة واكتسابا في السنوات القليلة الماضية، دون ضوضاء أو جلبة. هناك مثل صيني يقول: "لكي تأخذ يجب أن تعرف العطاء"، قد تحول إلى شعار ترفعه في حربها الاقتصادية ففي ظل أزمة الاقتصادية الخائفة، والركود الذي لم يشهد له الاقتصاد العالمي مثيلا.

مازالت الصين تواصل زحفها في رمال إفريقيا، وكأن الأزمة العالمية لا تعينها، فما هو ذا الرئيس الصيني يرسخ قدم الصين بجولة إفريقية قادته إلى "السنغال" "مالي" و"تنزانيا" و"جزر الموريس"، ولا يخفى علينا أنّ هذه الدول كانت تمثل "الملعب" السياسي والاقتصادي لفرنسا، فالصين إتبعته خطة ذكية تخالف تماما التكتيكات الفرنسية، حيث أكد وزير الخارجية الصيني بعد زيارة الرئيس الصيني أنّ علاقاتهم مع الدول الإفريقية، لا تقوم فقط

¹ - مهووي هارون، مرجع سابق.

على الطاقة والثروات الباطنية، فإن حجم الاستثمارات الصينية في القارة يبين أن هذه القوة الاقتصادية الصاعدة، نزلت بكل ثقتها الاقتصادي لأخذ مكان فرنسا، والاستحواذ على كل الموارد الطبيعية في القارة السمراء، ذلك بإغراء الحكام بأنها ترفض الخوض في الشأن الداخلي، وهي سياسة تختلف عن مثيلاتها الفرنسية خصوصا، والأوروبية عموما. والصين إلى جانب ذلك تنفذ في القارة سياسية اقتصادية نفعية، كلّ همها إبرام عقود استثمار طويلة المدى تجند لها كل الوسائل لإنجاحها.

فالصين تمد الطرقات والجسور، وتبني المؤسسات الحكومية والمستشفيات في عملية تبادل للمنافع، عملت على الخروج منها بضمان أرباح ضخمة، ومرونة الصين في التعامل مع بضع الأنظمة الإفريقية التي تصل إلى الحكم عبر الانقلابات العسكرية أو الصراعات العرفية التي لا ينظر إليها المجتمع الدولي بعين الرضا، هي التي جعلت بلدان إفريقية تقبل على إبرام عقود استثمارية ضخمة معها واعتبارها شريكا مأمون الأجانب يبتعد عن التدخل في سياسات الدول الداخلية.

في نوفمبر 2006 انعقدت ببكين، القمة الصينية الإفريقية، التي انبثقت عنها خطة ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف على المدى ثلاث سنوات، تقوم هذه الخطة على إكتساح إفريقيا بالكامل، عبر مضاعفة الدعم للدول الإفريقية، وإلغاء ديون ما يقارب 168 قرضا، تتوزع على ثلاث وثلاثين دولة. وقد أبرمت الصين اتفاقيات مع 48 دولة من ضمن ثلاث وخمسين تشكل كل القارة الإفريقية، وتطمح إلى أن تبلغ المبادلات التجارية مائة مليار، فهي بالتالي تمثل أكبر مستثمر والبنية التحتية في القارة.

ففي السنغال تبحث الصين عن "الحديد، والفوسفات والذهب، والمجموعة الصينية "هنان"، فازت بصفقات في هذا البلد عن طريق مد الطرقات و الجسور والسدود، وشركة "هيواي" على قطاع المواصلات.⁽¹⁾

¹ - مرجع نفسه.

وفي مالي الذهب، باعتبارها ثالث منتج إفريقي بعد جنوب إفريقيا وغانا، فإطلاع خيارات مالي أصبحت مسألة وقت خاصة فالصين تمول مشروعا ضخما لإنتاج السكر في جنوب البلاد بعد أن ركزت، مصانع تحوّل القطن إلى ملابس جاهزة معدة للتصدير.⁽¹⁾

إقتنت المجموعة الصينية 330 هكتار لزراعة الأرز بحجم استثمار بلغ 143 مليون دولار، وتأمل الصين من خلال هذا الاستثمار توفير مصادر جديدة لضمان الأمن الغذائي للصينيين، وهي تأمل في أن تقيم خمسة عشر مشروعا من هذا النوع في القارة الإفريقية.

فمثلا مجموعة "تبانلي" تتوي استثمار 500 مليون دولار لإقامة مركّب صناعي ضخم، يضم أربعين شركة صينية متنوعة الاختصاصات، حيث تدل بعض الأرقام حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا أنّ الصين ابتلعت إقتصاديا القارة شمالا وجنوبا شرقا وغربا، ولا يمكن لدولة أخرى أن تنافسها بعد أن حوّلت إفريقيا إلى "ساحة" تؤمن لها الأمن الغذائي ويطمئننها على مخزونها من المواد الأولية، حجم استثماراتها ومجالاتها في الجزائر حوالي 812 مليون يورو/ البناء/ البنية التحتية).

السودان 15 مليار يورو "البناء/ الفلاحة/ النفط" الشاد 530 مليون يورو "النفط" النيجر 330 مليون يورو "أورانيوم/ نفط/ نسيج/ بناء".

نيجريا 10.7 مليار يورو "تجارة/ صناعة/ قطاع البنوك".

فبالتطّلع عل حجم الاستثمارات الصينية في كامل القارة تقف على حقيقة، أنّ إفريقيا مستقبلا ستتكلّم الصينية بطلاقة، هذا إذا لم تصبح اللغة الرسمية الثانية فيها رغم أن وسائل الإعلام تركز عن الصراع الأمريكي الفرنسي على القارة، لكن الأرقام التي أمامنا تؤكدان أن هذا الصراع قد دخل التاريخ، وأنّ الصين هي القوة الاقتصادية الضاربة في أعماق إفريقيا.⁽²⁾

¹ - مرجع نفسه.

² - محمد صالح مجيد، تساؤلات عن تراجع النفوذ الفرنسي في القارة السمراء، "الصين تبتلع إفريقيا"، في الموقع: www.maghress.com/alalam/9819 (14/02/2017, 17 :00).

خلاصة الفصل:

من هنا نستنتج أن القارة الأفريقية لها دور هام في الساحة الدولية، فثرواتها وموقعها جلب إليها العديد من المتنافسين نحوها، والضعف الكبير الذي لحقه الاستعمار بها، أفسلها ما جعلها لا تقدر على التصدي لهذه الأخيرة، كل هذا أدى بها إلى العيش في دوامة التخلف وعدم الاستقرار الذي جعل منها، بؤرة توتر كبير ويسودها الخراب والفوضى، والتهديدات الأمنية المختلفة، تجعل منها دائما الأخيرة على المستوى العالمي، ما يفتح الباب للدول الكبرى في استغلالها ونهبها.

الفصل الثاني

منطقة الساحل بين الآليات الذاتية
والنفوذ الفرنسية

تمهيد:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي أحد أهم المناطق الجيو سياسية في العالم، والتي جعلت هذه محل أطماع القوى الكبرى، والمتنافسة نظرا لما تتميز به من موارد معدنية خاصة النيجر ومالي، هذا ما جعلها محط اهتمام القوى الكبرى، وساحة للتنافس للوصول إلى مصالحهم، كما تشهد هذه المنطقة حالة من الانقلاب والانفلات الأمني بسبب ما تعيشه دول الساحل من أزمات داخلية وصراعات، ما نتج عنه أزمة غياب الدولة حيث سنحاول في هذا الفصل دراسة الأهمية الجيو-استراتيجية للمنطقة الوضع القائم فيها، انطلاقا من تحديد جغرافية الساحل والوضع السياسي والاقتصادي فيه وكذا أبرز التكتلات الموجودة، وفي الأخير محاولة لإبراز النفوذ الفرنسي بالمنطقة.

المبحث الأول: الوضع العام في منطقة الساحل اقتصاديا سياسيا امنيا:

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي من أكبر المناطق في العالم التي تشهد حالة استقطاب للدول الكبرى التنافسية والمتصارعة على مصالحها، نظرا لما تتميز به من موقع استراتيجي هام وتنوع ثرواتها الباطنية وتعد منطقة الساحل محطة واهتمام فرنسا وهي مجال استراتيجي هام.

المطلب الأول: المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي.

تجدر الإشارة أن هناك معايير ومنطقات مختلفة في تحديد الفضاء الجغرافي لهذه المنطقة، والدول المكونة لها، وهذا راجع للمساحة الشاسعة إلى أن هناك إجماع على أن هذه المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء،¹ إذ تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، فتضم بذلك كل من السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا والسنغال، ومن ثم تم توسيعها لتشمل بوركينا فاسو ونيجريا وحتى جزر الرأس الأخضر²، وفيه كذلك من يطلق تسمية الساحل إلى أنه الخط الفاصل بين الغرب العربي أي إفريقيا الشمالية البيضاء وبين إفريقيا الجنوبية الصحراء (السوداء)، وهو معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب إفريقيا من جهة والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، ومن أسمائها أيضا نجد "بلاد السبة" وهي بلاد يقطنها غالبية الطوارق والعرب والسونراي.

إن تسمية الساحل تعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء وهذه التسمية قد أطلقها المسلمون الفاتحون أو الناشئون للإسلام في إفريقيا، على خط الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى والحافة الشمالية للغابات الإفريقية، على مساحة تتأهز ثلاثة ملايين

¹ - منطقة الساحل في إطار التوازن مقال نشر، في الموقع:

[https://tsaisali.wordpress.com/2015/08/29\(44/04/2017%208%30\)](https://tsaisali.wordpress.com/2015/08/29(44/04/2017%208%30))

² - شلغيم عبير: التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية، 2012-2013)، ص.8.

كيلومتر مربع لذلك فإن منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق الشاسعة في العالم، وهي منطقة مفتوحة بمساحة تفوق تسعة ملايين كيلومتر مربع¹.

وهذه المنطقة تكون بين خطي العرض 12° و 22° فإن منطقة الساحل تشمل أجزاء من 12 بلداً وهي: جنوب موريتانيا، ووسطها، وشمال السنغال، غامبيا، جنوب مالي والنيجر، والتشاد، وأقصى شمال بوركينا فاسو، ونيجيريا ووسط السودان، وجنوبه وإريتريا وأقصى شمال إثيوبيا، وجيبوتي²، بمساحة شاسعة معظمها أراضي قاحلة جرداء بنسبة سكانية تصل مئة مليون نسمة.

حيث تصنف هذه الدول من أفقر الدول في العالم نظراً لتدني وضعها الاقتصادي³، بالمقابل تنتوع المنطقة بثروات متنوعة وهامة ما جعلها منطقة غير معزولة، وبالتالي توافد بلدان كبرى عليها.

تملك منطقة الساحل مخزونا هائل من الغاز الطبيعي واليورانيوم وغيرها، ما جعلها محلّ للتنافس، تتميز كذلك المنطقة بضعف اقتصادها رغم ما تملكه من إمكانيات طبيعية هائلة، وهذا يعود بالأساس إلى ضعف الموارد المالية لمعظم الدول الإقليمية، وهي عاجزة على تمويل المشاريع والمبادرات والاستثمارات لتحسين الأوضاع السيئة في مختلف المجالات، وكذلك تتمتع بهشاشة البنية التحتية وتدني الخدمات وانتشار الفساد وانعدام الأمن والاستقرار في المنطقة، بسبب كثرة النزاعات والصراعات المختلفة في كل دول الإقليم والمساهم في طرد المستثمرين الأجانب، كما تتخبط دول الساحل في ديون وارتفاع نسبة المديونية بالتالي هذا ما جعلها دائما في حاجة للمنح والمساعدات التي تأتي من الخارج

¹ - محمد بوبوش، "الأمن في منطقة الساحل والصحراء"، (المملكة الأردنية: دار الخليج، ط1، 2017)، ص ص.16-17.

² - كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا (مركز الإمارات والدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبو ضبي العربية، ط1، 2014)، ص.10.

³ - محند برقوق، منطقة الساحل في الأزمات، معهد الدراسات الاستراتيجية، جامعة الجزائر، 2016 في الموقع: <https://www.politics-dz.com/theeds.2017-04-24>

(الدول الأجنبية) وهو الشيء الذي شجع من التدخل الخارجي في معظم بلدان الساحل الإفريقي⁽¹⁾.

العامل الديمغرافي:

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بتنوع إثني وعرقي، بالتالي أثر هذا التنوع على البناء الاجتماعي حيث تمتاز هذه المنطقة بتداخل واختلاف عدّة أعراق كل ينفرد بعاداته وتقاليده. فعلى سبيل المثال نجد في النيجر قبائل الموسا والزرما والطوارق والعرب، لذلك تمتاز منطقة الساحل الإفريقي بكثافة سكانية على امتداد تشاد بحوالي 8.7 فرد في الكيلومتر المربع الواحد.

تبرز مشكلة أخرى وهي نزوح السكان من القرى النائية نحو المدن، هروبا من الأوضاع البيئية جفاف، ونقص المرافق ما ينتج تجمعات إثنية في المدن، هذا ما يشكل نزاعات داخل الدولة التي تشتهر بها منطقة الساحل الإفريقي، وهذه التركيبة الاجتماعية المختلفة جعلت من التجانس أمر صعب جدا بين هذه العرقيات والإثنيات². وتشير التقديرات أن عدد السكان لمنطقة الساحل يتضاعف خلال العقدين المقبلين، ليصل عددهم إلى ثلاثة مئة مليون نسمة بحلول عام 2040م مقابل مئة وخمسون مليون حاليا.

فبارتفاع عدد سكان منطقة الساحل، سيؤدي هذا إلى تدهور متوسط الدخل، بسبب توزيع الثروة على عدد أكبر من الناس، مما يؤدي إلى انخفاض عدد الأطفال الملتحقين بالتعليم وأيضا يهدد النظام الصحي المتدهور في منطقة الساحل الإفريقي، كما جاء في بيان الشؤون الإنسانية الإقليمي للأمم المتحدة أن أكثر من ثلاثة وعشرون مليون شخص يواجهون

¹ - محمد بويوش، مرجع سابق، ص 20.

² - فريال منافي، الترتيبات الأمنية في الساحل وانعكاساته على الأمن في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، (كلية العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2010-2011)، ص70.

حاليا انعدام الأمن الغذائي في منطقة الساحل، وهذا يعود بالأساس للأوضاع الأمنية المتأزمة في المنطقة¹.

تضاريس منطقة الساحل الإفريقي:

تعرف منطقة الساحل الإفريقي بخصائص جغرافية متنوعة وتضاريس خاصة، وهي تضاريس شاقة كون المنطقة تقع بين مائتين وتسعة مئة متر في الارتفاع تتخللها عدة هضاب وسلاسل جبال² وأغلب تضاريسها هضاب يصل ارتفاعها إلى مئة وأربعمئة متر فوق سطح البحر، أيضا تتميز بأشكالها الشديدة التنوع بسبب الرياح الشديدة والفوارق الحادة في معدلات الحرارة بين الليل والنهار فالمنطقة تتميز بمناخها الحار والجاف حيث تعتبر منطقة جافة ومشمسة بمعدل أمطار قليلة جدًا فتمر بجفاف طويل، وموسم أمطار قصير جدًا حيث تتلقى ما بين مئة ملمتر وستة مئة ملمتر من الأمطار سنويا، وتشتهر بجبالها أبرزها الماندينغ وأجراف بانديا غارا بمالي وأجراف "بانخورا" في بوركينا فاسو لها أيضا أحواض مائية وبعض الأنهار والبحيرات الجارية مثل نهر السنغال والنيجر وبحيرة التشاد.

أما المناخ السائد في المنطقة فهو مداري شبه قاحل يتميز بارتفاع درجات حرارته تصل إلى معدل أربعين وخمسين درجة مئوية، يتميز كذلك بتفاوت تساقطات الأمطار ما يحدث (فيضانات، رياح، جفاف) كما أن معدلات الحرارة متباينة ومختلفة بين الليل والنهار أكثر من عشرين درجة مئوية³.

¹ - غدير دليّة، الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 21.

² - أسماء سعد الدين، "دول الساحل الإفريقي في الموقع:

www.almssal.com/post/330585 (18/04/2017, 17:00)

³ - الساحل الإفريقي...مرآة تعكس تنوع القارة السمراء، في الموقع:

www.aljazera.net/encyclopedia/citiesandregions/ (18/04/2017, 18:40)

الغطاء النباتي في المنطقة يفتقر للتنوع ما يفسر قسوة المناخ وتأثير طبيعة المنطقة الصحراوية والجافة على الغطاء النباتي في المنطقة نجد فيها أشجار شوكيه وهذا يعود للتكيف ومواجهة الظروف الطبيعية القاسية¹.

فتصنف منطقة الساحل الإفريقي، بمجملها منطقة تضم الدول الأقل نمو إلى درجة وجود دول مهددة بالمجاعة والفقر وانتشار الأوبئة والأمراض، وارتفاع نسبة الأمية والجهل والعجز الذي تعاني منه راجع لعدة أسباب أبرزها:

- الظروف الطبيعية القاسية (جفاف، صحراء، حرارة).
- ضعف وعدم وجود يد عاملة مؤهلة بسبب هجرة الأدمغة بحثا عن ظروف حياة أفضل خارج إفريقيا، التي لا تعطي فرصة للتغير.
- الفساد السياسي والاقتصادي أي نهب الثروات والأموال من قبل فئة دون فئة أخرى.
- التدخل الأجنبي بمختلف القرارات خاصة في مجال استغلال وبحث عن الموارد الطبيعية عدم القدرة على تحمل المسؤولية وافتقار للتكنولوجيات في إطار ما يعرف بالفوضى بسبب الظروف الأمنية (نزاعات وحروب أهلية)².

¹ - كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 15.

² - مريم براهيم، التعاون الأمني الأمريكي للجزائر في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة الغربية، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012)، ص ص 39-40.

خريطة رقم 2: توضح دول الساحل الإفريقي:



المصدر: <https://www.slideshare.net/121/ss-14202281>

المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي لمنطقة الساحل

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أفقر دول العالم، نظرا لهشاشة اقتصاديات دوله بحيث أنّ معظمها تصنف ضمن فئة البلدان الأقل نمواً¹، حيث تواجه المنطقة تحديات اقتصادية عرقلت المسيرة الإنمائية فيها وجعلت منها في المؤخرة، كما أنّها أصبحت أرضية خصبة لحركات التمرد والانشقاق والتطرف.

دلالة على ذلك تحتل جميع دول الساحل الإفريقي ذيل الترتيب^(*) في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2014م، فنجد النيجر في المرتبة 187، تشاد 184، مالي 172، السودان

¹ - منطقة الساحل الإفريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية: التنافس الفرنسي، الأمريكي نموذجاً، في الموقع: <https://tsaidoli.wordpress.com/2015/0829/منطقة-الساحل-الإفريقي-في-إطار-التوازن> (19/04/2017، 19:54)

^(*) - ذيل الترتيب: نقصد به المراتب الأخيرة.

166، موريتانيا 161.

أما فيما يخص الأمن الغذائي، والذي يترتب عليه الأمن الصحي فقد أشارت تقديرات شهر ديسمبر 2014، إلى أن هناك 19.8 مليون شخص، في منطقة الساحل يعانون انعدام الأمن الغذائي منهم 2.6 مليون شخص في حالة خطيرة يحتاجون إلى مساعدات غذائية عاجلة.

وتشهد المنطقة مستويات مرتفعة في سوء التغذية الحاد، فقد أشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "OCHA" إلى أنه في عام 2015 كان 8.5 ملايين طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد (SAM) و 4.4 ملايين طفل من سوء التغذية الحاد المعتدل (MAM) ويعاني في المتوسط طفل واحد من أصل ثلاثة في منطقة الساحل من ظاهرة التقزم وما يقدر بـ 571.000 طفل دون سن الخامسة يتوفون سنويا بسبب سوء التغذية¹.

1- أهم العوامل التي أدت إلى هذا الضعف:

- سوء الإدارة والفساد.
- البيئة الخارجية المتعلقة بمسألة المديونية الخارجية، ذلك لأنّ دول الساحل تعيش بنسبة كبيرة على المساعدات الإنسانية والإقراض هذا ما يعيق بشكل كبير النمو والتنمية فيها.
- عوامل جغرافية نظرا لكونها منطقة صحراوية، نقص في الأمطار إضافة إلى مشكلات التصحر والجفاف وهي أمور تعيق تحقيق الأمن الغذائي وقيادة التنمية.
- تخلي الدولة عن وظائفها الاجتماعية في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية، برغم النمو الديمغرافي السريع، والذي لا يتماشى ووتيرة النمو الاقتصادي، ما من شأنه أن

¹-عربي بومدين، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي، قراءات إفريقية، ع(28)، (2016 أبريل)، ص29.

يضعف الولاء ويحوّله على جهات أخرى الأقليات والمجموعات العرقية وغيرها وفي بعض الأحيان يتعدى ذلك إلى التحالف مع عصابات الإجرام المنظم بغية تأمين لقمة العيش¹.

هذه العوامل أثرت بشكل مباشر في هشاشة الواقع الاقتصادي في المنطقة حيث كما أشرنا أعلاه الديون الخارجية هي سبب من أسبابها فبحسب إحصائيات 2009 التي قدمتها المؤسسات الإفريقية الثلاث: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، والاتحاد الإفريقي، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، فقد قدر حجم الديون الخارجية لبوركينا فاسو بحوالي 1751 مليون دولار أمريكا. وتناد بحوالي 2134 مليون دولار، وفي سنة 2012 كان الناتج الداخلي الخام لكل من المغرب والجزائر وتونس أعلى بإحدى عشر مرة من الناتج الداخلي الخام لكل من التشاد وموريتانيا ومالي والنيجر.

ويشكل النفط حوالي ربع الناتج الداخلي الخام لدول الساحل والصحراء، باستثناء ليبيا والجزائر وباقي دول الساحل هي دول حديثة من حيث استغلال الثروات البترولية.

كما يبلغ متوسط الدخل الفردي لدول الساحل تسعة وخمسون في المائة فقط من متوسط دخل إفريقيا جنوب الصحراء مما زاد من هشاشة وضع سكان المنطقة، الذي يشكل فيها الشباب اقل من عشرين سنة ستون في المائة، والبالغين خمسة وسبعون مليون نسمة سنة 2011 والتي يتوقع أن تصل إلى 130.3 نسمة 2030 حيث يصل معدل الخصوبة حوالي 3 في المائة (النيجر 3.9)².

ويعاني الساحل من تركيز الثروات في المدن الكبرى وفي العواصم، ويستقر السكان في المناطق الخصبة رغم محدودية مساحتها على حساب المساحات الكبرى قليلة السكان

¹ - مريم براهيم، المرجع السابق، ص 30.

² - عبد العالي حور، التحديات الجيو سياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، شؤون العربية، ع(169)، (2017)، ص ص 191-193.

والجافة، فالثروات التي تحتويها أراضي الساحل لا يستفيد منها الشركات المستغلة والفئات التي تدور في فلكها.

وعلى الرغم من هذه الأوضاع الاقتصادية، فإنّ المنطقة أصبحت ذات أهمية اقتصادية نظرا لما تزخر به من ثروات معدنية مثل الذهب، اليورانيوم، الفوسفات وباتت الثروة النفطية عامل جذب كبير لدول العالم، إذ تصدر التشاد النفط منذ عام 2003م، بما يقارب 200 ألف برميل يوميا، كما أصبحت مالي ثالث منتج إفريقي للذهب بعد جنوب إفريقيا وغانا، وتتميز النيجر بكونها ثالث دولة مصدرة لليورانيوم في العالم بعد أستراليا وكندا، وتعتبر نيجريا أكبر دولة مصدرة للنفط بحجم إنتاج يومي يصل إلى سبعة وعشرون مليون برميل، واحتياطي يبلغ ست و ثلاثون مليار برميل، كما تمثل موريتانيا مخزونا هاما للحديد المهم لصناعة الصلب¹.

والنيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي إلى جانب هذا، فإنّ منطقة الساحل منطقة عبور استراتيجي لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء، ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية قد تصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، ويسمح لأوروبا بالتزود بالغاز الطبيعي، والذي أبرم الاتفاق بين الدول الثلاث في أوجا في 3 جويلية 2009 رغم ما قد يتعرض تحقيقه من مخاطر جيو سياسية مرتبطة بالوضع الأمني وبالتنافس الدولي على ثرواتها².

المطلب الثالث: الوضع السياسي

1-تشكل الدولة في إفريقيا:

تعود أزمة بناء الدولة الوطنية في إفريقيا إلى عوامل عديدة منها التاريخية، حيث أن

¹ - أحمد مقرم النهدي، موقع قارة إفريقيا الاستراتيجي...لمحة تعريفية، قراءات إفريقية، العدد (06)، (سبتمبر 2010)، ص27.

² - عبد العالي حور، مرجع سابق، ص193.

الاستعمار أثر بطريقة كبيرة فيها خالقا مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة، والتي لم يراعي فيها التنوع الإثني والقبلي وخصوصية المجتمعات الإفريقية، بالإضافة إلى الصلات السياسية، والتبعية التي لا تزال تربط النظم السياسية الإفريقية بسياسات الدول الاستعمارية¹. حيث شكل الاستعمار صدمة تاريخية كبيرة بالنسبة للقارة السمراء، بحيث لم يكن من الممكن أن تعود الأمور في أجزاء واسعة من العالم كما كانت قبل لحظة السيطرة الإمبريالية، أما بعد استقلالها فقد بدأت تلك الدول بشكل متفاوت عمليات دؤوبة من أجل البحث عن الذات المفقودة، وهي العملية التي ستستمر لعقود والتي ستكون مرهقة ومكلفة وشديدة التعقيد. فالمناطق المستعمرة في غالبيتها لم تكن تعرف أي شكل من أشكال الدولة الحديثة (أي المبنية على المواطنة) وعلى الحدود المعنية والمعروفة والفاصلة بين الدول والإقليم، ففي أجزاء كبيرة من عالم القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين، كان المواطنون ينتقلون بحريا من إقليم إلى آخر دون الانتساب إلى منطقة جغرافية معينة، خاصة القبائل التي تعتمد على الترحال والتي تسمى بعد ميلاد الدولة الحديثة بالقبائل الحدودية، وهي تسمية لاشك في أنها ظالمة، لأنها توحي بأن الحدود كانت الأسبق، في حين الحقيقة أن تلك القبائل هي الأصل، وأن المشكلة هي مشكلة الحدود الطارئة التي لم تراع التواجد المسبق ولم تراع التدخلات القبائلية والإثنية، ولا الامتدادات التاريخية ستتحول كل هذه إلى لب صراعات حقبة ما بعد الاستعمار².

وقد حظيت مسألة تشكل الدولة في إفريقيا بمناقشات وسجلات واسعة في الأدبيات الإفريقية، نظرا لأهميتها، ولخصوصية تشكل الدولة الحديثة في إفريقيا "دولة ما بعد الاستعمار" والتي أثبتت السنوات التي تلت هذه الحقبة فشل جميع أشكال المحاكاة في بناء

¹ - عربي بومدين، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي، قراءات إفريقية، ع(28)، (أفريل 2016)، ص. 23.

² - صدى الفاتح، دولة ما بعد الاستعمار، صحيفة القس العربي، في الموقع:

www.rawabetcenter.com/archives/3917 (19/04/2017; 22 :28)

نموذج الدولة على الطريقة الغربية، وبدرجة أكبر في المجال الدستوري، ذلك راجع بالأساس لغياب تقاليد دولية في التاريخ الإفريقي المعاصر، وهو ما يفسّر رفض فكرة "الدولة" من قبل المجتمع، وهو الأمر الذي أكدّه "غورن هايدن" "Goren Hyden" حيث يرى أنّه باستثناء إثيوبيا: «لم تستطع المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء أن تطوّر نفسها أنظمة دولية».

ويميّز "جون وايزمان" «John Wisman» بين ثلاث مراحل في التطوّر السياسي والاجتماعي في إفريقيا:

الأولى: وهي مرحلة المبكرة: هي سنوات تصفية الاستعمار، وبداية تحقيق الاستقلال الوطني، وقد ميزتها جملة قضايا رئيسية، من أبرزها: إشكالية بناء الدولة الوطنية، طبيعة الأنظمة السياسية وكذا قضية تحقيق التنمية السياسية.

الثانية: حدّد مداها من منتصف الستّينات، وإلى غاية نهاية ثمانينات القرن المنصرم، وطبقتها ثلاثة ملامح رئيسية: «التخلي عن صبغة التعددية الليبرالية والتحوّل نحو تبني نظام الحزب الواحد، وتدخل العسكر المباشر في الحياة السياسية، ووجود أنظمة انتخابية تنافسية، سواء في الدول التي حافظت على نمط التعدد الحزبي، أو التي اعتمدت نمط الحزب الواحد».

الثالثة: بدأت مع سنة 1989، وشهدت تحوّلًا ملموسًا في النظم السياسية الإفريقية، حيث تم التخلي عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية والدستورية في صورة الديمقراطية الشكلية، وهي ديمقراطية غير حقيقية أو ما يسميها "Richard Joseph" باسم: "الديمقراطية الافتراضية"⁽¹⁾.

2-الأزمات البنوية في منطقة الساحل الإفريقي:

يعود فشل وضعف الدولة الوطنية في إفريقيا عامة، ومنطقة الساحل خاصة إلى تماهي، مفهوم الدولة في العديد من القوى غير المتلائمة مع ماهية الدولة الوطنية وطبيعتها، فقد تم تجسيد

¹ - عربي بومدين، مرجع سابق، ص ص. 23، 24.

فكرة الدولة في كل من: (شخص الرئيس القائد، والزعيم، والحزب القائد الطليعي الواحد)، وكذا في: (القبيلة، العرش، المنطقة، الجهة والعرق). ولهذا عرفت الدولة الإفريقية بما يسمى بـ "العصب العسكرية المدنية" وعليه، سيحاول الباحث الاعتماد على نظرية التحديث السياسي، فيما يخص الانتقال من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حديثة، ويعبر بعض الباحثين عن الأولى بـ "المجتمع الزراعي" وعن الثانية باصطلاح "المجتمع الصناعي".

وسنحاول رصد الأزمات التي تعانيها الأنظمة السياسية والدولة في الساحل الإفريقي، استنادا إلى التحليل الذي قدّمه "لوسيان باي" "Lucian Pye" و"جوزيف لابلومبارا" "Joseph La Palombara" لأزمات النظام السياسي والتي أردنا أن تكون إطارا نظريا: نقوم بتحليل أزمات التنمية السياسية التي تواجه الدولة في الساحل الإفريقي كآلاتي:

أ- أزمة الهوية والاندماج الوطني:

من بين التحديات التي واجهت الزعماء الوطنيين، في مسألة بناء الدولة في إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، كيفية تحويل المجتمعات متعددة الأعراق والاثنيات واللغات والثقافات والأديان، إلى "أمة واحدة" فاعتقاد إحدى الجماعات الثقافية بعدم الانتماء إلى الدولة، أو ادعائها بعدم الانتماء لجماعة أخرى، بالرغم من كون هذه الجماعة الأخيرة تعيش ضمن الدولة نفسها، يدفعنا للقول بأننا أمام أزمة هوية حيث أن المؤسسات التعليمية والعسكرية والبيروقراطية، فضلا عن المؤسسات الوسيطة¹ الأحزاب والنقابات، قائمة جميعها على أساس الانتماء إلى العصبية المهيمنة على المركز، سواء كانت قبلية أو طائفية أو عرقية، ونتيجة لذلك فإن مؤسسات الدولة تتحول إلى مجرد أدوات عاملة في خدمة العصبية ودوامها وتعميق حدة أزمة الاندماج.

إن الحياة السياسية في هذه المنطقة قائمة بالأساس على انتشار مظاهر الحياة القبلية

¹ - المرجع نفسه، ص 25.

التي يغلب فيها الولاء للقبيلة على الولاء للوطن، خصوصا أنّ بعض القبائل المستوطنة للمنطقة لها امتدادات عابرة للأوطان، كأقلية الطوارق، التي تتوزع على خمس دول: (مالي، النيجر، ليبيا، الجزائر، بوركينا فاسو)، ما أثر بصورة مباشرة في تماسك الوحدة الوطنية، ومن ثم على بقاء الدولة واستمراريتها.

وعليه فإن أزمة الهوية والاندماج في دول الساحل الإفريقي تظهر في ثلاث صور أساسية:

1. التباين العرقي، والتعدد الاثني واللغوي والديني.
2. معضلة الحدود المصطنعة التي خلفها الاستعمار دون مراعاة لهذا التنوع.
3. ضعف الانتماء، وتحول الولاء إلى الخارج.

ب- أزمة المشاركة السياسية:

تتميز العملية السياسية في جميع بلدان الساحل الإفريقي باختلالات هيكلية عميقة، بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة، وضعف المشاركة السياسية وانعدام وتقييد حرية التعبير والإعلام، وهي من السمات الأصلية للواقع في دول الساحل الإفريقي، فضلا عن استمرار تأثير المؤسسات العسكرية في هذه الدول بصفقتها، عاملا حاسما في إدارة عملية الانتقال السياسي، على الرغم من تبني هذه الدول للديمقراطية.

لهذا يربط "صامويل هنتنغتون" Samuel Huntington (*) بين المؤسسة والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي، حيث يرى أن تحقيق هذا مرهون بمدى بناء مؤسسة سياسية تنظم المشاركة السياسية، وتحول دون انعدام الاستقرار¹.

ج- أزمة الشرعية والمشروعية:

تمثل شرعية النظام السياسي أخذ أهم مقومات الدولة واستمراريتها، لكن في الساحل

(*) Samuel Huntington، ولد سنة 1927 في نيويورك، درس في جامعة Yulg وبدأ عمله كأستاذ في جامعة

Harvard مدة 58 سنة، وهو كاتب لـ 17 كتب (السياسة الأمريكية الديمقراطية...)

¹ - المرجع نفسه، ص 26.

الإفريقي غالبا ما يتم الوصول إلى السلطة عن طريق وسائل وآليات غير ديمقراطية، في صورة فرض أقلية كعينة هيمنتها واحتكار السلطة أو عن طريق الانقلابات العسكرية، وهو ما يتنافى والفعل الديمقراطي، إذ أن تراث الدولة التسلطية في إفريقيا أدى إلى هيمنة الاعتبارات السياسية على إدارة الانتخابات، التي اتخذت طابعا رمزيا في كثير من الحالات، لإضفاء الشرعية على النظام الحاكم.

كما يمكن القول أنّ الدولة في العالم الثالث عامة، متغربة وتقليدية في آن واحد، حيث استمدت التجربة الغربية في نموذج أجهزتها الإدارية والأمنية والعسكرية، وفي الوقت نفسه استخلصت من مورثها الثقافي فكرة جعل السلطة حكرا على الحاكم وحاشيته.

د- أزمة التغلغل:

لا تزال الدولة في الساحل الإفريقي تعيش صعوبات في الجغرافيا السياسية الداخلية، نظار لعدم التحكم والسيطرة على أراضيها الشاسعة ومراقبة حدودها، فحكومات الدول الخمس في الساحل الإفريقي تمارس نظريا السيادة على أراضيها الشاسعة. وذلك راجع بالأساس إلى قلة الإمكانات المتاحة، والفشل الذي يعيش فيه فأغلبية دول هذه المنطقة إما منهارة، أو في طريقها إلى الفشل، وهذا ما من شأنه أن يغذي حالة عدم الاستقرار واللامن في هذه المنطقة، من خلال تقاسم فواعل من غير الدول، السلطة مع السلطة المركزية، كالقبايل ومختلف العرقيات المنتشرة على طول الساحل الإفريقي، على غرار أقلية الطوارق، بالإضافة إلى شبكات الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة الناشطة في هذا الإقليم...¹

هـ- أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي

يقول جوزيف Joseph Palambar: «إن مشكلات الحكم بوجه عام هي مشكلة توزيع»، فالنظام السياسي هو المستخرج والمحرك والموزع للموارد والخدمات والقيم والفرص.

¹ - المرجع نفسه، ص ص 26-27.

ومما يلاحظ في دول الساحل الإفريقي أن توزيع الموارد يمثل إحدى الظواهر البارزة داخلها، هذا ما يؤدي إلى إبراز إشكالية التفاوت الطبقي، ما ينجم الصراع الداخلي في كل من مالي والنيجر من خلال العصيان والتمرد المستمر للطوارق، ومختلف الأقليات الأخرى، فيما يعرف "قوس الأزمات" المتسم بالانقسامات الداخلية.

كما يمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى الفساد السياسي، التي قوامها استخدام السلطة من أجل تحقيق أهداف ذاتية، والتعامل مع الممتلكات العامة بوصفها ممتلكات شخصية. وفي هذا السياق، يبرز مؤشر الشفافية الدولية لسنة 2014، المواقع المتدنية للعديد من بلدان الساحل الإفريقي، وفي مثل هذا السياق الطبيعي أن يتعمق الظلم الاجتماعي، وأن تتأثر الحقوق الاقتصادية، وأن تتسع رقعة الفقر بعيدا عن فكرة التنمية الإنسانية.⁽¹⁾

مدرجات الفساد في الساحل الإفريقي حسب مؤشر 2014

البلد	الترتيب	المعدل
النيجر	175/103	100/35
مالي	175/115	100/32
موريتانيا	175/124	100/30
تشاد	175/154	100/12
السودان	175/173	100/11

المصدر: مؤشر الشفافية الدولية لسنة 2014، بتصرف

www.transparency.org/cpi2014/results

¹ - مرجع نفسه

المطلب الرابع: الوضع الأمني لمنطقة الساحل:

تعد الفوضى السائدة في منطقة الساحل من سوء الإدارة والتسيير، كما تمت الإشارة أعلاه السبب في ظهور هذه التهديدات التي تهدد استقرار المنطقة، وتكبح عملية النمو والتطور، التي تتمثل في:

1- الهجرة السرية:

تعتبر الهجرة السرية أحد المظاهر المميزة للتطور الخطير، الذي آلت إليه الجريمة المنظمة عبر الدول وتقدر أرباح المقدرة من هذا النشاط بنحو 3.5 مليار دولار سنوياً، بفعل قسوة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتشكل الهجرة خطراً على سيادة الدول المستقلة، لهذا وجود المهاجرين الغير شرعيين يشكل خرقاً لسيادتها، وفي ظل عسكرة الحدود والإجراءات الصارمة وتطور وسائل المراقبة وكذا القوانين التي تفرضها دول المهجر من جهة، وسلطة دول العبور من جهة أخرى، أمام دخول مواطنين دول الجنوب إلى دول الشمال، وضع بالمهاجرين الغير شرعيين إلى انتهاج وسائل أخرى وجديدة للوصول إلى مناطق معينة⁽¹⁾، وتعتبر الهجرة واحدة من أهم الظواهر الحديثة إرتباطاً بالمسارات التنموية للدولة في إفريقيا، سواء من حيث التأثيرات المختلفة لهذه الظاهرة على اقتصاديات الدول الإفريقية، وإنعكاساتها سلباً وإيجاباً على مجتمعاتها، فقد تزايدت الحاجة إلى التنسيق والتعاون بين دول القارة، اعتباراً لكونها دول مصدرة للهجرة بشكل عام وإذا كان السعي إلى توحيد مواقف الدول الإفريقية على الصعيد الدولي في مجال القواعد العامة للهجرة، واقتصاديات مشتركة (تعاون) شمال جنوب للحد من هذه الظاهرة، وتعتبر كل من مصر، ليبيا، الجزائر، تونس والمغرب مناطق عبور لحركة المهاجرين السريين من إفريقيا نحو أوروبا⁽²⁾.

¹ - حياة زلماط، مرجع سابق.

² - زين العابدين أحمد، التحديات الهجرة الغير الشرعية في إفريقيا، في الموقع:

www.masress.com/ahrammassai/22339/ (11/04/27, 19 :06).

2- الجريمة المنظمة:

تعرف منطقة الساحل بالخصوص انتشار للجريمة المنظمة، وإفريقيا بالعموم بكل أشكالها وأنواعها، سواء على مستوى تهريب خاصة السجائر التي تشكل منطقة "كيدال" بمالي المنطقة الأساسية لها، متاجرة بالأسلحة، تبيض الأموال، تجارة المخدرات الأكثر خطراً والأكثر نمواً بحكم موقع إفريقيا تعتبر بوابة العبور إلى ضفاف ووجهات أخرى، مثل الهيروين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، ثم إفريقيا الغربية والساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي.

أصبحت الجريمة المنظمة خطر يهدد دول إفريقيا خاصة أنه يتفرع إلى أطراف وفواعل خارجية، بالتالي هي مصدر لعدم الاستقرار خاصة في مناطق الحدودية⁽¹⁾.

3- الإرهاب:

وجدت التنظيمات الإرهابية بإفريقيا ملاذاً آمناً أين أقامت قواعد انطلاق، وتنفيذ كل أنواع العمليات الانتقالية من اختطاف للأجانب، وتنفيذ عمليات انتحارية ضد الدول المجاورة مثل تفجير شركة Areva الفرنسية بها، وبارليت بالنيجر، وخطف موظفين وحادثه جنوب الجزائر تيفنتورين في 2013، مما نفذت التنظيمات الإرهابية أكثر من 1200 عملية إرهابية متنوعة شملت القتل، الاغتيال، تفجير وخطف في معظم دول إفريقيا: الجزائر، ليبيا، تونس، النيجر، التشاد، إضافة إلى الأضرار التي ألحقتها بالمؤسسات العمومية والبنية التحتية في ظل فشل الدولة المركزية في السيطرة على حدودها (شساعة إفريقيا)⁽²⁾.

¹ - حياة زلماط، مرجع سابق، بدون صفحة.

² - محمد عبد المطلب الحسن، تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والموضوعية، (الإسكندرية: دار الجامعية الجديدة، 2007)، ص ص. 37-39.

المبحث الثاني: أهم التنظيمات الإقليمية التكاملية لمنطقة الساحل

تبدو خطورة الأوضاع المزرية التي تعاني منها إفريقيا التي أدت إلى قتل وتشريد الملايين من حجم الصراعات التي تشهدها هذه المنطقة، مع خطورة عبورها للحدود الدولية التي تؤثر على الأمن والاستقرار، وفي هذا الإطار تشهد القارة اتجاها متزايدا نحو إنشاء تجمعات إقليمية بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة في القارة أو بهدف تحقيق الأمن والاستقرار وحل النزاعات والصراعات، التي تشهدها المنطقة منذ فترة بعيدة، وأبرز هذه التنظيمات نجد الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

المطلب الأول: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإكواس):

- **المنظمة الإقليمية:** هي منظمة دولية لا تتجه بطبيعة أهدافها نحو العالمية، وإنما تقتضي تحقيق الهدف من إنشاءها على طائفة معينة، تربط فيما بينهم مصالح مشتركة.⁽¹⁾

- **تعريف منظمة الإكواس:** الإكواس هو مختصر اسم يطلق على الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا The Economic Community of West Africa States، وهي منظمة إقليمية فرعية بمثابة الآلية المؤسسية لدعم جهود التعاون الإقليمي بين دول غرب إفريقيا، تأسس سنة 1975 تضم خمسة عشر دولة حاليا بعد انسحاب موريتانيا في ديسمبر 1999. تضم كل من جمهورية البنين، بوركينا فاسو، جمهورية غامبيا، جمهورية غانا، جمهورية غينيا، ومالي، والنيجر، والتوغو، وسيراليون، وناميبيا، وبيساو والرأس الأخضر وكوت ديفوار⁽²⁾

¹ - سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية للأمم المتحدة، (بيروت: دار المطبوعات الجامعية، ط8، 1997)، ص18.

² - محمود مجنوب، التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، (لبنان: منشورات الحلبي، ط

خريطة رقم 3: تبين دول الإكواس



المصدر: <https://athantablackstar.com/2013/10//18a-union-of-west-africa-states-could-benefit-all-black-people/>

• السياق التاريخي لمنظمة الإكواس:

نشأت هذه المنظمة في عام 1975 من طرف دول غرب إفريقيا كجزء من استراتيجياتها لتعزيز تنميتها الاقتصادية، وتحقيق الازدهار لدول الإقليم، وقد تزامنت هذه الاستراتيجية مع الأوضاع الأمنية الغير مستقرة، حروب ونزاعات بين هذه الدول، حيث أدركوا أنه لا يمكن تحقيق التنمية في غياب الأمن والاستقرار، وبالتالي هذه الظروف شجعت على قيام هذه المبادرة أو تجمع دول غرب إفريقيا، وهذا بإضافة طابع مؤسسي على إدارة النزاعات وجعلها داخل هيكل منظمة، وفي ظل هذه الظروف ظهر هذا التجمع بموجب المعاهدة المنعقدة في لاغوس نيجيريا سنة 1975، والتي عملت في "كوتونو" البنين سنة 1993 لدعم

التكامل بين دول الإقليم، وهذا بعد فشل عدة تجارب من قبل، وهذا تماشياً مع فكرة واستراتيجيات التكتلات العالمية المختلفة⁽¹⁾، وهناك عدة أسباب مهددة لهذا التجمع أبرزها:

- الأسباب الاقتصادية:

- فشل التجارب التكاملية السابقة في الإقليم مثل الاتحاد الجمركي لغرب إفريقيا (UDAO) سنة 1959 وكذلك منظمة التجارة الحرة لغرب إفريقيا 1964

وهذا الفشل لمختلف هذه التجارب يكون لأسباب أبرزها: ارتباط اقتصاديات دول الإقليم خاصة الفرنكوفونية بالدول المستعمرة وعدم رغبتها في الاندماج، وكذا عدم قدرتها على التحكم والسيطرة بشكل كامل على جميع المساحة الجغرافية الشاسعة وسهولة تنقل واختفاء الجماعات الإرهابية والجريمة بكل أنواعها⁽²⁾

وكذلك غياب الإدارة وغياب الاحترام المتبادل والثقة بين دول الإقليم خاصة في الفترة ما بين 1960-1969 عدم استقرار سياسي داخل الدول

- البيئة المشجعة والمؤيدة لفكرة التكتلات الإقليمية والتي تتمثل أساساً في دعوة الأمم لإنشاء هذه التجمعات الاقتصادية.⁽³⁾

ب- الأسباب السياسية: تتلخص فيما يلي:

تتعلق أساساً الأسباب السياسية بفكرة قادة الدول المؤسسة للجماعة، متناهي فالجانب السياسي لم يرغب عنهم نظراً لارتباط الجانب الاقتصادي، وكذلك البعد الأمني اعتباره الركيزة الأساسية وراء تحقيق التكامل الاقتصادي تحت شعار "الولايات المتحدة الإفريقية"

¹ - عبد الحميد، مرجع سابق. ص. 20.

² - محمد عاشور مهدي، مستقبل التكامل في إفريقيا: قراءات في ضوء الدوافع والوقائع والتحديات، قراءات إفريقية، في

الموقع: (20: 15 ; 12/05/2017) <http://www.qiratafrigia.com>

³ - سماح السيد، التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن في إفريقيا، في الموقع: (16h30, 12/05/2017) <http://www.sis.gov.org/ar/story.aspx=3467>

ومن جهة أخرى الرؤية السياسية النيجيرية، التي لعبت دورا هاما وأساسيا في إقامة هذه الجماعة، وهذا للحد من التدخل الأجنبي والخارجي في المنطقة، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي، كما اعتبروا أن هذا التجمع والتكامل دور هام في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في معظم الدول، حيث خلق حماية لتسوية النزاعات وتبادل الأفكار والمشاريع بين دول الإقليم والتخلص من التوتر القائم في الإقليم.⁽¹⁾

- الإطار المؤسسي لمنظمة الإكواس:

الإطار المؤسسي هو بمثابة الآلية التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف، في إطار محاولة منظمة الإكواس تحقيق أهدافها، حيث وضعت مجموعة مؤسسات لتشغل أنشطة منتظمة في إطار اتفاقية لاغوس 1975، ثم جاءت اتفاقية أخرى 1993 لتضيف مؤسسات أخرى وإجراء بعض التعديلات على تلك المؤسسات وهي:⁽²⁾

1- هيئة رؤساء الدول والحكومات:

- الإطار المؤسسي لمنظمة الإكواس:

الإطار المؤسسي هو بمثابة الآلية التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف في إطار محاولة منظمة الإكواس تحقيق أهدافها، حيث وضعت مجموعة مؤسسات لتشغل أنشطة منتظمة في إطار اتفاقية لاغوس 1975، ثم جاءت اتفاقية أخرى 1993 لتضيف مؤسسات أخرى وإجراء بعض التعديلات على:³

2- هيئة رؤساء الدول والحكومات:

وهي السلطة الأعلى في المنظمة والمسؤولة عن أخذ كل القرارات الهامة، ورسم الإطار

¹- سماح السيد، المرجع نفسه.

²- سامي بخوش، دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا نموذج منظمة الإكواس في ليبيريا و كوت ديفوار، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012)، ص. 68

³- طارق سعد الدين عبد اللطيف عبد الوهاب، تحرير التجارة الخارجية وأثره على الأداء الاقتصادي في دول الإكواس منذ عام 1995: نيجيريا دراسة حالة، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه من قسم السياسة والاقتصاد، (جامعة القاهرة: قسم السياسة والاقتصاد، 2012)، ص 10-11.

العام للمنظمة وأهدافها، تضم كل رؤساء الدول والحكومات دول الأعضاء في المنظمة، وتجتمع مرة في ك لسنة ويتم تناوب على رئاسة الهيئة من دول الأعضاء.

3-مجلس الوزراء: يتكون هذا المجلس من وزراء الدول بمعدل اثنان عن كل دولة، ويجتمعون مرتين في كل سنة، ويتم تناوب رئاسة المجلس بين دول الأعضاء ويتخذ قراراته بالإجماع، وتعتبر ظاهرة نادرة لعملية اتخاذ القرارات في المنظمات الإقليمية، ومهمة هذا المجلس هو رفع مختلف التوصيات لهيئة رؤساء الدول والحكومات.

4-الأمانة التنفيذية: يرأس هذه الأمانة أمين تنفيذي تعينه هيئة رؤساء الدول والحكومات لمدة أربع سنوات بالتالي هو مسؤول أمامها ويمكن إقالة هذه الهيئة من طرف مجلس الوزراء.

5-برلمان غرب إفريقيا: أول اجتماع لهذا البرلمان كان سنة 2001 بالعاصمة النيجيرية "أبوجا"، ويتكون من مئة وعشر عضو يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات، كل دولة لها خمس مقاعد يتم توزيع (هذه المقاعد) على حسب الوزن النسبي لعدد السكان ويتكون البرلمان من ثلاثة عشر لجنة مختلفة المجالات، ينتخب رئيس البرلمان لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.⁽¹⁾

6-محكمة العدل: تتخصص في الفصل بين المنازعات المتعلقة بالبند والاتفاقيات، التي قد تختلف فيها أعضاء الدول، ويعين فيها القضاة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، وقد باشرت المحكمة عملها في جانفي 2001، حيث تم تسوية أي نزاع ينتج عن تطبيق، بنود المعاهدات بصورة ودية بالاتفاق والوصول للحلول بين المتنازعين، وإذا فشلت في إيجاد الحلول يتم رفع القضية إلى المحكمة التي تكون قراراتها ملزمة ونهائية.⁽²⁾

¹-سامي بخوش، المرجع سابق، ص 69.

²- لوبار زكرياء، "جماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ecwas، في الموقع:

<http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram> (25/05/2017, 18h20).

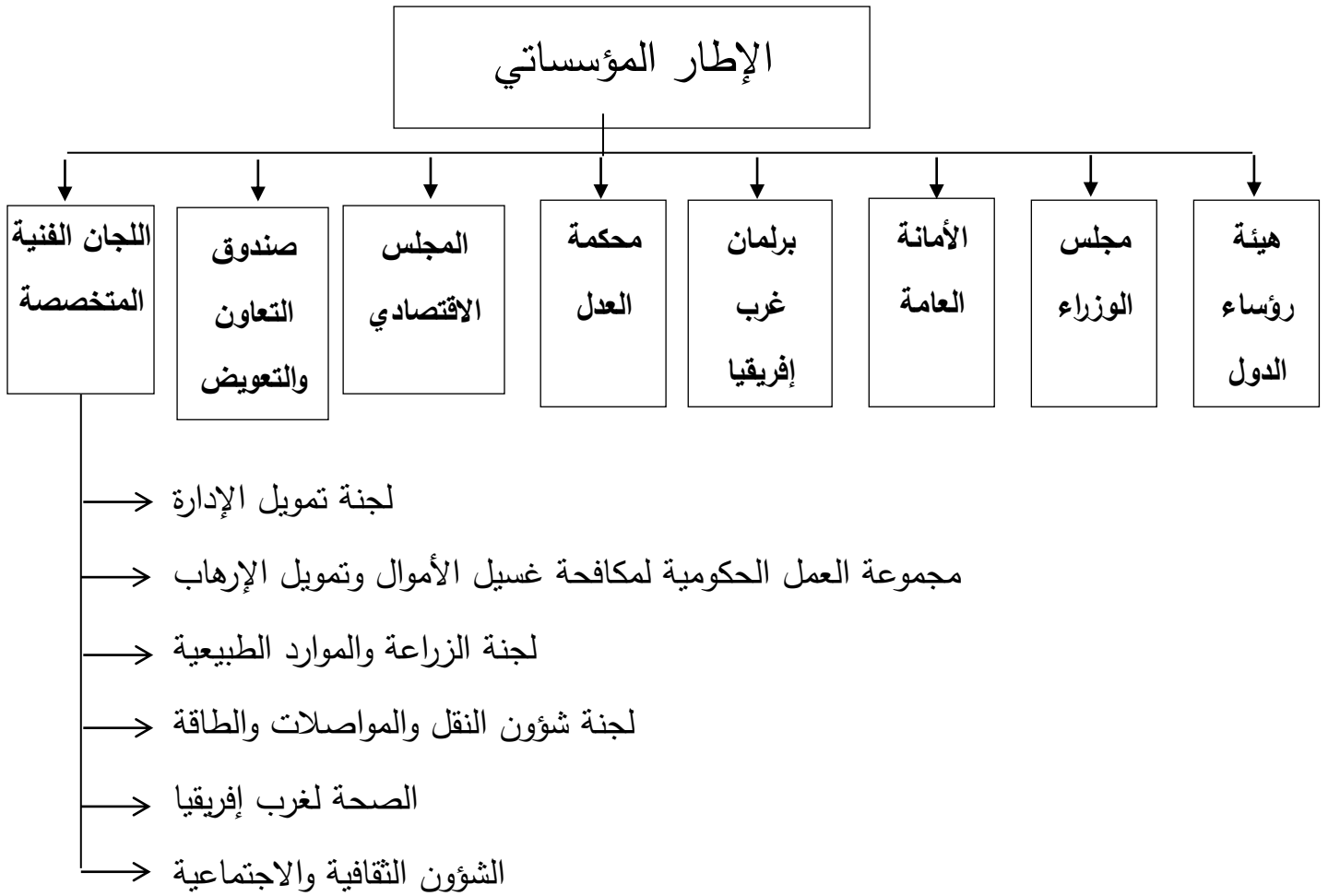
7-المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تتكون الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا من مجلس اقتصادي وآخر اجتماعي استشاري، وتكون هذه الهيئات مختلفة في النشاطات الاقتصادية الاجتماعية.

8-صندوق التعاون والتعويض والتنمية: مهمته الأساسية تحويل المشاريع في الدول الأعضاء، وتقديم التعويضات وكذا تقديم الضمانات للاستثمارات الأجنبية، ومساعدة الدول الأكثر فقرا وتضررا، ويتكون الصندوق من مساهمات الدول الأعضاء ودخل المشاريع التابعة للمنظمة والتبرعات الآتية من الخارج، فهذه الجماعة حيث توصل الصندوق إلى اتفاقيات مع البنك الإفريقي للتنمية وكذا المصرف الإسلامي من أجل تمويل مشروعات هذا الصندوق.

9-اللجان الفنية والمتخصصة: توجد بالإكواس العديد من اللجان مهمتها الرئيسية تنفيذ إجراءات التكامل بين الدول الأعضاء، في كافة المجالات ومتابعة البرامج المختلفة وهذه اللجان هي:

- لجنة تمويل الإدارة.
- مجموعة العمل الحكومية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- لجنة الزراعة والموارد الطبيعية.
- لجنة شؤون النقل والمواصلات والطاقة.
- الصحة لغرب إفريقيا.
- الشؤون الثقافية والاجتماعية.(1)

¹ - المرجع نفسه.



شكل يمثل الإطار المؤسسي لمنظمة الإكواس⁽¹⁾

المصدر: من إعداد الطالبتين

جهود منظمة الإكواس في بناء السلم والأمن في الساحل

سبق لمنظمة الإكواس أن تدخلت في العديد من المناطق الأكثر فيها النزاعات في غرب إفريقيا، مثل النزاع الليبيري 1989 وسيراليون 1997، وغينيا 1998، والساحل العاج 2002، حيث بذلت العديد من الجهود لإحلال وإضفاء السلام في منطقة غرب إفريقيا، وهنا ركزت على تدخلها في مالي سنة 2012 بعد الانقلاب الذي قام به "دومانو توغو" لإطاحة

¹ - سامي بخوش، مرجع سابق، ص 70.

بالرئيس "أما دو توماني توري"، ففي البداية أعلنت الإكواس ممارسة السياسة وتسليم السلطة إلى حكومة منتخبة ذات شرعية، حيث ضغط الرئيس "أما دو سانغو" للتنازل عن سلطة الحكومة المؤقتة، حيث قررت تعليق عضويتها (مالي) في المنظمة وفرض حضر يشمل جميع حدود دول الجوار معها، هذه الدول الأعضاء باستثناء بعض السلع ذات صفة إنسانية كالأغذية والأدوية وغيرها من الحاجيات الأساسية.

وبعد هذه الأحداث سرعان ما أعلنت منظمة الإكواس رغبتها في التدخل في مالي بعد طلب هذا الرئيس الانتقالي "ديانكودا تراوري"، حيث انقسمت الآراء داخل المنظمة إلى مؤيد لاستعمال القوة ومنهم من رفضوا،⁽¹⁾ ومنهم من طالب باتباع أساليب أخرى كعقد قمة استثنائية في "أبوجا" في نوفمبر 2012، وافقت الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا بصورة نهائية على إرسال قواتها العسكرية إلى مالي تبلغ عددها 3300 جندي، معظمهم من نيجيريا وبوركينا فاسو، أرسلت هذه القوات من أجل تقوية الحكومة الانتقالية، ومن ثم مساعدة وتنظيم قيادة الجيش الوطني، وهذه السياسات جاءت بتوجيه من مجلس الأمن القرار رقم 2056 في جويلية 2012⁽²⁾ الذي أقر بجهود المنظمة في محاولة مساعدة النظام في مالي، وهذا الاهتمام بهذه الأزمة يعود لعدة أسباب أبرزها:

- الخوف من انقسام مالي وانتقال العدوى إلى دول الجوار التي تشمل عضو الطوارق خاصة بنيجيريا، ليبيا، الجزائر وموريتانيا وكذلك وجود قوى لها علاقة بتنظيم القاعدة في شمال مالي وحركة التوحيد والجهاد وجماعة أنصار الدين، وبهذا سعت الإكواس إلى محاولة تغطية الأزمة التي تعيق عملية التنمية في الإقليم مما تشكله من خطر تؤثر على دول الجوار، وما يمكن أن تلقيه بآثار على دول الجوار لاسيما تلك التي تتعلق بتدفق اللاجئين خاصة موريتانيا، ولذلك قررت الإكواس إرسال قواتها

¹ - الحرب في مالي/ موسوعة مقاتل، في الموقع: (25/05/2017, 12h00) <https://www.almoqatil.com>

² - أيمن السيد شبانه، مالي دولة طوارق في الموقع:

<http://www.digital.ahram.eg/> (25/05/2017, 22h20)

لمساعدة قوات الحكومة المالية، في استعادة السيطرة على البلاد خاصة شمال مالي لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي.⁽¹⁾

نجد أن الإكواس قد حققت نوع من النجاح في مواجهة الحروب الأهلية بشكل نسبي داخل منظومتها، فعلى سبيل المثال نجد أن تجمع الإكواس أنشأ قوة عسكرية لهذا الغرض مشتركة بين الدول تدعى "الايكومونج" تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار وتسوية مختلف النزاعات.

- معوقات جهود منظمة الإكواس في بناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي:

ليس لدول غرب إفريقيا استراتيجية موحدة لمقاومة مختلف التحديات التهديدات في الإقليم، وهذا يعود لسبب نقص الخبرة في مواجهة هذه التهديدات، كمواجهة الإرهاب والجريمة بكل أنواعها، أيضا قلة الموارد ونقص الإمكانيات المادية والتقنية والفنية لمواجهة هذه التهديدات وهذا يعود أيضا لغياب الخبرات الأمنية القادرة على جمع المعلومات، وتحليلها وترجمتها على أرض الواقع، وكذا هشاشة الأنظمة الحاكمة وغياب الديمقراطية والحكم الراشد وخوف من مواجهة الإرهاب ما تتمتع به من قوة على عكسها.⁽²⁾

حيث تنظم الجهود الدبلوماسية في استراتيجيات محكمة لإيجاد الحل لأزمة شمال مالي بعيدا عن طبول الحرب التي تدقها دول الإكواس مع دول أخرى مثل فرنسا، وهذا التعامل يظهر في نقاط مهمة، الحل السياسي الداخلي دون أي تدخل أجنبي (خارجي) لأزمة الشمال، وهذا ما تدعو إليه الجزائر التي تتعامل بمبدأ عدم تدخل خارجي، وهي ضد فكرة أي تدخل بحسب مبادئها في سياستها الخارجية التي تنص على مبدأ احترام الطرف الآخر وعدم التدخل في أراضيه، وأي تدخل أجنبي هو بمثابة تهديد لها باعتبار أن منطقة شمال مالي

¹- أحمد طاهر الغريبي، دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية (الكويت: مركز دراسات الخليج، الجزيرة العربية، ط1، 2013)، ص8.

²- محمد هبه علي، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا، في الموقع: <http://www.damsuniversity.edu.sy>. (28/05/2017, 20h30).

هي امتداد لمصالحها مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر الطوارق(*) الذي هو بجنوب الجزائر، وترى كذلك أن أي تدخل هو مساس بأمنها القومي، وهذا ما جاء على لسان الوزير أحمد أويحي عندما قال: « أي تدخل أجنبي في مالي من قبل أية قوة أجنبية هو تهديد أمني مباشر للجزائر » كما أشار إليه عبد القادر مساهر الوزير المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، أن الوحدة الترابية غير قابلة للتفاوض مع أي جهة، وهنا الإشارة إلى ما تدعو إليه منظمة الإكواس وبعد القرار الذي اتخذته الإكواس في مخطط التدخل لمالي حيث اعتبرت الجزائر أنه بمثابة كارثة في المنطقة، حيث يسمح بالأزمة في التقاقم، لإيجاد الحلول نشرت الإكواس قرابة ثلاثة آلاف وثلاث مئة جندي في شمال مالي، حيث تدعو الوساطة الجزائرية إلى مسار تفاوضي ذو مصداقية من أجل حل سياسي لا عسكري بالمنطقة، وتطبيق مبدأ احترام السيادة الوطنية والترابية لدولة مالي.

تعتبر الجزائر أكبر قوة اقتصادية وسياسية محاطة بمالي، حيث تدعو لفتح المجال للمفاوضة بين حكومة باماكو وحركات المتمرد في الشمال، حيث عرفت الجزائر حراكا دبلوماسيا نشيطا من خلال زيارات وفود مختلفة مثل الوزيرة الخارجية هيلاري كلنتون، وكذا مفوضية الشؤون الخارجية للاتحاد الإفريقي "كاترين أشتون" وإن أكدت هذه الزيارات على أحقية الجزائر وقدرتها في حل الأزمة بطرق سليمة، حيث اعتبروا أن مفاتيح حل أزمة مالي هي بأيدي الجزائر فقط.⁽¹⁾

• الأدوار السياسية والأمنية لمنظمة الإكواس:

عرفت منظمة الإكواس تطورات ملحوظة في أدوارها السياسية والأمنية، بعد إدراك الأعضاء مدى تقارب وترابط بين الأمن والاستقرار، وبين تحقيق التنمية الاقتصادية ومن هذا

*- الطوارق: هم أمازيغ، البدو الرحل الذين يسكنون الصحراء اسمهم من الكلمة الأمازيغية Targa التي تعني الساقية أو منبع ماء، كما يطلق عليهم اسم الرجال الزرق نظرا إلى لباسهم، إلا أنهم يفضلون تسمية أنفسهم بـ إماجغن التي تعني الرجال الأحرار لغتهم Tamaciq

¹ - المرجع السابق: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/217249/81/hml>

المنطلق تبحث منظمة الإكواس عن العمل وتعزيز المقاربة الإقليمية لإدارة النزاعات، وتحقيق الأمن والسلم في منطقة غرب إفريقيا، وكانت السنغال أول بلد شدد على أهمية هذا الترابط الموجود بين الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية، فعند عقد القمة الرابعة سنة 1979 قال الرئيس السنغالي "عبدو ضيوف" الحقيقة واضحة وهي أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والوصول إلى اكتفاء بين دول الإقليم في مناخ وبيئة منعدمة الاستقرار، يسودها صراعات ونزاعات حيث تشمل المادة 85 من الميثاق المعدل الذي يتناول الأمن الإقليمي.

حيث تعهدت دول الأعضاء إلى العمل لحماية العلاقات بينهم للوصول للأمن والسلم في المنطقة غرب إفريقيا، وهذا عن طريق تدعيم آلية مناسبة لحل هذه الأزمات والنزاعات ففي سنة 1980، تم الإعلان داخل الإكواس، بتأسيس الميثاق الدفاعي للإكواس بحيث يعتبر أول نموذج للأمن الجماعي الإفريقي على المستوى الإقليمي الغربي، وقد تضمن هذا الميثاق نصوصا للحفاظ على الأمن الجماعي وحماية دول الأعضاء من أي عدوان وخطر خارجي باعتباره متشارك ونفي المصالح وفي مواجهة التحديات والتهديدات،⁽¹⁾ وطولب من كل عضو داخل المنظمة بتسخير جزء من قواتها المسلحة لصالح منظمة (الإكواس) وقد عرفت باسم القوات المسلحة المتحالفة للجماعة (AAFC) سعيها منها لتطوير أدائها ودورها السياسي والأمني، أنشأت الإكواس كذلك في هذا الصدد آلية منع وإدارة حل النزاعات وحفظ السلام سنة 1990، وهذه الآلية عبارة عن استجابة لطبيعة التحديات التي أفرزتها التغيرات في الساحة الدولية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وتطورت هذه الآلية عام 1999 إلى آلية عسكرية دائمة، وهي المجموعة المراقبة خاصة بدول الجماعة الاقتصادية إفريقيا (Ecomang).

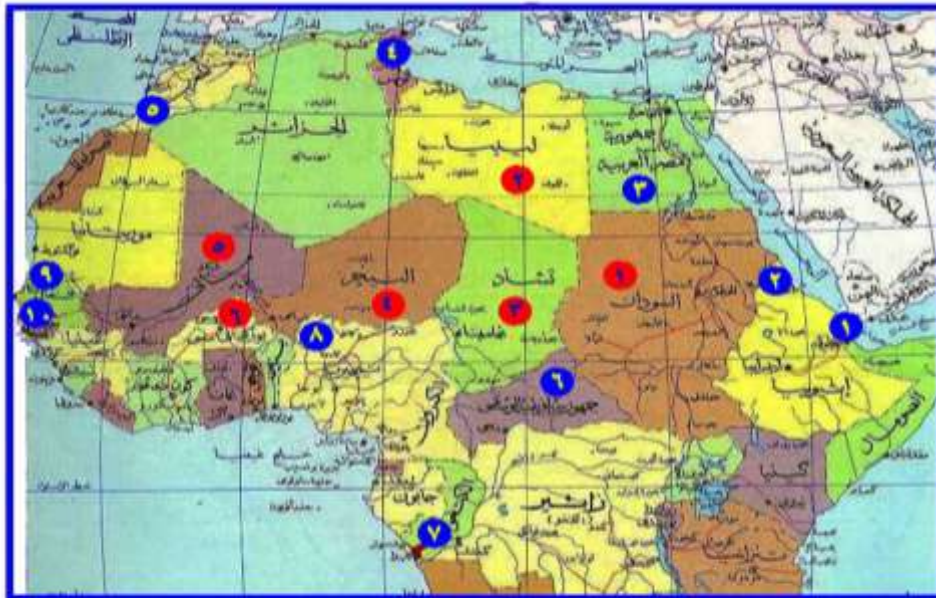
¹ - سامي السيد أحمد، التكامل الإقليمي الإفريقي... خبرة الماضي والآفاق المستقبلية، في الموقع:

www.acseg.or/39227/ (06/05/2017, 22 : 30)

Econuas Untoring Group هدفها الأساسي هو مراقبة أو وقف إطلاق النار وتنفيذ الاتفاقيات السلام واستعادة النظام والقانون، كما أنشأت لجنة الوساطة مهمتها التوسط في النزاعات التي تشب بين الدول الأعضاء، حيث تعمل على حفظ السلام وإحلال الاستقرار في الإقليم وهذا ما يعطي لمنظمة الإكواس حق التدخل في شون الداخلية للدول الأعضاء التي تشهد انقلابات وأزمات وعمليات عسكرية ما يهدد أمن الإقليم وكذا المنظمة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: تجمع دول الساحل والصحراء:

خريطة رقم 4: توضح (تجمع دول الساحل والصحراء)



الدول المؤسسة: ١- السودان، ٢- ليبيا، ٣- تشاد، ٤- النيجر، ٥- مالي، ٦- بوركينا فاسو
الدول الأعضاء الحاليين: ١- جيبوتي، ٢- إريتريا، ٣- مصر، ٤- تونس، ٥- المغرب، ٦- أفريقيا الوسطى
٧- الكونغو الديمقراطية، ٨- نيجيريا، ٩- السنغال، ١٠- جامبيا

المصدر :

www.moqatel.com/openshare/behoth/monzmat3/dewal-sahe/map01.jpg-cvt.htm

¹– Elissavet Panagiotidon, Ghalia Takriti, the structure of the Economique Community of west African States (ECOWAS), Univercity of Applied Bonn.Rhein-seig, 11/05/2015.

أولاً- تعريف تجمع دول الساحل والصحراء ونشأته:

يعد تجمع دول الساحل والصحراء واحداً من التجمعات الإقليمية، أو الفرعية العديدة التي شهدتها القارة الإفريقية، مثل السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي "الكوميسا" والجماعة الاقتصادية، كدول غرب إفريقيا "إيكواس" واتحاد دول المغرب العربي "الاتحاد المغاربي" وغيرها.

كما أنه يعرف كذلك بأنه منظمة إقليمية فرعية للتكامل الاقتصادي تضمنت المعاهدة، المنشئة لهذا التجمع، بأنه: اتحاد اقتصادي شامل، يستدعي استراتيجية تنفيذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء.

وفي إطار الثقافة السياسية، المتداولة فيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية الفرعية، يلزم التمييز بين معنيين مختلفين لمصطلح كوميسا comesa

الأول: يتعلق بالسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي COMESA (Common Market for Eastern and Southern Africa)

والثاني: يتعلق بذلك التجمع الذي دعت الجماهيرية الليبية لإنشاءه عام 1998 والمعروف بتجمع دول الساحل ويضم في عضويته دولاً في الشمال والغرب والوسط والقرن الإفريقي ⁽¹⁾ The Community of Sahel Saharan States COMESSA

ثانياً: هيئات التجمع:

يضم تجمع دول الساحل والصحراء "س ص" عدة هيئات هي:

- **مجلس الرئاسة** وهو السلطة العليا للتجمع، ويتكون من قادة ورؤساء الدول الأعضاء وينعقد في عواصم الدول الأعضاء مرة في العام وبالتناوب، كما يتخذ القرارات واللوائح اللازمة لتحقيق أهداف وبرامج التجمع.

¹ - تجمع دول الساحل والصحراء: في الموقع:

www.mogatel.com/apenshare/behoth/monzmatz/dewal-sahel/sec-doc-cvt.html
(07/05/2017, 14 :20)

- **المجلس التنفيذي:** ويتكون من الأمناء والوزراء لمكلفين بقطاعات العلاقات الخارجية والتعاون، قطاع الاقتصاد والمالية والتخطيط، قطاع الداخلية والأمن العام، ويعقد اجتماعا كل ستة أشهر.
- **الأمانة العامة:** مقرها بطرابلس في ليبيا، والأمين العام الحالي هو "محمد المدني الأزهري".
- **مصرف "س، ص" للتنمية والتجارة:** ويكلف بالقيام بالأعمال التنموية داخل دول التجمع بالإضافة، إلى ممارسة أي نشاط مصرفي مالي أو تجاري وإعطاء الأولوية في ذلك للدول الأعضاء، ومقره المؤقت مدينة طرابلس.
- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:** وهو ذو مهمة استشارية تتمثل في مساعدة أجهزة "سن ص" وإعداد سياسيات وخطط وبرامج التنمية، ذات الطابع الاقتصادي والثقافي، ويضم خمسة أعضاء مختارين عن كل دولة عضو، وله أربع لجان ومقره مدينة باماكو عاصمة جمهورية مالي.

ثالثا - أهداف "تجمع دول الساحل والصحراء" ومبادئه:

على الرغم من وجود بعض الملامح العامة التي تميز واقع دول الأعضاء في هذا التجمع، قياسا على غيرها من الدول الأخرى، إلا أن لمعاهدة المنشئة للتجمع قد أخذت بما جرى في قانون المنظمات الدولية، من حيث تحديد الأهداف عموما، ومنها ما يلي:

1. إقامة اتحاد اقتصادي شامل، يستند على استراتيجية تنفيذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء، وتشمل الاستثمار في الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية وميدان الطاقة، متطلعة بكل ثقة إلى المستقبل التنفيذي لهذا التجمع.⁽¹⁾

¹ - مرجع نفسه.

2. إزالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة دول الأعضاء في طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الآتي:

- أ- تسهيل تحرك الأشخاص، ورؤوس الأموال ومصالح مواطني دول الأعضاء.
- ب- حرية الإقامة والعمل والتملك، وممارسة النشاط الاقتصادي.
- ج- حرية تنقل البضائع والسلع، ذات المنشأ الوطني والخدمات.

3. تشجيع التجارة الخارجية بتنفيذ سياسة الاستثمار في الدول الأعضاء.

4. زيادة وسائل النقل والاتصالات الأرضية والجوية بين الدول الأعضاء من طريق تنفيذ مشاريع مشتركة.

5. موافقة الدول الأعضاء على إعطاء مواطني دول الأعضاء الأخرى الحقوق والامتيازات والواجبات نفسها، المعترف بها لمواطنيها وفقا لدستور كل دولة.

6. تنسيق النظم التعليمية في مختلف مستويات التعليم، والتنسيق في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية.⁽¹⁾

أما عن المبادئ فهي كالتالي:

1. تلتزم الدول الأعضاء بمنع استخدام أراضيها في أي نشاط ضد سيادة ووحدة أراضي دولة عضو وفي التجمع، ويعد هذا المبدأ قاعدة أساسية للاستقرار، يجب أن تقوم عليه العلاقات بين الأعضاء.

2. تلتزم الدول الأعضاء في التجمع بوضع ميثاق للأمن، من أجل ضمان السلام والاستقرار وهما شرطان ضروريان لتحقيق أهداف التجمع.

3. تلتزم الدول الأعضاء بضمان الأمن على حدودها وأن تمتنع كل دولة عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الاعتداء على دولة عضو في التجمع.

¹-مرجع نفسه، ص 6-7-8.

4. تلتزم الدول الأعضاء في التجمع بتقديم المساعدات لبعضها في حالة الضرورة، كما

تلتزم بالتعاون في جميع المجالات، بحكم روح التضامن والأخوة.⁽¹⁾

تأتي نشأة هذا التجمع مقترنة بالسياسات والتوجهات الليبية في القارة الأفريقية، فقد درجت الدبلوماسية الليبية منذ عام 1969 على طرح العديد من المبادرات والخطط الوحدوية والتكاملية مع واحدة أو أكثر من الدول المجاورة، سواء عربية* أو إفريقية* أو الأوربية مثل محاولة ليبيا لتحقيق نوع من الاتحاد والتكامل مع مالطا، وعلى الرغم من فشل هذه العمليات التكاملية فيما عدا الاتحاد المغربي الذي أنشأ عام 1989، إلا أن الدبلوماسية الليبية ظلت متمسكة بهذا التوجيه في إطار سياستها الخارجية خصوصا على الدائريتين العربية والأفريقية فعلى لرغم من الأزمة الخائفة التي واجهتها منذ عام 1992، جراء الحصار المفروض عليها بسبب أزمة لوكربي، إلا أنها عادت في عام 1997 لتأسس تجربة تكاملية جديدة مع عدد من الدول المجاورة.

إن الأصل في تأسيس لهذه التجربة، هو دعوة ليبيا 'أربع دول داخلية لا سواحل بحرية لها، وتمثل الظهر الخلفي للدول الإفريقية، في شمال الصحراء، ففي جويلية 1997 اجتمع زعماء كل من ليبيا والتشاد والنيجر ومالي وبروكينا فاسو، واتفقوا من حيث المبدأ على تشكيل تجمع اقتصادي إقليمي في إطار الوحدة الإفريقية، وتعزيز آليات التعاون لدعم الاستقرار السياسي والأمني، وأن يكون التجمع مفتوحا أمام دول نيجريا والجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا ومصر والسودان وإريتريا، وفي سبتمبر 1997 اجتمع وزراء الخارجية في تلك الدول لصياغة مشروع الميثاق المقترح، وفي الأسبوع الأول من فيفري 1998، جرى الاتفاق على إنشاء ما سمي "تجمع دول الساحل والصحراء" بحضور كل من ليبيا وتشاد

¹—Elfatih Mohamed, Observer status of the Sahelo-Saharan status in the general Assembly, Request for the inclusion of a supplementary item en the agenda of the fifty-sixth session, 24 July 2001.p.02

* - العربية: مصر وتونس والسودان والمغرب، بل وحتى سوريا في إطار اتحاد الجمهوريات العربية.

* - الأفريقية: التشاد والدول الأفريقية الأخرى الأعضاء الآن في "تجمع الساحل والصحراء"

ونيجر ومالي وبوركينا فاسو والسودان، دولا مؤسسة وشارك في اجتماع التأسيس بصفة مراقب، وفد من مصر وآخر من تونس.

إن المشروع المقترح يشمل إنشاء تكتل أو تجمع يمتد أفقيا في القارة الإفريقية ويشمل دول منظمة الانتقال بين إفريقيا الغربية في الشمال ودول جنوب الصحراء، وهي دول تعج وتمتلئ بالصراعات السياسية، أو المسلحة، منذ أوائل التسعينات، مثل: تشاد، والنيجر ومالي وموريتانيا، وهي صراعات تدور بين شعوب وأقليات متنوعة مثل: الطوائف والعرب والأزواد والبيضان... إلخ، وقد تدخلت السياسة الفرنسية والجزائرية مرارا للتهدة والتفاوض من أجل تسوية سياسية بين المتمردين المسلحين والحكومات، ومنها ما تم في النيجر خلال شهر نوفمبر 1997 بوساطة جزائرية، وما يمكن الإشارة إليه أيضا تلك الصراعات الدائرة في المنطقة بين السودان ودول الجوار الجغرافي، وإذا كان الإعلان عن تشكيل تجمع دول الساحل والصحراء قد ذكر مبدأ التعاون من أجل دعم الاستقرار السياسي والأمني، فإن ذلك بالضرورة يعني معالجة عوامل وأسباب عدم الاستقرار، خاصة أن السياسة الليبية سبق اتهامها من قبل دول أوربية وأمريكية وإفريقية بالتدخلات لزعة الأمن والاستقرار.¹

• الأهمية الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية والجيواستراتيجية للتجمع:

• الأهمية الجيوبوليتيكية:

- عدد الوحدات السياسية أكثر من نصف دول القارة الإفريقية "27 دولة"
- الفضاء الجغرافي للتجمع الذي يمتد من شرق القارة (البحر الأحمر) إلى غرب القارة (المحيط الأطلسي) ومن شمال إفريقيا إلى إفريقيا الوسطى جنوبا.
- التوزيع الإقليمي: دول تجمع دول شمال إفريقيا عدا الجزائر وبعض الدول شرق أفريقيا ودول الصحراء الإفريقية ودول غرب إفريقيا.

¹ - طه علي أحمد، تجمع دول الساحل والصحراء، في الموقع:

- عضوية جميع الدول عدا المغرب في الاتحاد الأفريقي وعضوية جميع الدول في الأمم المتحدة وعضوية الدول في التجمعات تحت الإقليمية الإفريقية مثل: - دول الاتحاد الإفريقي - حوض بحيرة تشاد - الاتحاد المغربي - الإكواس.

• الأهمية الجيواقتصادية:

- الامتداد والتواصل الجغرافي بين دول التجمع.
- التنوع في طبيعة الأرض والمناخ وتعدد الموارد الطبيعية.
- العضوية في التجمعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية للقارة الإفريقية.
- امتلاك العديد من الدول المواد الإستراتيجية والموانئ على المحيط الأطلنطي

• الأهمية الجيوإستراتيجية:

- دول تجمع كحزام جنوبي للمنطقة العربية.
- امتلاك العديد من الدول مقدرات وإمكانات عسكرية.
- تعدد التحالفات المسارات الأمنية الفرعية بين دول التجمع على غرار الكوواج الإيكواس مسار نواكشوط، مجموعة GS، دول حوض بحيرة تشاد عملية جيبوتي.(1)

ولعل من أسباب تبني ليبيا لمشروع هذا التجمع، في المنطقة الإفريقية شمال خط الاستواء، وعلى طول الخط الغربي إلى ساحل المحيط الأطلسي، على طول الخط الجنوبي إلى منطقة البحيرات العظمى حيث منابع نهر النيل ربما ترجع إلى ما يلي:

صدور قرار مجلس الأمن يتعلق العقوبات الدولية عنها، تمهيدا لرفعها ومن ثم يكون مثل هذا المشروع، بداية انفتاح ليبيا على البيئة الإقليمية، عساها تجد منه فرصة انطلاقه، بعد مرحلة العزلة التي عاشتها في الحصار، الذي فرض عليها من جانب مجلس الأمن

¹⁻⁷ معلومات لا تعرفها عن تجمع الساحل والصحراء الذي تستضيفه مصر بشرم الشيخ، في الموقع:

تستضيفه مصر +مصر +بشرم+الشيخ www.tehrirnews.com/posts/398127/7

الدولي، بسبب أزمة لوكيربي.

2- إعلان الرئيس القذافي عن التوجه الليبي الإفريقي في سبتمبر 1998 وصدور قرار قمة منظمة الوحدة الإفريقية، بشأن العقوبات الدولية في اجتماعها في عاصمة بوركينافاسو في يونيو 1998 وما تلا هذا الإعلان من زيارات ومباحثات للرؤساء الأفارقة مع الرئيس القذافي في مدينة سرت، إضافة إلى زيارات الأطراف غير الحكومية والشعبية.

• تعديل الميثاق بعد سقوط نظام القذافي:

بعد سقوط القذافي والنظام الليبي فقد قرر وزراء خارجية تجمع آثار مؤسسها القذافي وذلك من خلال الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي للتجمع، الذي عقد بالعاصمة المغربية الرباط في 11 يونيو 2012 حيث أكد الوزراء ورؤساء وفود 28 دولة عضو بالتجمع الذي أسس في فيفري 1998، إعادة هيكلة منظومة التجمع ليكون تجمعها محوريا للتشاور والحوار مبني على أساس مبدأ المساواة والسيادة واحترام الوحدة الترابية للدول الأعضاء والتضامن والتآخي من أجل دعم جهود التنمية وتعزيز السلم والأمن والاستقرار في منطقة الساحل.

وقال الدكتور سعد الدين العثماني، وزير الخارجية المغربي أن التعديلات في مجلس الرؤساء وتداول المسؤولية بدل إبقائها بيد جهة واحدة.

ووصف الميثاق الجديد بخطوة لإعادة تأسيس التجمع وجعله منظمة قوية وفاعلة ومساهمة في التنمية بإفريقيا، كما أنه تقرر في إعلان تهريب الأسلحة بمختلف أنواعها مما أدى إلى تزايد ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات وغيرها، بإنشاء جهازين جديدين لمكافحة هذه الجرائم العابرة للحدود وهما لجنة السلم والأمن ولجنة التنمية المستدامة وتزويدها بالوسائل الضرورية¹

¹ - محمود معروف، وزراء خارجية تجمع دول الساحل والصحراء: يقررون إعادة هيكلة منظماتهم لإزالة آثار مؤسسها القذافي، في الموقع:

www.alqudsalarabi.info/index-asp?name=data%sc2012%co6-12%qpt960.htm
(08/05/2017 , 15 :30)

ويمكن القول أن لدى تجمع دول الساحل والصحراء مقومات كبيرة للنجاح، إذ يقدر إجمالي مساحة الدول الأعضاء به حوالي 512 مليون كيلومتر مربع، ويزيد عدد سكان عن 420 مليون نسمة (حوالي 48" إجمالي سكان القارة الإفريقية)

وتتمتع دولة بـموارد اقتصادية ومتفاوتة، حيث الموقع متميز على سواحل البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، ووجود احتياطات كبيرة من النفط والغاز والمعادن النادرة، فضلا عن القطاع الزراعي الذي يزال يشكل المورد الاقتصادي الأساسي للدول الأعضاء، إذ يسهم بنحو 75% من الناتج الإجمالي للدول الأعضاء، ويعمل به حوالي 65% من الأيدي العاملة.¹

المطلب الثالث: الاتحاد الإفريقي:

صادق مؤتمر القمة الإفريقية في دورته الـ 38 على إنشاء هذا الاتحاد بديلا لمنظمة الوحدة الإفريقية، وكانت مدينة ديربان بجنوب إفريقيا مقر انعقاد أول قمة له في 8 إلى 10 جويلية 2002.

ويحل الاتحاد محل منظمة الوحدة الإفريقية بعد 39 عاما من تأسيسها بأديس أباب (25 ماي 1963).

ومنذ عام 1999 ومؤتمرات القمم الإفريقية تتناول فكرة هذا الاتحاد وتحاول أن تضع أسسه.

-دوافع الإنشاء:

وضعت قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بمدينة سرت بليبيا في سبتمبر 1999 ست نقاط تشكل دوافع إنشاء الاتحاد الإفريقي وهي:

¹ - تجمع الساحل والصحراء في ثوب جديد... فرص وتحديات، في الموقع:

www.akhbarak.net/news/2013/02/13/2095386/1344807/ (08/05/2017 ; 19 :15)

- 1- جعل منظمة الوحدة الإفريقية أكثر فعالية وأكثر مواكبة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والداخلية والخارجية.
- 2- الأخذ بمبادئ الوحدة والانتماء التي أسسها الزعيم الأول من الزعماء الأفارقة تجسيدا للتضامن، والتلاحم في مجتمع يتجاوز الحدود الضيقة، الثقافية والأيدولوجية والعرقية والقومية.
- 3- متابعة طريق نضال الشعوب الإفريقية، واستكمالها حتى يتسنى للقارة أن تعيش كريمة مستقرة حرة في الألفية الجديدة.
- 4- معرفة وإدراك كافة التحديات التي تواجه القارة الإفريقية وتعزيز تطلعات شعوبها نحو الاندماج الكلي.⁽¹⁾
- 5- التصدي لهذه التحديات ومواجهة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي على نحو فعال.

-أهداف الاتحاد:

- يقع القانون التأسيسي في 33 مادة وتحدد مقدمة النص " أهداف الاتحاد وهي:
- تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين الشعوب والبلدان الإفريقية.
 - الدفاع عن سيادة الأراضي والاستقلال لكافة الدول الإفريقية.
 - التعجيل بالتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لإفريقيا.
 - تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية.
 - توطيد النظام الديمقراطي ومؤسساته وتعزيز المشاركة الشعبية والحكم السديد.
 - حماية حقوق الإنسان والشعوب وفقا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وكذلك المواثيق ذات الصلة.

¹-الاتحاد الإفريقي في الموقع:

www.aldjazeera.net/spcialfiles/pages/43cf419-d347-475 (18/05/2017 ; 10 :30)

- تهيئة الظروف الضرورية التي ستمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات بين الدول.

- الإسراع بتنمية القارة وخاصة عن طريق البحث في مجال العلم والتكنولوجيا.

- مبادئ الاتحاد:

تتص المادة الرابعة من القانون التأسيسي على:

- مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء.

- احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال.

- إقامة سياسة دفاعية مشتركة.

- منع استخدام القوة أو التهديد بين الأعضاء.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو.

- حق الاتحاد في التدخل في شؤون دولة عضو عند وقوع ظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية.

- حق الدول في طلب تدخل الاتحاد لإعادة السلم والأمن.

- احترام قدسية الحياة الإنسانية ورفض الإفلات من العقوبة والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية.

- رفض وإدانة أي تغيير دستوري للحكومات.

الأجهزة الرئيسية:

تتكون أجهزة هذا المولود الجديد من 17 جهاز من أهمها:

- مؤتمر الاتحاد⁽¹⁾.

- المجلس التنفيذي (وزراء الخارجية)

- برلمان عموم أفريقيا

¹ - المرجع نفسه.

- محكمة العدل.
- أمانة الاتحاد.
- لجنة الممثلين الدائمين (السفراء)
- اللجان الفنية المتخصصة.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- البنك المركزي الإفريقي.⁽¹⁾

¹-المرجع نفسه.

المبحث الثالث: آليات استرجاع فرنسا نفوذها في منطقة الساحل:

هذه الأوضاع التي تم إيضاحها من سوء الإداري وظهور كل هذه التهديدات، فتح أمام فرنسا فرصة وأملا كبيرا يسمح لها الحفاظ على مكانتها ومصالحها في القارة، حيث انتهجت فرنسا في إفريقيا عدة آليات وطرق للمحافظة على نفوذها في المنطقة، ذلك يظهر في اعتمادها لاستراتيجيات جديدة لضمان تحقيق مصالحها.

قبل الدخول في المخططات ودراسة الموضوع، هناك نقطة مهمة عالجها البروفيسور "رابح لونيسي" حول تسمية المنطقة بالساحل الإفريقي، بعدما كانت تسمى سابقا بدول جنوب الصحراء أو منطقة جنوب الشمال الإفريقي، حيث يرى فيها البروفيسور والكثير من المحللين والمتابعين غموضا، لأجل فرض المصطلح إعلاميا وسياسيا على المنطقة، فحتى مالي سابقا كانت تسمى بدولة السودان، أو منطقة الغرب الإفريقي يرى البروفيسور "رابح لونيسي": "أن تسمية الساحل مفروضة قهرا على وسائل الإعلام، ولم تعرف تاريخيا بهذه التسمية أي الساحل بهذا الشكل، ويضيف بأن هذه التسمية صنعت بمخابرات فرنسية لأن معنى الساحل مرتبط بالبحر، وفرنسا لها رغبة في العودة إلى المنطقة وفرض مشروعها السابق في فصل دول الشمال الإفريقي عن الصحراء، عبر فرض القوانين الدولية للبحار على الصحراء، ومنه هيمنة الدول العظمى على ثروات منطقة الساحل والتي تزخر بالمعادن والنفط والغاز والطاقة الشمسية.⁽¹⁾

كما قد أوضح "رابح لونيسي" أن هذا التشبيه للصحراء الكبرى بالبحر يعيدنا إلى القرن 19م، عندما اتهمت الجزائر في مؤتمر فيينا 1815 برعاية القرصنة في البحر المتوسط، مما يستدعي احتلالها، حيث يرى إمكانية استبدال القرصنة في البحار بالإرهاب. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر آنذاك لم تكن تمارس القرصنة بل كانت تحمي السفن

¹-ابراهيم الهواري، ماذا يحدث في الساحل الإفريقي، في الموقع:

<https://www.sasepost.com/what-happens-in-the-sahel/> (25/05/2017)

التجارية من القرصنة الذين أغلبهم من الأوروبيون.⁽¹⁾

وإذا أصبحت الصحراء شبيهة بالبحار، فلا يستبعد أن يصبح الصراع للسيطرة عليها شبيه بالصراع من أجل السيطرة حول البحر المتوسط في الماضي، وهو ما يدفعنا للتحدث عن مخطط دولي كبير يخصص الصحراء الكبرى، ويستدعي زرع الفوضى والاستقرار للدفع إلى التدخل الدولي لإعادة الأمن والاستقرار، ثم إعادة تشكيل خريطة منطقتنا كلها حسب مصالح واستراتيجيات هذه القوى الكبرى، ونعتقد أن ليبيا تلعب دور المفجر لهذه الفوضى.⁽²⁾

من المعلوم اليوم أن فرنسا تحاول العودة إلى إفريقيا تحت راية مكافحة الإرهاب كما تمت الإضاحة أعلاه، حيث أعلنت فرنسا في أواخر عام 2013 عن إعادة تنظيم قواتها العسكرية في الصحراء والساحل الغربي الإفريقي في مؤشر على غير إستراتيجيتها العسكرية في القارة الإفريقية، على نحو تواجد إقليمي أكثر قوة ردا على تزايد التهديدات المتطرفة في تلك المنطقة، وهو ما ظهرت بوارده في مالي، ولم تأت هذه الإستراتيجية الفرنسية فجأة ففي عهد الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" دشنت الخارجية الفرنسية عام 1997 مشروعا عرف باسم "مشروع إفريقيا"، لإعادة تنظيم التواجد العسكري الفرنسي في القارة السمراء، بحيث يضم خبراء ومستشارين أكثر مما يضم وحدات عاملة، أما فرانسوا هولاند فقد أرسى تعديلا طفيفا على مبدأ شيراك وعرف باسمه "مبدأ هولاند" ويقدم على فكرة التدخل الفرنسي المحدود استنادا الى تأييد دولي ومحلي، بهدف ظاهري⁽³⁾

وهو تحقيق أهداف فرنسا والحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية لاسيما في مواجهة الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

¹- رايح لونيسي، الصحراء الكبرى في الاستراتيجيات الدولية، في الموقع:

www.ahewar.org/debt/show.art.asp?aid=540717 (25/05/2017)

²- ابراهيم الهواري، مرجع سابق.

³- فادي قدرى أبو بكر، إفريقيا بين الاطماع الفرنسية وتطلعات المستقبل، في الموقع:

www.noonpost.org/content/16874 (20/05/2017)

استغلت فرنسا حاجة بعض الأنظمة الإفريقية للمساعدات الغربية، وخشيتها من تنامي النزاعات الإسلامية المتطرفة بدعم هذا التوجه الجديد في محاربة الإرهاب على الساحة الإفريقية، إلا أن المساعي الظاهرية لفرنسا في حفظ الأمن تخفي نوايا جديدة لعودة فرنسا إلى إفريقيا. حيث أنشأت كما وسبق أن ذكرنا أعلاه شركات عديدة

فإن أحد الأهداف الكبرى للتدخل الفرنسي في مالي ربما يتمثل في قطع الطريق أمام تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا.⁽¹⁾

فالملاحظ أن فرنسا تعمل على تثبيت مكانتها في إفريقيا، حتى إن كان عن طريق خلق فوضى، فحسب مقولة لفرانسوا ميتران في بداية الخمسينات من القرن الماضي حين كان وزيراً لفرنسا ما وراء البحار في الجمهورية الرابعة: "دون إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ خلال القرن الواحد والعشرين" يبدو أن الاستراتيجية الفرنسية الجديدة تقوم على صناعة تاريخ فرنسا الاستعماري من جديد.

المطلب الأول: الآلية الاقتصادية:

نتلخص في:

المصالح الاقتصادية لفرنسا في المنطقة:

تتمحور أساساً المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة في البحث عن أسواق للنشر وتوزيع السلع الفرنسية المصنعة، والبحث عن الموارد الأولية للتنمية الصناعات الفرنسية المدنية في إفريقيا، فهي تعاني من نقص كبير في الموارد الأولية على أراضيها، وهي مضطرة لبحث عنها لسد النقص في خارج حدودها للحفاظ على صناعاتها، وتعتبر إفريقيا بالنسبة لفرنسا خاصة منطقة الساحل المجال الوحيد المفتوح لبسط نفوذها والبعد عن المنافسة الدولية للاستفادة الاقتصادية من القارة.

لجأت فرنسا إلى تقسيم الدول إلى مجموعات أثناء فترة الحرب الباردة، المجموعة

¹ - رابح لونيبي، مرجع سابق.

الأولى هي التي لها قدر كبير في تطوير وازدهار استثمارها وهي: السنغال، الكوديفوار، الغابون، الكاميرون، أما المجموعة الثانية فتتكون من دول فقيرة لكنها تستفيد فرنسا منها من خلال استغلال مواردها المعدنية وهي التشاد، موريتانيا، إفريقيا الوسطى، أما المجموعة الثالث، فتتكون مندول إفريقية ليست لها سيادة، ذات موارد متنوعة وقد دخلت إليها من خلال انتهاز فرصة إما وحدة اللغة، أو ضعف الدولة المستعمرة لها مثل الكونغو وروندا، كينيا، السيشل، ليبيريا، واعتمادا على هذه السياسة اتسعت المصالح الفرنسية عبر القارة خاصة الساحل الإفريقي حيث بلغ عدد شريكاتها إلى حوالي خمس مئة شركة.¹

شركة توتال total المختصة في استخراج النفط والتنقيب على الغاز بمختلف أنواعه هي الأخرى توسع من مجالها الاستثماري بشمال موريتانيا ومالي والنيجر وجنوب الجزائر وليبيا، ولعل ما حدث في منطقة عين صالح الجزائرية العام الماضي حول الغاز الصخري، يعكس تشبث الشركات الفرنسية بالمناطق الغنية بالثروات والمعادن رغم الاحتجاج والرفض الشعبي لها.

وفي تقرير حول الموازنة المالية لوزارة الدفاع، أنفقت فرنسا أكثر من 870 مليون يورو عام 2012 في عملياتها العسكرية، مقابل 2.1 مليار دولار عام 2011، وقدرت موازنة عام 2012 اتفاق حوالي 630 مليون يورو، قبل الإعلان عن التدخل شمال مالي في يناير من نفس العام، ولهذا يفسر بعض المحللين السياسيين أن دولة مثل فرنسا لها نزعة استعمارية ورغبة في البقاء للسيطرة على مستعمراتها القديمة.²

إن فرنسا لا تزال إلى اليوم بأشكال مختلفة، مباشرة أو عن طريق الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وباقي المنظمات الدولية، تمنح لهذه البلدان أكثر ثلثي مساعدتها المقدرة بأكثر من

¹-السياسة الفرنسية في جنوب الصحراء في الموقع:

<http://www.politics.dz.com/threads/alisaais.alfisnéfi-afriqia.3107> (01/03/2017; 20 :30)

²-فادي قدري أبو بكر، إفريقيا بين الاطماع وتطبيقات المستقبل، في الموقع:

www.monstop.org/content/16874/ (22/05/2017 22:26)

خمس مليارات من الدولارات سنوياً، إضافة إلى ذلك هناك 14 دولة إفريقية ملزمة من فرنسا من البنك المركزي الفرنسي تحت سيطرة الوزير الفرنسي لفرنسا.

تجني شركة توتال الفرنسية المتخصصة في الطاقة النووية والتعقيب حول اليورانيوم، حوالي 15 مليار دولار، 6% من مجموع رقم أعمالها باستثماراتها فقط بالنيجر، كما أن رصيد الاستثمارات الفرنسية المباشرة في إفريقيا زادت من 16.5 مليار يورو، إلى 39.1 مليار يورو بين عامي 2006 و2011، أي بزيادة قدرها 140% وتدير هذه المجموعة تشغيل أكبر منجم لليورانيوم بإفريقيا والثاني بالعالم، وهذا ما يفسر التدخلات العسكرية التي تبشرها فرنسا في الأعوام الأخيرة في إفريقيا الوسطى وكوت ديفوار ومالي وبوركينا فاسو والنيجر والتشاد حفاظاً على مصالحها الاقتصادية المهددة.

أريفا المجموعة النووية والنيجر تهتم في النيجر بالصحة، التعليم والترفيه وتحاول تقديم مساعدات إنسانية وخدمات للسكان خاصة في الشمال، كما تعتبر أريفا الرائدة في مجال الطاقة النووية، جعلت من تواجدتها منذ 50 سنة في النيجر احتكاراً فعلياً للمشاريع، خاصة بروز شركات أخرى كمنافسة، وبالتالي تعمل الشركة على تعزيز حضورها اجتماعياً وتقويتها، حسب موقعها الرسمي على شبكة الأنترنت.¹

المطلب الثاني: الآلية السياسية والعسكرية

تسعى فرنسا على الحفاظ على نفوذها الاستراتيجي والسياسي في منطقة الساحل، أو ما يعرف بمنظومة الدول الفرونكوفونية بإفريقيا، وهذا في ظل تصاعد التنافس على المنطقة بين القوى الكبرى كل طرف يسعى لبسط نفوذه.² وتسعى أساساً فرنسا إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية في المنطقة، تفادياً لنشوب حروب ونزاعات بين الأقليات

¹- إبراهيم الهواري، ماذا يحدث في الساحل الإفريقي؟ في الموقع:

<http://www.sesopost.com/what-happens-in-the-sahel/> (15/09/2017, 19 :23)

²- حسين الزاوي، "فرنسا والرهانات الدفاعية"، في الموقع:

<https://cfrigatenus.net/node/15242> (20/04/2017, 12 :00)

والعرقيات فهي تعمل على مساندة الأنظمة القائمة القوية، رغم سلبياتها وهذا ما يؤدي إلى ازدهار وتطوير مختلف استثماراتها في المنطقة، فبوجد هذا الدعم من قبل فرنسا لهذه الدول يسمح لها بتقوية وجودها وحضورها في المنطقة، وكذا بالحفاظ على مكانتها في مجلس الأمن كدولة كبيرة، ذات علاقات تربطها بمختلف دول العالم، بالتالي الحفاظ على عضويتها في مجلس الأمن.

بهذا بنت فرنسا علاقات مختلفة في منطقة الساحل، ولكي تصبح قوة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، رغم التنافس الكبير حول هذه المنطقة من الولايات المتحدة الأمريكية والصين.¹ بالتالي أصبحت منطقة الساحل أحد أهم المجالات الجيوسياسية التي دخلت إلى حسابات فرنسا، وإن كان المبرر لهذا الاهتمام، هو الوضع الأمني المتأزم في الساحل الإفريقي، وما تحتويه المنطقة كذلك على تهديدات وتحديات على الأمن الدولي، فالمنطقة بحسب هذه الأوضاع تحتاج إلى دعم سياسي تنموي بحكم افتقارها للإمكانيات اللازمة لإحداث هذا التطوير والتغيير في الأوضاع.²

ظلت فرنسا تركز في علاقتها مع المنطقة على رصيدها التاريخي، وبقيت تعتمد مع ما يمكن أن تسميه برصيد قوتها الافتراضي والمعنوي، لأن قوتها العسكرية تقلصت مرات عديدة في مرحلة التسعينات من القرن الماضي، بالتالي باتت منشغلة بتطوير عقيدتها العسكرية بشكل يتمشى مع الرهانات والتحديات الجديدة، خاصة أمام الإرهاب والواقع السياسي الذي أفرزه الربيع العربي، من منطقة الساحل هو أمر لا يتجزأ من الأمن الداخلي لفرنسا، بسبب وجود مجموعة من الروابط المشتركة منها سكان أو الرعايا الفرنسية أغليبيتهم

¹ - عصام عبد الشافعي، معضلة الأمن في الساحل والصحراء: الأسباب ولواجهة، سياسة الدولية، العدد (195)، القاهرة، (2014).

² - حسين الزاوي، مرجع سابق.

ينحدرون من أصول إفريقية¹.

ولقد ترجم هذا الوضع الأمني الخاص في المنطقة الساحل إلى مقاربة أمنية وهي قواعد عسكرية دائمة في المنطقة خدمة لأهدافها خاصة الاقتصادية منها، أي عودة شريكاتها إلى المنطقة لتنشط بعدما رحلت في وقت سابق بسبب انعدام الأمن، وأهم هذه القواعد نجدها في منطقة الساحل مثل قاعدة "سرفال" بمالي و"بريفيه" في "الشتاد" و"سابر" في بوركينا فاسو.

إذن هذا الارتباط بين فرنسا والدول المنطقة يعون أساسا لضعف جيوشها النظامية ومحدودية قدرتها لعسكرية مبررة بمصالح فرنسية بالمنطقة، خاصة الاقتصادية كما سبق ذكره، فهي تسعى لتغطية أكبر مساحة ممكنة وفي هذا الصدد هناك العديد من الاتفاقيات الدفاعية والأمنية بين فرنسا ودول المنطقة، إضافة إلى الانتشار العسكري وقواعد الناشطة والمتواجدة في غرب ووسط إفريقيا، فهي تعطي أهمية كبيرة للمنطقة خاصة بمستعمراتها كما هو الحال في التشاد، التي أرادت خلق قاعدة عسكرية من خلال إشعال فتيل الحروب الأهلية بإعطاء حق السلطة للأقلية المسيحية ضد الأغلبية المسلمة.²

آليات تنفيذ السياسة العسكري الفرنسية بالمنطقة:

1- القواعد العسكرية: تملك فرنسا في سنة 1960 حوالي مائة قاعدة عسكرية في قارة إفريقيا، لكن بارتفاع التكاليف والتطور التكنولوجي اضطرت فرنسا إلى تصفية هذه القواعد لتصل اليوم إلى ستة قواعد عسكرية فقط.

وفي ظل التطور والتغير في النظام العالمي، أوجبت فرنسا ضرورة تطوير سياستها في التعاون العسكري بالمنطقة، حيث قامت برسم خطة جديدة تقوم على أساس إنشاء قوة خاصة

¹ - محمد رجب، التدخل الفرنسي في غرب أفريقيا، محاربة الإرهاب المصالح، "العرب"، العدد (9790)، (7 جانفي

2015)، ص 7.

² - عصام عبد الشافي، مرجع سابق.

للتدخل السريع في مناطق النزاعات والصراعات، تتدخل في المناطق المتضررة بالتعاون مع القواعد المتبقية، أبرز تدخلاتها كانت بروندي سنة 1994 أثناء حرب الإبادة الجماعية لعرق التوتسي، هذا التدخل لصالح حكومة الهوتو أيضا تدخلت بالنيجر سنة 1996 والتشاد... إلخ

2- **اتفاقية الدفاع العسكرية:** عقدت فرنسا الكثير من الاتفاقيات مع الدول الإفريقية أبرزها كانت مع كوت ديفوار، الجابون، السنغال، أما بخصوص الدول التي لم تعقد معها اتفاقيات فمن المسموح لها طلب المساعدات العسكرية في ظل وجود الأزمات، كما فعلت التشاد في سنة 1996.

3- **برنامج Recamp:** أحدثت فرنسا تغييرات على سياستها العسكرية في السنوات الأخيرة، خاصة في فترة السبعينات، بعد فشل سياستها في التدخل المباشر في بعض الدول بالتالي، أعدت برنامج أسمته "Recamp"، برنامج يقوم أساسا بتقديم المساعدات الفرنسية للدول الإفريقية لكن من خلال دعم المؤسسات الدول الإفريقية، هادفة بذلك للاستقرار والامن في القارة، وهذا يعود لمحدودية القدرات لهذه الدول، وفي ظل هذا البرنامج تقوم بفرنسا بتدريب الجنود الأفارقة، على حفظ السلام ومواجهة الكوارث الناتجة عن الحروب الأهلية حيث سخرت فرنسا، لهذا البرنامج حوالي مئة وثمانون مليون فرنسي، تمثل نسبة 20% من مجمل ميزانية التعاون العسكري الفرنسي الإفريقي، وفي بداية هذا البرنامج لم ترحب به الكثير من الدول خوفا من أنه عبارة عن سياسة جديدة للسيطرة لكن تلاشت هذه المخاوف بمشاركة دول وسط إفريقيا بهذا البرنامج.¹

وأغلب التدخلات في المنطقة، كانت فرنسية مثل تدخلها في التشاد جانفي 2009 لإنقاذ حكم الرئيس "أيدريس ديبي"، "Idris Deby" الذي كان على وشك السقوط أثناء الأزمة وكذلك التدخل في 2011 لإسقاط حكومة "نور غباغبو"، ضد الرئيس الحالي "أحسن واتارا" في كوت ديفوار، كذلك قامت بتدخل سريع في المالي بالتنسيق مع الإكواس بعد الانقلاب

¹ - الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، قسم الدراسات الإفريقية، في الموقع:

www.politics-dz.com/threads/alsias.alfrinsi.fe-afriqia.3107 (24/04/2017; 20 :00)

العسكري ضد الرئيس المالي السابق "أما دو توماني وهنا هذا التدخل عبارة عن نقل قضية الطوائف في مالي من هيئات إفريقية إلى مجلس الأمة.¹

نستنتج مما سبق أن منطقة الساحل الإفريقي تعد إحدى أهم المناطق لما تتمتع به من ثروات ومعادن هامة، بالمقابل تصنف إحدى بؤر التوتر في العالم بالنظر إلى الأزمات والصراعات التي تعيشها المنطقة، كما يمكن اعتبار المنطقة ساحل للأزمات ومصدر للمشاكل المرتبطة بالاستعمار، وتدني مستويات المعيشة لما تعاني من غياب التكامل والعجز في خلق التجانس بين الأقليات وما فتح المجال للتدخل الأجنبي بالمنطقة.²

إذن منطقة الساحل منطقة تناقضات، وهذا راجع لإمكانياتها الطبيعية وبين الوضع الذي تعيشه شعوبها وعدم الاهتمام بالعامل البشري كفاعل أساسي للتنمية والتغيير.

المطلب الثالث: الآلية الثقافية:

لاستمرار الدور الفرنسي في القارة قائما كونت فرنسا رابطة خاصة وهي رابطة الدول المتحدة بالفرنسية المعروفة بالفرانكفونية التي جاءت ضد منافستها البريطانية الانجلوسكسونية والتي تم إيضاحها كآلاتي:

• السياسة الفرانكفونية:

1- مفهوم الفرانكفونية:

تشمل الفرانكفونية (la francophonie) بمفهومها الواسع مجمل نشاطات الترويج للغة الفرنسية، فضلا لما تحمله من قيم، وبمعناها المؤسسي فهي تعرف بالمنظمة الدولية للفرانكفونية OIF، والتي تجمع بين الدول والحكومات الست والخمسين التي اختارت الانضمام إلى ميثاقها.

¹-علاقات فرنسا بإفريقيا منذ انتهاء الحرب لباردة، موسوعة مقاتل الصحراء في الموقع:

www.almoqatel.com (22/04/2017 ; 20 :00)

²-إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، السياسة الدولية، العدد (145)، (يوليو 2012)، ص10.

مفهومها يعني: "جميع الناطقين بالفرنسية دولا وشعوبا في كافة أرجاء العالم" في حين يعرفها معجم لاروس الفرنسي بأنها: "التجمع الذي يضم الشعوب الناطقة باللغة الفرنسية".

أما الموسوعة الفرنسية الشاملة (Universalis) فتوجز تعريفها: "بأنها مجموعة تقوم على شعور الانتماء إلى جماعة تتقاسم لغة هي الفرنسية مع ما تحمل من ثقافة وحضارة". وكان أول من وضع مفهومها الجغرافي الفرنسي أو نسيم ريكلوس (Onesime Reclus) عام 1880، إذ وصفها في كتاباته أنها "فكرة لسانية وعلاقة جغرافية" وكان قد ابتكرها لتعريف بالأشخاص والبلدان الناطقة بها بأشكال مختلفة.

بالرغم من حداثة هذه المفردات، دخلت القاموس السياسي بحيث يصفونها بتعريف أشمل مفاده: "أنهم الذين يتقنون اللغة الفرنسية ويقرؤون الأدب الفرنسي، ويستمعون إلى لموسيقى الفرنسية ويعرفون تاريخ فرنسا وأعلامها، ويترجمون إلى لغاتهم المجلة المؤلفات لأشهر الكتاب والمفكرين الفرنسيين"⁽¹⁾

● **اللغة المشتركة:** اللغة الفرنسية هي اللغة السائدة في غرب ووسط إفريقيا، ويقدر عدد المتحدثين بهذه اللغة في إفريقيا إلى حوالي 11% من سكان القارة وعلى مستوى المؤسسات العملية والإعلانية، فتتشارك اللغة العربية مع الكتابات الفرنسية التي تظل أكثر استعمالا وانتشارا.

● **القمم الفرا نكو إفريقية:** بدأ هذا التقليد في 1973 بافتتاح "جورج بومبيدو"، وتعد هذه القمم كل سنتين بباريس أو في إحدى العواصم الإفريقية، بحضور رؤساء الدول المعنية والمسؤولين، تبحث هذه القمم في شؤون الفرنسية والإفريقية المشتركة في عدة مجالات

¹ -وليد الزبيدي، السياسية الفرنكفونية والوطن العربي، (دار أسامة للنشر وتوزيع، ط1، 2010)، ص 57-58.

الاقتصاد، السياسية، ولقد عقدت إلى حد الآن حوالي تسع عشرة قمة، فرنسية إفريقية¹ وآخر قمة عقدت بمدينة "بامكو" وسط إجراءات أمنية مشددة تحت شعار، "الشراكة والسلام" تبني المشركون خطة كاملة لمكافحة الإرهاب والعنف، تعهدت فرنسا بتمويل مشاريع إنمائية خلال سنوات الخمس القادمة، بقيمة ثلاثة وعشرون مليون أورو (الوكالة الفرنسية للتنمية) كما أطلق الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولند"، صندوق الاستثمار الفرنسي الإفريقي بقيمة ستة وسبعون مليون يورو، هو يعتبر أول صندوق يجمع بين فرنسا والقارة الإفريقية، كما استهدفت هذه القمة الأوضاع الأمنية خاصة في غرب إفريقيا، التي تم تدخلها الدولي بمبادرة فرنسية لطرد العناصر المتطرفة داخل مالي، بوجود حوالي أربعة آلاف جندي فرنسي في مدينة "جاو بمالي"²

• **المراكز الثقافية:** عملت على إنشاء مراكز ثقافية ومدارس وجماعات في الدول الإفريقية، تعمل على ترجمة لأعمال الناجحة من اللغات المحلية إلى اللغة الفرنسية.³

¹ ملتقى دولي، التحديات الأمنية للدول المغاربة في ضوء التطورات الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، 28-29 فيفري 2013 في: <http://arabica-ocnn.com/word/2016/01/01ofiance-africacoost-presence/> (13/04/2017, 21:00)

² - محمد رجب، مرجع سابق، ص 8.

³ - عبير فقي، السياسة الفرنسية، اتجاه إفريقيا من منظور تاريخي في الموقع: <http://www.elsayi.com.ort1-detail.aspx.id> (20/04/2017 , 15:25)

خلاصة الفصل:

من هنا نستنتج أن منطقة الساحل تمتاز بموقع جغرافي استراتيجي هام وموارد معدنية هائلة إلى أن هذه الأخيرة وبسبب سوء إدارتها لشؤونها الداخلية سمح للدول الكبرى باستغلالها والدخول إلى حدودها تحت ذريعة مكافحة الإرهاب ونشر الأمن والسلم كما فعلت فرنسا وذلك بانتهاج آليات للحفاظ على مصالحها داخل مستعمراتها رغم وجود تنظيمات إقليمية تعمل على تحقيق الاستقرار.

الفصل الثالث

دراسة حالة مالي لفهم تأثير النفوذ
الفرنسي في منطقة الساحل

تمهيد:

تعتبر فرنسا اللاعب الأكثر حراكا في إفريقيا، من حيث قوة نفوذها وقدراتها على التأثير والتدخل في مختلف المواقف والأحداث، أبرزها نزاعات داخلية حيث تمثل منطقة الساحل الإفريقي ورقة رابحة في مختلف استراتيجياتها إزاء إفريقيا، مدعمة هذا الوجود بمقعدها الدائم في مجلس الأمن ودورها الأساسي في الاتحاد الأوروبي، حيث تسعى لتحقيق مصالحها وأهدافها، مستغلة قضية شمال مالي مشكلة الطوارق وتدخلها من أجل حماية ومساعدة دولة شقيقة عاملة بمبادئها حيث تعمل على إخفاء أهدافها الحقيقية وراء هذا، وسنحاول في هذا الفصل بالتعريف بجذور الأزمة، وأهم أسبابها والدافع الأساسي والمهم لفرنسا وراء هذا التدخل بمالي، وأهم الجهود الدولية والإقليمية الساعية والناشطة لتحقيق الأمن والسلم والوصول إلى استقرار مالي.

المبحث الأول: أزمة مالي

تشهد دولة مالي كثير من الصراعات والنزاعات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهو شيء ليس جديد على دول إفريقيا التي تشهد فساد أنظمتها التسلطية الفاشلة. عرفت مالي انقلاب عسكري ضد الحكومة المركزية من طرف الطوارق، المهمشين متأثرين بعدة عوامل أبرزها الربيع العربي، ومجموعة عوامل داخلية وبناء على ما سندرس سوف نتعرف على طبيعة الأزمة وجذورها وأهم أسبابها، تداعياتها والتدخل الفرنسي في الأزمة.

المطلب الأول: جذور أزمة مالي

تعود جذور أزمة مالي المتمثلة في مشكلة الطوارق إلى جانفي 1973، حيث انطلقت حركة تمرد طوارق من شمال أدرار إلى "كيدال"، مبتدئة كفاحها المسلح بأبسط الأشياء ومنذ ذلك التاريخ تعيش مالي الحديثة على إيقاع أعمال العنف التي تجري في الشمال، مع مجموعات مسلحة طوارقية، واستمرت هذه التمردات إلى غاية الآن¹، إذ أن جغرافية مالي حتمت وجود الصراع، فرغم مساحتها الكبيرة التي تبلغ 1.24 كلم² حيث يفصل شمالها وجنوبها نهر النيجر المعروف بالأزواد.

وعدد سكان هذا الإقليم يبلغ مليون ونصف مليون نسمة تقريبا من أبناء الطوارق، حيث يستقر باقي السكان اللذين يقاربون 13 مليون نسمة في الإقليم الجنوبي، وقد تركزت معظم الخدمات في الجزء الجنوبي لمالي، وأدى هذا التقسيم الجغرافي إلى ظهور وضعيتين مختلفتين في البلاد: شمال يسكنه أقلية يعملون بالرعي والجزء الأكبر في الجنوب يعملون بالزراعة نتيجة وجود المياه، هذا ما أدى إلى تهيش عنصر الطوارق، الذين يتركزون في كل من النيجر، الجزائر، مالي وبوركينا فاسو وليبيا، هذا ما دعم التوجيه نحو تحقيق إنشاء دولة الطوارق تمتد من الحدود المغربية وحتى أقصى غرب القارة الإفريقية، خاضوا عدة

¹ - السيد ولد إياه، حرب شمال مالي: الخلفيات والآفاق، في الموقع:

<http://www.aqlame.com/article//065.html/> (2017-05-30,20:22)

(1) ثورات وتطورت خاصة بعد استقلال كل من النيجر، مالي (*) وبوركينا فاسو حيث وجدت قبائل الطوارق نفسها مهمشة ومهمشة في الصحراء هذه الدول بفعل احترام هذه الدول للحدود التي رسمتها فرنسا في فترة الاستعمار.

أهم ثورات الطوارق:

(1960-1989): أزمة الطوارق موروث استعماري حيث تعود بدايتها عند حصول كل من الجزائر، النيجر، مالي على الاستقلال فوجدت نفسها مهمشة بفعل رسم الحدود في فيفري 1963، قاد الطوارق تمردا ضد الحكومة المركزية بمالي² التي يترأسها "موديبو كايثا" (*) Modibo Keita الذي قصد تطبيق النظام الشيوعي وإلغاء محور الأقليات وتصفية الطوارق.

تنظيم العمل المسلح (1990-2010)، عادت نيران الحرب بين الحكومة المركزية والطوارق مستهدفين الجيش المالي وهذا كان في فترة إنشاء الحركة الشعبية لتحرير الأزواد سنة 1990، بقيادة "إياد غالي" ذات نشاط عسكري، واستمرت هذه الأوضاع إلى أن وقعت اتفاقية سلام بين الطوارق والحكومة المركزية بتمنراست الجزائر 1991، التي استكملت بملحقات سميت بالميثاق الوطني، وفي ماي 2006 اندلعت الحرب واشتعل النزاع بعد أن أعلن كل من الزعيمين "إبراهيم أغ باها" "والحسن فاغانا" بعدم احترام مالي بنود الاتفاقية، عادت الحرب إلى مالي لكن بصيغة أخرى وهذا من خلال انتشار الجماعات الإرهابية

¹ - أبوبكر، الحرب في مالي، في الموقع:

<http://heus.bank.net/cached-version.aspx?id=osc330514/> (30/05/2017, 20:30)

^{*} - مالي: جمهورية في شمال غرب قارة إفريقيا يحدها من الشمال الشرقي الجزائر ومن الشرق النيجر ومن الجنوب بوركينا فاسو وساحل العاج وغينيا ومن الغرب موريتانيا والسنغال تبلغ مساحتها 1240792 كلم²، وتنقسم إلى ثلاثة أقاليم، صحراء قاحلة في الشمال، سهول به صحراوية في الوسط بنسبة 65%، أم الجنوب أراضي صالحة للزراعة تصل إل 53%.

² - أحمد عسكر، إفريقيا والاستراتيجية العسكرية الفرنسية، في الموقع:

[http://www.fekroun.com/res/article.php.id=87v/\(2017-06-05, 22:00\)](http://www.fekroun.com/res/article.php.id=87v/(2017-06-05, 22:00))

والعصابات بالمنطقة دخلت هذه التشكيلات في مواجهات دامية شنت هجوماً على المراكز العسكرية للجيش المالي في كل من كيدال ومناكا، فهو رد فعل عن الوضع السيئ للطوارق. انفجار النزاع 2011 إلى الآن: سقوط معمر القذافي وعودة الطوارق إلى أراضي مالي مسلحين، محضرين لإقامة دولة مستقلة قد ساهم في تفجير الأزمة في يوم الثلاثاء 17 جانفي 2012، انطلقت شرارة الحرب في مدينة "أفلهوك" من محافظة كيدال وغازو وقد كان هذا التمرد الحركة الوطنية لتحرير الأزواد "MNLA" بزعامة "محمد أغ ناجم"، حيث يتمحور هدف هذا الانقلاب إلى مشروع استقلال شمال مالي عن الجنوب، بدأت الهجمات على قاعدة الجيش بصواريخ والرشاشات، أجبر الثوار الطوارق الجيش المالي على التراجع جنوباً بالرغم من الدعم الأمريكي، أدى إلى إضعاف الدفاعات الأمامية للجيش المالي وانهياره أمام الطوارق، حيث بدأ الاستياء من الرئيس "أمدو توماني توري" الذي اتهموه بالتواطؤ مع المتمردين، أدى إلى تمرد داخل الجيش يوم 22 مارس 2012، حيث أطاحت بنظام الرئيس أمدو توماني توري الذي انتهت عهده.

هذا الانقلاب هو نتيجة للهزيمة على أيدي الطوارق وفي ظل هذه الفوضى سيطر المتمردين، على مدن كيدال، وتمبوكتو، وغازو في الشمال متجهين نحو الجنوب، وفي 16 أبريل 2012 أعلنت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد أن شمال مالي دولة مستقلة للطوارق، غير أن المغرب، الجزائر، موريتانيا، السنغال ثم فرنسا، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية رفضت هذا الإعلان من طرف واحد،¹ وجاءت هذه الرغبة في إنشاء دولة طوارق مستقلة بعدة محاولات بالمطالبة بالانفصال عن الحكومة المركزية، إن هذا التمرد هو حصيلة تحالف بين حركات طوارقية وطنية ومجموعات إسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة (مالي، النيجر، موريتانيا)، هذا الوضع أدى إلى الفوضى، عمت على العاصمة "باماكو"، ما خلف

¹ - بدر حسن الشافعي، التدخل المؤجل: الأبعاد الداخلية والإقليمية لأزمة مالي في:

[www.digitalahram.org/articles.aspx.serial=1187045/\(20/06/2017, 22 :23\)](http://www.digitalahram.org/articles.aspx.serial=1187045/(20/06/2017, 22 :23))

صراع على السلطة في ظل توازن قوي هش بين النخب السياسية، والانقلابيين العسكريين الذين أمسكوا بزمام السلطة¹.

تدني معدلات النمو الاقتصادي، مستويات عالية من الفقر تصل إلى أكثر من 60% من سكان مالي، خاصة بالشمال، إضافة إلى تفاقم الديون الخارجية وتدني دخل الفرد 1200 دولارا سنويا تقع في المرتبة الـ 208 عالميا بعد أوغندا وروندا، وهذا الفقر يرجع إلى إما لأسباب طبيعية، صحراء قاحلة لا وجود للمياه، جفاف، بالتالي غياب الزراعة وانتشار الفقر والمجاعة، خاصة بشمال مالي (الطوارق) أو لعدم استفادة الشمال من الطاقات الحديثة والموارد الطبيعية والتي تتركز بها، حيث تستفيد منها مجموعات دون أخرى².

الجدول رقم 1: مؤشرات التنمية في دولة مالي.

دولة مالي	مؤشرات ومعايير التنمية
0.359	مؤشر التنمية البشرية
2.9	الإنفاق على الصحة
53	متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات
4.4	الإنفاق على التعليم
69	نسبة الأمية (فوق 15 سنة)
51.4	السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر %

المصدر: التنمية البشرية 2012، على الموقع:

<http://www.hdr.org/fr/donnees/profils>.

¹ - عبير شلغيم، التدخل الفرنسي بمالي، البعد النيوكولونيالي اتجاه إفريقيا، المركز العربي للأبحاث والدراسات 2015.

² - عبير شلغيم، مرجع سابق، ص 15.

خريطة رقم 5: تمثل الأوضاع السائدة في مالي



المصدر: <http://revfact.blogspot.com/2012/04/blog-post-13.html>

المطلب الثاني: أسباب وعوامل الأزمة في مالي

يمكن إجمال أسباب هذه الأزمة في أسباب داخلية وهي:

الأسباب السياسية: النقطة الرئيسة في هذا النزاع يعود إلى سنة 1957، عند استقلال السودان، الشيء الذي دفع بقبائل الطوارق إلى رفض التشكيلة الحكومية المركزية كونها مشكلة بين الأقليات "الهوسا" والاثنيات الأخرى، الذين كانوا عبيد عند الطوارق، فما كان لفرنسا إلا أن تشكل تنظيم موحد يجمعهم في إقليم واحد⁽¹⁾، فالأزمة المالية هي نتيجة للإرث

¹ - عبير شلغيم، مرجع سابق، ص. 12.

الاستعماري، فعند حصول كل من النيجر ومالي والجزائر على الاستقلال، وجدت قبائل الطوارق نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات سيادة، التي اتفقت على مبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار، بالإضافة كذلك إلى سياسات وآليات المستعمر التي انتهجتها في هذه الدول بالخصوص سياسة "فرق تسود"، حيث اعتبروا طوارق البيض كأقلية ملوك للصحراء أما الأفارقة السود، كانوا مجرد حرفيين بالتالي السياسة الاستعمارية خولت الحكم لهم لإدارة الشؤون، وأهملت عنصر التارقي، فطبيعة النظام بمالي بعد الاستقلال كان مبني على الدكتاتورية، وسيطرة النخبة على الحكم وإهمال وإقصاء الطوارق وتهميشهم وعزلهم عن كل ما يمثل الحياة السياسية والاقتصادية، فهم لا ينتمون لدولة مالي بالتالي فشلت مالي⁽¹⁾.

الأسباب الاقتصادية: بفعل الأنظمة السياسية التعصبية وانهيار اقتصاد دولة مالي كشف عن وضعية الطوارق حيث يقيمون في امتداد جغرافي فقير، لا توجد فيه تنمية شمال مالي (صحراء) حيث تمثل كل من تمبكتو وغاو وكيدال أهم مدنه، أما الجنوب فيه توجد العاصمة باماكو، وترتكز الأنشطة الاقتصادية الأساسية والضرورية، إذ همشت منطقة الشمال من خلال عزلها عن كل برامج التنمية (فقر)، ويظهر هذا التخلف في⁽²⁾:

الأسباب الاجتماعية: إذ يعيش الطوارق حياة بسيطة، البداوة والترحال وهذا يعود إلى البيئة الصحراوية التي تميز منطقة الساحل، والتي تفتقر لظروف الاستقرار وكذا تعاني من ندرة المياه والجفاف ونقص الأراضي الزراعية، ما دفع بالسكان إلى الرحيل والبحث عن الرزق، حيث طالب الطوارق بالاعتراف بهم كمواطنين لهم حقوق وعدم التعامل معهم بالتفريق، بعد تقليب معادلة الأسياد (الطوارق) والرقيق (الهوسا) بأن صاروا عبيد الأمس الأفارقة من ذوي البشرة السوداء أسياد على طوارق الصحراء، وبهذا قد فشلت مالي في

¹ - رأفت إجلال، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة السياسة الدولية في:

<http://www.digitalhram.otg-egy/article.aspx/serial=22019700ied=26> (2017-06-05, 13:30).

² - برقوق محند، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، العالم الاستراتيجي للجزائر مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد (7)، نوفمبر (2008)، ص ص 2-3.

إدماج مواطنيها في إطار الهوية الواحدة أساسها المواطنة، تتجاوز الاثنيات والعرقيات وأدى هذا الاختلاف إلى رحيل الكثير من الطوارق، إلى البلدان المجاورة خاصة ليبيا بعدما قال الرئيس معمر القذافي أن بلده مفتوحة للطوارق، ومنذ ذلك التاريخ اندفع الكثير للعيش في ليبيا ونتيجة لهذا الوضع انهارت الطبقات⁽¹⁾.

جاء قرار الرئيس "توري" بتخصيص 69 مليون دولار لبرنامج السلام والأمن والتنمية في 2011، متأخرا جدا وكان المبلغ المرصود ضئيلا للغاية هذا ما جعل الطوارق يستاءون من هذا الوضع.

برزت للعيان نتائج علاقة بين الناشطين في الجريمة المنظمة، وبين الجهاديين في شمال مالي وبعض المناطق المجاورة لها خلال فترة "توري"، وتشجيع المشاريع الإجرامية، هذا ما أدى إلى وجود فصائل جهادية أنتجت الحروب الأهلية، التي شهدتها الجزائر المجاورة لمالي منذ عام 1962، وفي 2003 بدأت الجماعة السلفية التي تأسست بالجزائر وعرفت بالجماعية السلفية للدعوة والقتال، قبل أن تغير اسمها في 2007 لتصبح "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" حيث كثفت جهودها في التجنيد.²

الأسباب الخارجية:

-أزمة ليبيا:

شهد العالم العربي مطلع 2011 حراكا سياسيا اتخذ الطابع الثوري، حيث اهتزت عدة دول منها مصر، تونس وليبيا، التي لعبت دورا أساسيا ومهما في تمرد الطوارق ضد الحكومة المركزية لمالي³، أطيح نظام معمر القذافي بعد 42 سنة من الحكم والسلطة منتهجا سياسة فريدة من نوعها، اتخذت طابع دكتاتوري وتسلطي، حيث يعود بالأساس إلى إحياء

¹ - إيمان هباز، أزمة مالي وانعكاساتها في منطقة الساحل الإفريقي 2010-2015، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2016)، ص50.

² - محمد أبو الفضل، "الأبعاد الإقليمية لانقلاب مالي"، مجلة السياسة الدولية، (ع)105(1991)، ص193.

³ - تركي فيصل رشيد، ما بعد الثورة العربية والربيع العربي ومخاض التحول الديمقراطي، (بيروت: بيان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 2013)، ص191.

تحرك الطوارق إلى الحرب في ليبيا، فعند سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011 وكذلك تدخل حلف الناتو في ليبيا بدعم من الاتحاد الأوروبي، ما ترتب عنه دخول أو عودة آلاف الطوارق إلى الديار (شمال مالي)، محملين بأسلحة متنوعة (خفيفة وثقيلة) إلى إقليم الأزواد، قادمين من جنوب ليبيا إلى حدود مالي، وهذا بفعل الظروف الصعبة والفقر والتهميش لعنصر الطوارق، بعد الترحيب بهم، حيث دمجهم القذافي فيما يسمى بالكتائب الإسلامية، أي تدريبهم عسكرياً¹، كذا دمج عنصر الطوارق في "قوة القذافي الإفريقية" التي تأسست سنة 1952، حيث أصبحوا يمتلكون خبرة لا بأس بها في مجال المواجهة العسكرية، حيث وظفهم القذافي في عدة اشتباكات، إما في المنطقة أو حتى في خارج المنطقة كما حدث في التشاد في الثمانينات، ما شجع في تحقيق الحلم (الوحدة الترابية في منطقة شمال مالي) وإقامة دولة الطوارق المستقلة².

المطلب الثالث: أطراف النزاع في مالي:

إن أي دراسة لوضع الصراع في مالي يتطلب منا مراجعة ولو باختصار حقيقة الأطراف المتصارعة، والتي على رأسها كل من الطوارق التي لها جبهتان رئيسيتان تخوضان الحرب ضد الجيش المالي، وهما الجبهة الوطنية لتحرير أزواد MNLA و"حركة أنصار الدين"...بالإضافة إلى ذلك نجد فصائل سياسية أخرى لعل أبرزها تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي AQIM Al Qaeda in Islamic Maghreb ومعها حركة التوحيد والجهاد لغرب إفريقيا Movement for the Unicity (Tawhid) and Justice in West Africa MUJWA هذا من جهة إقليمية، أما على الصعيد الدولي نجد فرنسا وأمريكا بدرجة أولى، وهذا ما سنتطرق لتسليط الضوء عليه، واستبيان التنظيمات التي شاركت في تفصيل أزمة شمال مالي على النحو التالي:

1- الطوارق: يتواجد الطوارق في منطقة الشمال التي تبلغ مساحتها أكثر من ثلثي

¹ - أحمد عبد الحسين، يوميات الثورة المصرية يناير 2011 (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2011)، ص. 12.

² - أزمة مالي والتدخل الخارجي، المركز العربي للدراسات السياسية إيفيري (2015) في: <http://www.dohainstitute.org/release/aje68ca3d7c.48cf-acad> (06/06/2017, 14 :24)

مساحة مالي، وهي منطقة نفوذ كامل للطوارق، كما يوجد الطوارق في البلدان المجاورة موزعين عليها نتيجة للتقسيم الاستعماري الموروث، حيث تشبه مشكلتهم إلى حد كبير مشكلة الأكراد في العراق وسورية وإيران وتركيا¹.

2-الحركات الجهادية:

عرفت دولة مالي مجموعة من الحركات المتمردة التي لعبت دورا بارزا في إشعال نار الأزمة في شمال مالي من جديد لعل أبرزها:

أ-الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA:

أعلن عن تأسيسها في 2010/11/01 في مدينة تمبكتو، وجاء في بيانها التأسيسي أن الحركة "تنظيم سياسي أزوادي يمثل النهج السلمي للوصول إلى الأهداف المشروعة واسترجاع كافة الحقوق التاريخية المغتصبة لأمة الطوارق، كما تتبنى الحركة توجهها تحريرا تسعى من خلاله للاعتراف دولي بكونها ممثلا حقيقيا للشعب الأزوادي، وتتحدث عن قرار أزوادي مغيب منذ 1894 تاريخ وصول القوات الفرنسية إلى الإقليم².

وقد أدمجت في صفوفها حركات تمرد يسيطر عليها متمردون سابقون من الطوارق من أشهرهم "إبراهيم أغ باهنغا" (*)، وحاولت الحركة الجديدة أن تشارك بعض القيادات من العرب والسونغاي والفلان، ولكن قياداتها العسكرية بقيت في يد أحد أبرز زعماء الطوارق هو "محمد أغ ناجم" (**). Mohamed Ag Najem الذي عرف بأنه ضابط سابق في الجيش الليبي وجندي

¹ - مأساة مالي، في: www.ar-islamic.net/article/30383/ (23: 13 , 23/05/2017)

² - الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، موسوعة الجزيرة، في الموقع: www.algazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2015/3/23 (25: 18 , 23/03/2017)

* - إبراهيم أغ باهنغا: هو أحد القادة الثوريين الطوارق الذين قاموا بثورات عديدة ضد مالي، مطالبين بالتنمية لمناطق الطوارق وشمال البلاد (أزواد)، وقد تطورت هذه المطالب مع تعنت مالي في تنفيذ الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الطرفين إلى المطالبة بالاستقلال.

** - محمد أغ ناجم هو عقيد طارقي وقائد أركان جيش الحركة الوطنية لتحرير أزواد، ولد عام 1950، مهنته عسكري، تم تجنيده خلال 20 سنة كموظف في الجيش الليبي ليخد في ليبيا والنشاد، قبل أن يعود إلى مالي للمشاركة في ثورة الطوارق 1990 ليصبح قائد أركان جيش الحركة الوطنية لتحرير أزواد

مخلص للعقيد الراحل معمر القذافي¹.

خلال الفترة ما بين شهر جانفي وأفريل 2012، اجتاحت الحركة بالتنسيق مع جماعات إسلامية أخرى، مناطق شاسعة من الشمال الشرقي والشمال الغربي للبلاد، مثل مدن مينكا وتسالييت على الحدود مع النيجر، ومدينة "ليرة" على الحدود مع موريتانيا، فكان أول هجوم لها في 17 جانفي 2012 بعد عودة المتمردين الطوارق من ليبيا بأشهر.

ب- حركة أنصار الدين:

تعد أكبر الجماعات في شمال مالي وأهمها، إذ يمكن اعتبارها بمثابة حركة طالبان في أفغانستان، لأنها حركة محلية ومعظم مقاتليها من أبناء مالي، تمكنت من بسط سيطرتها بشكل كامل على مدينة تمبكتو الأثرية شمال غرب مالي، وتضم "حركة أنصار الدين" في صفوفها العشرات من المقاتلين الطوارق، العائدين من ليبيا بكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة بالإضافة إلى عناصر أزوادية كانت تقيم هناك.

ويرجع تأسيسها إلى "إياد أغ غالي" الذي يعمل على نشر الشريعة الإسلامية، وتطبيقها على كامل التراب المالي، إذ يرفض بذلك تقسيم البلاد وانفصال الشمال المالي، لكن هذا لم يدم طويلا فقد تراجعت الحركة عن سعيها لفرض الشريعة في كافة أنحاء البلاد لكنها طالبت بتطبيقها في معقلها الوحيد في مدينة "كيدال" شمال البلاد.²

ج- حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا MUJWA:

تعتبر إحدى أهم الحركات الإسلامية المسلحة التي تنشط بالمناطق الشمالية، تأسست

¹- شلغيم عبير، مرجع سابق، ص ص. 26، 28.

²- أحمد عبد الحسين، مرجع سابق، ص ص. 29، 30.

* إياد أغ غالي: زعيم جماعة أنصار الدين الإسلامية في شمال مالي، قاد معارك كونا، التي هاجم فيها جنود ماليين يتدربون على يد عسكريين فرنسيين وأوربيين مخلفا في صفوفهم عددا كبيرا من القتلى، ورغم كل الجدل الذي أثاره هذا الرجل فإن الكثيرين من أبناء جلدته يجمعون على أنه قائد تاريخي في إقليم أزواد ساهم في إطلاق شرارة التمرد في 28 يونيو 1990 عندما هاجم مدينة منيكا، شمال شرقي مالي على رأس الحركة الشعبية لتحرير أزواد التي تأسست سنة 1984.

في أكتوبر 2011، وهي حركة منبثقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، يتولى قيادتها "سلطان ولد بادي" وقد انضم للقاعدة عشرات المقاتلين من أبناء القبائل العربية، في شمال مالي، لتصبح بذلك واجهة للتيار السلفي الجهادي في المجموعة العربية بأزواد. تدعو الحركة إلى الجهاد في غرب إفريقيا، وتتمركز سيطرتها في "غاو" وقد نفذت أولى عملياتها باختطاف ثلاث رهائن غربيين، من جنسيات إسبانية وإيطالية في مخيمات اللاجئين الصحراويين غرب مدينة "تندوف" الجزائرية.¹

وفي ديسمبر 2012 فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على الحركة، وقد أعلنت الحركة في 22 أبريل 2014 وفاة الرهينة الفرنسي عيلبرتو رودريغز.

وأعلنت في جويلية 2014 ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بقيادة زعيمها أبو بكر البغدادي، وقالت في بيان بعنوان "النصرة والازوادية للدولة الإسلامية" تداول مواقع الكترونية قريبة من الجماعات السلفية الجهادية، أن مدينة "غاو" في دولة مالي ولاية من ولايات "الدولة الإسلامية".²

2- الجماعات الجهادية العابرة للحدود:

أ-تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي "AQMI"

تهدف هذه القاعدة لإقامة دولة إسلامية في المغرب العربي، من المغرب حتى ليبيا لذلك فهو التنظيم المسلح الأقدم في المنطقة، والأكثر خبرة، والأقدم في التواصل مع شيوخ القبائل، هناك إذ يرتبط التنظيم الذي يتزعمه أبو مصعب عبد الوودود "عبد المالك دروكدال" بعلاقات متشابكة مع سكان المنطقة من الطوارق والعرب، وقد أرجع Jacques Roussellier هذا التحول في توجه الجماعات السلفية كان بدافع تحقيق مستوى جديد من التأثير وجلب

¹-شليخيم عيبر، مرجع سابق، ص 30.

² حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، في الرابط:

حركة-التوحيد-والجهاد -في-غرب-افريقيا-

www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/2/12
(18/07/2017 , 12 :39)

الانتباه الدولي.

يضم التنظيم العديد من العناصر ومن مختلف الجنسيات أغلبهم جزائريين، بالإضافة لدول أخرى، موريتانيا، ليبيا، تونس، مالي... ويعتمد لتحقيق أهدافه في العمليات الإرهابية على عدة أساليب: العمليات الانتحارية، الاغتيالات، زرع القنابل...ألخ.

يتوزع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على مجموعة من الفصائل لعل أبرزها ما يلي:

- كتيبة الملتمين، وأميرها المختار بالمختار.
 - كتيبة طارق بن زياد، وأميرها عبد الحميد أبو زيد.
 - سرية الفرقان ويقودها الجزائري "جمال عكاشة" المكنى "يحي أبو الهمام"
 - وسرية الأنصار وأميرها عبد الكريم التاركي.⁽¹⁾
- ومن بين الهجومات التي قامت بها الهجوم على منشأة عين أمناس" وقد أشار مسئولون في هيئة الأمم المتحدة أمريكية إلى احتمال كون التنظيم بعد التخطيط لشن هجمات على أهداف غربية⁽²⁾

ب-كتيبة الملتمين:

تعتبر كتيبة الملتمين إحدى أبرز المجموعات المسلحة التابعة لتنظيم القاعدة، من منطقة الصحراء الكبرى، ويقودها "المختار بالمختار"،^(*) الملقب بالأعور وهو احد أبرز قادة تنظيم القاعدة في منطقة الصحراء الكبرى، وأول قائد لمنطقة الصحراء التي تعرف في أدبيات التنظيم بالمنطقة الثامنة أو تورا بورا المغرب الإسلامي، وقد أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية في 18 ديسمبر 2013 على لائحتها السوداء "للمنظمات الإرهابية الأجنبية"

¹-شليخيم عبير، مرجع سابق، ص 32،33

²-أندرو ليويفيتش، تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وحلفاؤه في مالي، في الموقع:

www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/agim-and-it-allies-in-mali
(18/07/2017, 12 :11)

^{*}-المختار بالمختار: اسمه الحقيقي خالد أبو العباس، فقد أحد عينه خلال مشاركته في حرب أفغانستان، في سسن المراهقة، مما جعل البعض يطلقون عليه اسم "الأعور" ولد عام 1972 انضم إلى "المجاهدين" في القتال ضد الحكومة الشيوعية ثم عاد إلى الجزائر حيث انضم إلى "الجماعة الإسلامية المسلحة" التي شنت عدة عمليات ضد الحكومة الجزائرية.

مجموعة الجزائري مختار بالمختار، التي كانت انشقت عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وهاجمت في جانفي 2013 موقع عين أمناس لإنتاج الغاز في الجزائر، وتنشط كتيبة الملتهمين في غاو بأقصى شرق الشمال المالي على القرب من الحدود المالية مع النيجر وبوركينا فاسو ولا يعرف العدد الحقيقي لأفرادها وإن كان يعتقد أنها من أكثر المجموعات التابعة للقاعدة عددا، وأكثرها تسليحا.⁽¹⁾

ج-كتيبة الموقعون بالدم:

أسس هذه الكتيبة المختار بالمختار في مطلع ديسمبر 2012، أشار فيها أن هدفها معاقبة من يشارك أو يخطط للحرب ضد الجماعات الإسلامية المسلحة شمال مالي، وقال بلعور في إعلان تأسيس الكتيبة الجديدة، موجها الخطاب إلى دول المنطقة: "سنرد بكل قوة، وستكون لنا كلمتنا معكم ووعده منا سننازلكم في عقر دياركم وستذوقون حر الجراح في دياركم، وسنتعرض لمصالحكم".

وأتى تشكيل كتيبة "الموقعون بالدم" بعد خلافات حادة بين زعماء تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وأسفرت هذه الخلافات إلى انشقاق "بلعور" عن التنظيم حيث تقول بعض المصادر بأن خالد أبو العباس الملقب بلعور بعث برسالة إلى أمير تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، عبد المالك دوركدال^(*) يبلغه فيها بانفصال كتيبة الملتهمين عن قاعدة المغرب الإسلامي وانسحابها من التنظيم، وكانت الخلافات الناجمة عند عزله من إمارة كتيبة الملتهمين، وهو القرار الذي رفضه المختار بالمختار مؤكدا تمسكه بكتيبته وهذا الخلاف كان بينه وبين قادة التنظيم في الجزائر.⁽²⁾

¹-كتيبة الملتهمين، السكينة، في: www.assakina.com/center/prties/34801.html, 05/07/2017.

(24: 17)

*-عبد المالك دوركدال "زعيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، ولد عام 1970 في قرية "زيان" بولاية البليدة، وتحصل على شهادة البكالوريا شعبة الرياضيات 1989 وفي ديسمبر 1993 التحق رسميا بالنشاط المسلح ونظرا لطبيعة دراسته وكلت اليه مهمة صنع المتفجرات...

²-مالي، "كتيبة الملتهمين" تتسحب من "قاعدة المغرب الإسلامي"، في:

إلى منطقة الساحل، وتحديدًا إلى مالي، ففي جانفي عام 2012، نقلت أسبوعية "لوكانار أنشنيه" الفرنسية عن مصادر استخباراتية فرنسية أن أمير قطر منح مساعدات للجماعات الإرهابية المسلحة التي احتلت شمال مالي، دون أن تذكر طريقة منحها هذه المساعدات، بعدها بشهر وجه سادو ديالو، عمدة مدينة غاو في شمال مالي، اتهامات لقطر بتمويل المتشددين عبر مطاري غاو وتبكتو، وإرسال مساعدات غذائية يوميا مضيفا أن السلطات الفرنسية كانت على علم بذلك.

وفي العام الموالي في 2013، نقلت صحف فرنسية عدة، عن مديرية الاستخبارات العسكرية (DRM) التي تقدم تقاريرها إلى رئيس أركان الجيوش الفرنسية، أن أكثر من حركة في مالي تستفيد من الدعم المالي القطري تحت غطاء جمعيات خيرية وإنسانية تنشط هناك. ومن أبرز من استفاد من هذا الدعم: متمرّدو حركة تحرير أزواد وحركة أنصار الدين، وتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامية التي تتلقى مساعدات مالية كبيرة من قطر.

ومما زاد شكوك عمدة غاو حول طبيعة الدور القطري في شمال مالي، هو الغطاء الإنساني للنشاطات المربية التي كانت تقوم بها جمعية الهلال الأحمر القطري بشمال البلاد، حيث كانت توزع مساعدات لسكان غاو.⁽¹⁾

المغرب:

عاد المغرب إلى أفريقيا تحت غطاء أزمة مالي، حيث دخلت في خط الأزمة منذ لحظة استيلاء الجماعات المسلحة والمتشددة على شمال البلاد، الذي تربطه بالمغرب علاقات تاريخية، ومنه دخل المذهب المالكي إلى هذا البلد الأفريقي الذي تقطنه أغلبية مسلمة الذي كان يعيش قبل الانقلاب انفتاحا ديمقراطيا متميزا، وكانت تامبكتو محطة رئيسية في طريق التجارة المغربية نحو القارة السمراء.

¹- قطر وتمويل الجماعات المتطرفة في دول الساحل، في الموقع:

www.skynewsarabia.com/web/article/956028/-قطر-وتمويل-الجماعات-المتطرفة-دول

(10: 10 , 17/07/2017) الساحل

وساند المغرب منذ الانقلاب العسكري التدخل العسكري الإفريقي، لإنهاء هذه الظاهرة، لكنه لم يبدي استعداد للمشاركة بقوات عسكرية ولم يوضح شكل المساندة التي يمكن أن يقدمها لهذا التدخل.

إلا أنه دعم التدخل الفرنسي العسكري، حيث قالت باريس إن المغرب سمح للطائرات الحربية الفرنسية استخدام أجوائه الجوية، لشن غاراتها على القوات المسيطرة على الشمال أو ما يعرف إقليم أزواد.

ويبرز المسؤولون المغاربة أن مجلس الأمن في قراره رقم 2085 الذي سمح بالتدخل الدولي الإفريقي في مالي، اتخذ بمبادرة مغربية وأن مجلس الأمن أثناء رئاسة المغرب، للمجلس في ديسمبر 2012 أصدر بيان رئاسيا لدعم هذا التدخل.⁽¹⁾

إن اندفاع الجهاديين المغاربة للتدخل في مالي، جعل الأجهزة الأمنية المغربية تولي اهتماما خاصا للوضع في هذا البلد الإفريقي الذاهب نحو دولة فاشلة، بل والاستفادة من سيطرة شركة "اتصالات المغرب" وهي شركة مغربية فرنسية مختلطة، للعب دور مخابراتي بالمنطقة، لتأمين جبهته الأمنية أو المساعدة اللوجستية للقوات المتدخلة، وهو ما أكدته صحيفة "شارلي ابيدوا" الفرنسية.

في حين يعتقد عبد الرحمان مكاي، الخبير المغربي في الشؤون العسكرية والاستراتيجية أن مشاركة المغرب في أزمة مالي ستكون بعدة طرق، من بينها التكفل بإعادة تدريب وتكوين وتسليح الجيش المالي، ثم عبر إقامة مستشفيات ميدانية لما يتوفر عليه المغرب من خبرة في هذا المجال.

¹ - محمود معروف، أزمة مالي... بوابة المغرب للعودة إلى الاتحاد الإفريقي، في الموقع:

<http://www.swissinfo.ch/ara/34955416-العودة-إلى-بوتة-المغرب-للعودة-إلى-أزمة-مالي-بوتة-المغرب-للعودة-إلى-34955416>
(10/07/2017 ; 19 : 17) الاتحاد الإفريقي

في المقابل، حذر مكايي من أي مشاركة ميدانية للمغرب في هذه الحرب، موضحاً أن الجزائر تخترق الشمال المالي منذ استقلال البلد الإفريقي عن فرنسا في أوائل الستينات، وأنها "ظلت تقيم قواعد عسكرية لها فيه، وتعرف جيداً خريطة المجموعات المسلحة وتخرق جلها وبالتالي فإن المغرب قد تسقط في حرب بالوكالة تشنها عليها الجزائر في الصحراء المالية"⁽¹⁾.

فقد كشفت حيثيات المفاوضات التي ترعاها الجزائر بين فرقاء الأزمة في مالي، عن وجود صراع نفوذ بين الجزائر والرباط، تتعدى قضية الصحراء الغربية، ليصل إلى قلب منطقة الساحل، التي باتت في السنوات الأخيرة محط اهتمام القوى العالمية، وكان مبرر السلطات الجزائرية لإبعادها عن المنطقة، كما جاء على لسان مسئول كبير في وزارة الخارجية، هو بعدها عن منطقة الساحل من منطلق أن حدودها الترابية تتوقف عن الحدود الشمالية للصحراء الغربية، في حين تسعى المغرب إلى تسويق طرحها القائم على اعتبار الصحراء الغربية جزء من ترابها.

ولتجاوز عائق بعدها عن المنطقة تسعى الرباط إلى تعزيز تواجدتها من خلال تقوية الروابط مع دول المنطقة، ومع مالي على وجه الخصوص.⁽²⁾

هذا فالمنطقة تعتبر مركز للصراع بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، والصين ومن جهة أخرى المغرب والجزائر فالكل يستغل الوضع الراهن في مالي من أجل تحقيق مصالحه، هذا ما جعل أطراف النزاع تختلف فمنها الداخلية ومنها الخارجية كما تمت الإشارة إليه، فالمنطقة أصبحت بؤرة توتر يهدد فعلاً استقرار منطقة الساحل ويزعزع الأمن فيها.

¹-المرجع نفسه.

²-محمد مسلم، المغرب تبحث عن دور لها في حل أزمة مالي والجزائر تتصدى، في الموقع:

www.echourouk.online.com/ara/articles/21105.html (11/07/2017, 16 :40)

المبحث الثاني: التدخل العسكري الفرنسي في الشمال المالي:

إن التدخل الفرنسي العسكري في مالي لم يكن أول مرة بل جاء بعد عدة تدخلات فمنذ سنة 1960 تدخلت أكثر من أربعين مرة في نزاعات وصراعات إفريقية وأزمات داخلية، حيث كانت تؤيد بعض الأنظمة الديكتاتورية أو التسلطية، أما في بعض الأحيان كانت تؤيد بعض التحولات الديمقراطية، ومصالح فرنسا بإفريقيا هي الدافع وراء كل تدخلاتها، وإن اختلفت في بعض الأحيان منها المعلنة ومنها غير المعلنة.

المطلب الأول: أسباب ومحددات التدخل:

1-محددات التدخل الفرنسي بمالي:

التدخل الفرنسي بمالي يرجع لعدة أسباب ومحددات نوجزها فيما يلي:

1-الأهمية الجيوبوليتيكية لدولة مالي:

مالي دولة إسلامية إفريقية ومستعمرة إفريقية سابقا، حيث تحتل مالي أهمية جيوبوليتيكية متميزة من حيث الموقع، المساحة، والموارد التي تتمتع بها حيث تمتد على مساحة 1.2440792 كلم²، وتقع ضمن ما يعرف بمنطقة الساحل محاطة بمجموعة من الدول موريتانيا، غربا، والجزائر شمالا، وبوريكنافاسو، وغينيا جنوبا، مما يعطيها موقعا استراتيجيا وتنقسم مالي إلى ثلاثة أقاليم طبيعية، الصحاري القاحلة شمالا، والسهول شبه الصحراوية في الوسط بنسبة 65% والأراضي المنبسطة في الجنوب حيث تصل الأراضي الصالحة للزراعة إلى 5.3% فقط، كما تنقسم مالي إلى ثماني مناطق رئيسية وهي: كايس Kayes، كوليكور Kolikore، باماكو Bamako وهي عاصمة مالي، سيكاسو Sikasso، سيغو Segou، موبتي Mopti⁽¹⁾، تومبوكتو Tombactو، غاو Gao، كيدال Kidal، إذن هذه المميزات لمالي خلقت مجموعة من المصالح السياسية والاقتصادية لفرنسا حفزها دائما إلى التدخل للحماية تلك المصالح، والمنظومة التي تتمتع بها في مالي وعلاوة على ذلك فإن

¹ - عبيد شلغيم، مرجع سابق، ص 30.

وجود دولة مالي في العمق الاستراتيجي للدول المغاربية، يحقق لفرنسا قدرا من الأمن والحماية لأهدافها ومصالحها المتنوعة، في تلك الدول بالإضافة إلى مجموعة الدول الفرانكفونية الأخرى المجاورة لمالي، وثم يصبح التدخل في مالي مسألة منطقية ضمن حسابات المصالح المتنوعة للدولة الفرنسية.⁽¹⁾

2- النظام السياسي لدولة مالي:

نظام الحكم في مالي ديمقراطي جمهوري السلطة في يد رئيس المنتخب لمدة خمس سنوات، حيث شهدت البلاد تعاقب خمسة رؤساء منذ الاستقلال سنة 1960 على الترتيب التالي:

- موديبوكايتيا: Modibokaeita 1968-1960
 - موسى تراوري: Moussa Traoré 1991-1968
 - أمادوتوماني توري: Amadou Toumani Touré 1992-1991
 - ألف عمر كوناري: Alpha kanoré 1997-1992
 - أمادوتوماني توري: Amadou Toumani Touré 2007-2002
 - ديانكوندا تراوي: Douncoundé Traoré يقود الحكومة الانتقالية من أفريل 2012.
- والشيء الملفت هو أن القانون المدني الفرنسي هو نظام القانون في مالي، أي مستند منه وفقا للعلاقات المتميزة للدولة الفرنسية، مع الأنظمة الحاكمة في دولة مالي الموالية لها⁽²⁾، ترسخ عقيدة سياسية وأمنية لدى صناع ومتخذي القرارات والسياسات في الحكومة الفرنسية، بأهمية الحفاظ على تلك الأنظمة المشايعة لها ومن ثم فأي تغير كان يمكن أن يؤثر على الواقع السياسي لدولة مالي، وهذا ما يتعارض مع مصالح وأهداف فرنسا في المنطقة، يحتم عليها التحرك والتدخل إن اضطرت بشتى الوسائل والطرق لاستيعاب

¹ - المرجع نفسه، ص31.

² - إيمان هباز، أزمة مالي وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي، 2012-2015، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015-2016)، ص60.

الأوضاع والبحث عن الحلول خوفا من أي تغير الذي سيؤثر بطريقة مباشرة على مصالحها بالمنطقة وهذا ما يحفز تحركها وتدخلها حفاظا على مصالحها ونفوذها. (1)

3-الأهمية الجيو اقتصادية:

بالإضافة إلى ما تزخر به مالي من موقع هام فضلا عن المصالح السياسية الفرنسية في مالي، فإنها تتميز بمجموعة من الموارد الاقتصادية الهامة والتي زادت من أهمية تلك المنطقة. فهي تتمتع بالعديد من المعادن والثروات منها ذهب، أهم المصادر المعدنية للاقتصاد المالي فهي ثالث أكبر منتج للذهب بعد جنوب أفريقيا، و غانا إلى جانب ذلك يتصدر القطاع الزراعي التي يركز عليها الاقتصاد المالي حيث تقدر حوالي (10%) من الناتج الوطني الخام، ويعتمد عليها حوالي 30% من السكان أما بخصوص الثروة الحيوانية فهي تتمركز بالمناطق الشمالية (من مالي)، وبناءا على كل هذه المعطيات (ثروات) التي تتمتع بها مالي كانت نتيجة للتدخل الفرنسي بالمناطق الشمالية من البلاد، وهو ما يمليه ضرورة التعامل الجاد مع الشأن المالي بأقصى درجات الاهتمام حتى ولو بتدخل عسكري كما حدث في مالي 2012. (2)

2-أسباب التدخل الفرنسي بمالي:

لم يكن تدخل فرنسا في مالي مفاجئا إذ أنها كانت أكثر اللاعبين الدوليين انغماسا في الأزمة المالية، منذ اندلاعها 2012 وكانت صاحبة الدور الرئيسي لنقل أزمة مالي إلى النقاش الدولي، وإصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، اعتمدت استراتيجية فرنسا في تعاطي مع الأزمة بمالي وحشد الدعم الدولي

¹-إيمان هباز، مرجع سابق، ص 60.

²- أزمة مالي والتدخل الخارج، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، فيفري 2013، في الموقع:

[http://www.dohinstutue.org/release/ofe68c3a2d/2017 \(06/05/2017, 00:23\)](http://www.dohinstutue.org/release/ofe68c3a2d/2017%20(06/05/2017,%2000:23))

والإقليمي لمساعدة الحكومة المركزية في مالي إضافة إلى اعتمادها على الجهد العسكري لبلدان غرب إفريقيا مع دعمها لوجيستيا، واستشاريا.

وعلى الرغم من تعدد الأهداف وتداخل المصالح الإقليمية بين بلدان غرب إفريقيا ومالي، وجاء هذا التدخل العسكري المباشر الفرنسي لشمال مالي في أعقاب إعلان حالة طوارئ، في مالي بناء على طلب رسمي من الحكومة المالية الأمر الذي برر لفرنسا تدخلها بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة وليس انتقاضا من سيادتها، وبهدف أيضا طرد المجموعات الإسلامية المتطرفة أي أن حرب فرنسا تقع ضمن حرب على الإرهاب، التي أصبحت تعبيرا عالميا وغير محدد، لكنه مبرر مقبول على الصعيد الدولي الأمر الذي خول لفرنسا حق تدخلها بمالي وأضفى شرعيته على هذه العمليات العسكرية، التي قامت بشمال مالي.⁽¹⁾ حيث أعلن الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" أن مالي تواجه اعتداء من عناصر إرهابية قادمة من الشمال يعرف العالم وحشية هذه الجماعات، والأمر الآن يتعلق بأمن دولة صديقة وأمن سكانها أيضا، ولذلك فقد أستجيب لهذه الدعوة فقد شرعت فرنسا في تدخلها بطلب من الحكومة المالية معتمدة على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085^(*) الصادر في 20 ديسمبر 2012 الذي سمح بانتشار قوة دولية لدعم مالي في حربها، لاستعادة الشمال هذا فضلا عن ميزات أخرى أو بالأحرى أسباب خفية وغير معلنة وراء تدخلها وهي:

-الأسباب غير المعلنة للتدخل الفرنسي في مالي:

من الواضح أن أهم أهداف فرنسا من هذه الحملة العسكرية في مالي حماية مصالحها، في منطقة الساحل الإفريقي بالخصوص بمالي، ولم ترغب فرنسا في خسارة تلك المصالح لأية أسباب وهذا التدخل يقف وراءه أسباب ودوافع اقتصادية، إذ تمثل مالي موردا هام

¹-Tarik Ramadan, « Le mali, La France et les extrémistes »

<http://www.tariqramdan.com/spip.php?orticle12693/org.fr> (13/06/2017, 22:00)

*-القرار رقم 2085 بشأن تعزيز الأمن في غرب إفريقيا تشمل عدة فقرات عن الوضع في مالي والقرار 2077 بشأن مالي أكتوبر 2012 والقرار 2085 بشأن الوضع في مالي وإعطاء الحق والشرعية لن تأت التدخل ف * وتشكيل قوة دولية لمحاربة الجماعات الإسلامية الجهادية في شمال مالي.

لليورانيوم والنفط والغاز والذهب، وتخشى فرنسا من أن تحول الجماعات الأصولية في شمال مالي دون الاستثمار الواسع في تلك المنطقة، وكذلك تسعى فرنسا إلى تعزيز وجودها حفاظا على مصالحها الواسعة، في المناطق المجاورة لمالي (النيجر خاصة).

كشفت صحيفة "ليبراسيون الفرنسية" أن فرنسا تخشى على مصالحها من المنافسة التي دخلت للمنطقة، الولايات المتحدة الأمريكية والصين،⁽¹⁾ كما أشارت إلى أن أهم مصالح فرنسا هي استخراج اليورانيوم لتمويل شركة "أودي إف" للكهرباء التي أبرمت مؤخرا اتفاقية مع كندا (Rok-jet)، مع العلم أن هذه الشركة تعتبر ذراعا للمصالح الأمريكية ما يؤكد تخوف فرنسا من أية منافسة، هذا ما يجعلها تلعب دور "شرطي إفريقيا" ويمكن القول أن فرنسا تسعى لربط مستعمراتها السابقة، خاصة بالساحل مع الحفاظ على الديمقراطية الشكلية وما عليها إلا منع أي ظهور لأية عوائق، أو ما يعرف بمنع أي إرهابي في الظهور من جديد وفرنسا تعمل على منع انتقال النزاع لأية مناطق نفوذها، حيث تسعى لحماية نفوذها وتأمين شركاتها الاستثمارية بالمنطقة حيث قال الجنرال "Michel du Peyrat"⁽²⁾ تسعى لحماية مصالحها لخارج أوروبا.

إن تدخل فرنسا كان مدعوما أيضا من طرف دول غرب إفريقيا، التي عجزت للتصدي لهذه الأزمة كما أكد "أولاند" أن قرار التدخل يأتي في نطاق الشرعية الدولية، للاتفاق مع الرئيس المالي "ديونكودا تراوري" كما لقي هذا التدخل الدعم من قبل الدول الإفريقية حيث قرر الرئيس الكوت ديفوار "احسن واتارا" رئيس المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا بعد

¹- خالد حنفي علي، أبعاد وتداعيات التدخل الفرنسي في شمال مالي وتداعياته مع الصحراء، قراءات إفريقية، العدد 2036، (2013-11-11).

²- إراشال مارسدن، أهداف اقتصادية وراء التدخل الفرنسي في مالي، البيان، العدد 13، 2013

التشاور مع نظرائه بتقديم الدعم الفوري إلى الميدان في إطار قوة دولية لدعم مالي ومساعدتها.⁽¹⁾

وقد دعم هذا التدخل عدة أسباب وأبرزها، نجد تعرض المواطنين الفرنسيين المقيمين بمالي إلى اعتداءات واختطافات من قبل تنظيمات إرهابية، الذين يقدر عددهم 7000 ألف مواطن في 2015، تعرض الكثير من الرعايا للاختطافات خاصة ببلدة "كونا" التي يقطن فيها عدد كبير من الفرنسيين وهذه الاختطافات كلها من أجل الحصول على الفدية، وتواصلت عمليات الاختطاف حيث اختطف المهندس الفرنسي "ميشال جيرمانو" Michel Germaneau في 2011 بالنيجر، سارعت فرنسا لإنقاذ كل هذه الرعايا خاصة الذين يعملون في الشركة الفرنسية "Areva" حيث صرح تنظيم القاعدة عن مسؤوليته وراء كل هذه الاعتداءات والاختطافات.

هذه بعض الأسباب المعلنة وراء تدخل فرنسا بشمال مالي بالتالي دعمت هذه الظروف دخول فرنسا الأراضي المالية تحت راية محاربة الإرهاب، باعتباره مسألة تمس جميع الدول، وعبر قرون كانت فرنسا تقدم الدعم للأنظمة السياسية، أحيانا وفي دعم معارضيه أحيانا أخرى، وعليه إن فرنسا تنتظر للمنطقة على أنها منطقة نفوذ جيوسياسية تمارس فيها التأثير من خلال علاقاتها مع الأنظمة أو مع الحركات السياسية.⁽²⁾

ولقد مر التدخل العسكري الفرنسي بمالي ثلاثة مراحل أساسية ومهمة وهي:

-**المرحلة الأولى:** تقوية القوات الحكومية وتقديم الدعم لها من خلال التنظيم والتسليح لغرض وقف زحف القوات أو الجماعات الإرهابية نحو الجنوب.

- **المرحلة الثانية:** تركيز فرنسا على إقليم الأزواد واستعادة المدن الرئيسية، من الإقليم والسيطرة على الممرات الكبرى أو النقاط الرئيسية، حيث أطاحت بأخطر التنظيمات المسلحة

¹- حسين جواد قبسي، الحرب في مالي بوابة التنافس الفرنسي، النهار، العدد 12، 18 فيفري 2013، ص 12.

²- عبد النور بن عنترن التدخل في مالي، نظرة في التدخل الفرنسي، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 08.

الفصل الثالث: التدخل العسكري الفرنسي بمالي والوساطة الدولية خلال الأزمة

وتدمير مخازن السلاح حيث قصفت القوات الفرنسية مواقع الجماعات الإرهابية في مدينة "كيدال".

-**المرحلة الثالثة:** توفير الحماية للعاصمة، لضمان استمرارية عمل مؤسساتها بدعم الحكومة المركزية من طرف فرنسا ودول إفريقية مجاورة (التشاد، بوركينا فاسو) حيث تهدف لحماية مصالحها ومواطنيها.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أهم العمليات العسكرية التي قادتها فرنسا:

خريطة رقم 6: تمثل أهم العمليات العسكرية في مالي



المصدر:

http://www.globalsecurity.org/military/ops/mages/africa_sahel-map2-gif

1-برخان:

استلمت عملية "برخان" المشعل من عمليتي "سرفال" و"ايفرفيه" في كل من مالي

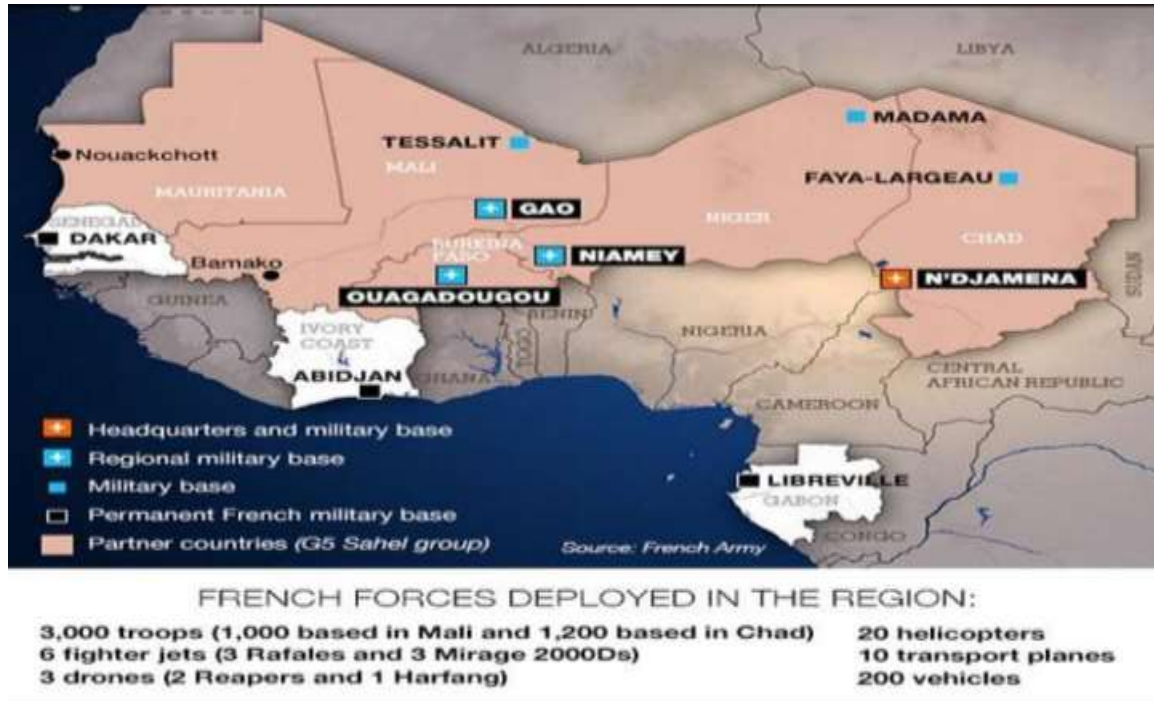
¹ -Ziad Maalouf « Mali/France : lecteur de la guerre à travers le principe de non-contradiction » www.togocouleur.com (20/06/2017, 23 :00)

والتشاد، في الأول من أوت 2014 لتتخذ بعدا إقليميا برزته مصالح فرنسا الاستراتيجية في الساحل الإفريقي والتهديدات التي تواجهها المنطقة، وعلى رأسها محاربة "الإرهاب" وترتكز المقاربة الاستراتيجية لهذه العملية العسكرية التي تغطي خمسة بلدان إفريقية هي بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، والنيجر والتشاد على منطق الشراكة بين هذه البلدان.

وتتضم هذه القوة نحو ثلاثة آلاف وخمسمائة جندي، مكلفين بمطاردة المجموعات الإرهابية الناشطة في الساحل الإفريقي، والموزعين على خمس قواعد متقدمة مؤقتة، وثلاث نقاط دعم دائمة ومواقع أخرى سيما بالعاصمة البوركينية واغادوغو وعطار الموريتانية، وفق وزارة الدفاع الفرنسية.

والى ما تقدم تضاف عشرين مروحية ومائتي مركبة لوجستية، ومائتي مدرعة وست طائرات مقاتلة وثلاث طائرات بدون طيار وعشر طائرات نقل وفقا للمصدر نفسه.⁽¹⁾

خريطة رقم 7: تمثل عمليات برخان



المصدر: <https://www.sasapost.com/wgat-happens-in-the-sahel/>

¹ -The Malian crisis and the challenge of regional security cooperation stability: International Journal of security and Development, 2(2): 2013,18,pp.1-5.

2-سرفال: نشرت هذه القوة العسكرية الفرنسية بطلب من حكومة باماكو لمواجهة تفاقم الأزمة في مالي، إثر الانقلاب العسكري في مارس 2012 في إطار مهمته تقضي بمساعدة قوات الجيش المالي على وقف تقدم الجماعات المسلحة من المنطقة الشمالية للبلاد، وضمان سلامة المدنيين.⁽¹⁾

أعطى التدخل الفرنسي نتائج مهمة على أصعدة سياسية وعسكرية حيث تمكن من خلق جو ملائم لإجراء انتخابات على عموم التراب المالي، أفضت إلى ظهور سلطة قانونية على المستوى التنفيذي والتشريعي⁽²⁾ ومن الأمور المهمة لفهم التدخل العسكري الفرنسي في مالي، ما يتعلق بهيبة فرنسا في إفريقيا.

وخلال الفترة الماضية، مرت السياسة الفرنسية في إفريقيا بمحنة حقيقية، وبدأ أنها لم تستطع الدفاع عن مصالحها أو حماية حلفائها.

وفيما يتعلق بمالي على سبيل المثال، فإن دولا متحالفة مع فرنسا وأنظمة حليفة لها، طلبت أكثر من مرة التدخل الفرنسي أو تأمين فرنسا بتدخل إفريقي بغطاء من مجلس الأمن، ولكن فرنسا لم تقدم على أي خطوة ترضي حلفاءها، وبدأ أنها مترددة ورهينة لمواقف أمريكية تارة وجزائرية تارة أخرى.

ويبدو أن صانع القرار الفرنسي وجد أن التردد وعدم اتخاذ موقف سوف يؤدي إلى خسارتها لمنطقة استراتيجية، وأن مصالحها الاقتصادية ستتضرر، ما دفع فرنسا في النهاية إلى اتخاذ قرار التدخل، الذي جاء كما سبق وقلنا قفزة إلى الأمام.⁽³⁾

¹ - من ايبرفبيه لبرخان... عمليات عسكرية فرنسية بإفريقيا، موسوعة الجزيرة، في الموقع:

www.aljazeera.net/encyclopedia/military (01/05/2017, 23:00)

² - ايمان هباز، مرجع سابق، ص 68.

³ - خالد السرجاني، التدخل العسكري الفرنسي في مالي، البيان، في الموقع:

www.albyan.oe/opinious/articles/2013-01-22-1.188094 (13/07/2017, 20 :15)

ولتصفية المتمردين المتحالفين في تلك الفترة مع التنظيمات المتطرفة حشد الجيش الفرنسي قواته الخاصة المتمركزة في منطقة الساحل الإفريقي، والتابعة لجيوش البر والجو والبحر.

وعقب انتهاء المعارك في أبريل (2014) تم التخفيض تدريجيا في عدد جنود "سرفال" والذين وصلوا إلى أربعة آلاف عسكري تقريبا، لتحل محلها البعثة الأممية التي تحول اسمها من "ميسكا" إلى "مينوسما".

وفي أوت (2014) انتهت "سرفال" التي خلفت بدورها عملية "ايبريفيه" لتفسح المجال لـ "برخان".⁽¹⁾

فمن خلال هذه العمليات كسرفال مثلا تمكنت القوات الفرنسية من وقف تقدم المجموعات المسلحة نحو بماكو، التي كانت مهددة بالسقوط في فترة وجيزة، كما أوضح السيد " Bobacar Biro Dialo " حيث يقول "لولا المساعدة التي منحت من طرف القوات الفرنسية لثم القضاء على دولة مالي، حيث قامت بتحرير كافة مدن الشمال المالي من قبضة تنظيم القاعدة، ولاحقت الجماعات الإسلامية المسلحة، حيث تمكنت عملية "سرفال" من القضاء على حوالي 400 مقاتل واكتشاف 220 طنا من الذخيرة، وتفكيك لمعامل صنع المتفجرات..."⁽²⁾

فهذه العمليات جاء هدفهما نشر الأمن في المنطقة فالتهديد وخطر الحركات المسلحة بالمنطقة لم يتغير حتى بعد ثلاث سنوات، من التدخل العسكري الفرنسي في مالي المعروف بعملية "سيرفال" ولعل أن النجاح الفرنسي في هذه العملية هو إبعاد خطر الجماعات الإرهابية التي كانت تهدد الرأي المالي كله.⁽³⁾

¹ - المرجع السابق www.aljazeera.net/encyclopedia/military

² - Babacar Biro Dialo. 1er conseiller, la crise Malienne, l'Ambassade de Mali, (11 :00), (14/07/2017)

³ - Antoine d'Every, l'opération Serval : à l'épreuve du doute : vrais succès et fausses leçons, laboratoire de recherche sur la défense, 2015,p.21

لكن هذا لم يقض على هذه الحركات، لذلك وسعت فرنسا من خلال عملية برخان دائرة حربها لم تقتصر على شمال مالي فقط، بل الساحل الإفريقي كله.

وبعد كل هذه العمليات وتحقيق بعض النجاحات، دخلت باماكو في مفاوضات تارة في الجزائر وتارة أخرى في واغادوغو بين الحكومة المالية والقوى الانفصالية غير المسلحة والتي تصف نفسها بالجهادية، وقد توجت تلك المفاوضات باتفاق سلام وقع في الجزائر العاصمة، في جوان 2015.⁽¹⁾

كما وضع السيد Bobcar Biro Dialo بأن الإخوان الماليون الذين لا يستطيعون حتى الالتقاء، يتفاوضون ويجدون اتفاقية يؤيدونها معا هنا في الجزائر، هو بالفعل خطوة إلى الأمام، هذا وقد كان أول قرار هو رفع أو إنشاء لجنة مراقبة والذي اتخذ الجزائر كرئيس لها. وفي تصريحات لرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند بعد أيام من بدء العملية، لأنه دافع عنها، أشار فيها إلى الرهائن الفرنسيين الذين تحتجزهم القاعدة في أكثر من بلد، وهو ما عني أن الحرب الحقيقية هي حرب على القاعدة، وليست حربا بالتحريض شمال مالي فقط، أي أن الحرب تهدف إلى الحيلولة دون امتداد نفوذ القاعدة، أكثر مما هو عليه في مناطق شمال إفريقيا والساحل الإفريقي غرب إفريقيا، وهي مناطق متصلة جغرافيا وتتعامل معها الجماعات الموالية للقاعدة باعتبارها كيانا واحدا.

وهذا يعني أن التدخل العسكري الفرنسي يمكن أن يكون فحا وقعت فيه فرنسا، إذا تحولت العمليات إلى "حرب صحراء" كما يتوقع خبراء إستراتيجيون، وهي لذلك بدأت تستدعي لكي تحل محلها قوات إفريقية تفهم طبيعة المنطقة جغرافيا وطوبوغرافيا، أكثر من القوات الفرنسية.⁽²⁾

هذا وكذا أوضح هذه الفكرة السيد حسني عبيدي، في لقاء له على قناة الجزيرة في

¹-خالد السرجانين، مرجع سابق.

²- نفس المرجع.

برنامج ما وراء الخبر حيث صرح أن فرنسا الآن مقتنعة بأن التدخل من خلال ضربات جوية لن يؤدي إلى نتيجة إيجابية، كما كانت تتمناه منذ البداية وأنه لابد من تدخل عسكري سواء بري أو بطلب مساعدات إقليمية ومساعدات دولية، لكن السؤال الذي يطرح هل فرنسا لديها القدرة على الاستمرار، حيث يعتقد السيد حسني عبيدي أن التدخل الفرنسي العسكري لا يمكن أن يطول وفي إطار هذا التردد الأوربي اللوجستي أو مادية لم تصل إلى حد المساعدة العسكرية وباريس تتيقن أخيرا بأن كذلك القوات

الإفريقية ليست بتلك القدرة التي يمكن فعلا بأن تقوم بالمقابل للدور الفرنسي في المنطقة، ويرى أيضا الحسين ولد مدو أن من أسباب رفض فرنسا التدخل في السابق في قضية مالي هو في الحقيقة أن الفرنسيون كانوا يعرفون بأن إقامتهم في مالي ستطول وبأن الضرائب التي ستجبر عن هذه الحرب ستكون باهظة. وهذا وقد حدث ما توقعه السيدان لفرنسا اليوم ومن خلال قرار اتخذه الرئيس الحالي ماكرون يريد الانسحاب وإبعاد قواعده العسكرية من المنطقة ذلك خوفا من الخسائر التي قد تتجم عن هذا الصراع نظرا للأموال الباهظة التي تنفق فيها. (1)

المطلب الثالث: تداعيات أزمة مالي على منطقة الساحل:

تواجه المنطقة المغاربية في دوائرها الجيوسياسية المختلفة، تحديات أمنية مختلفة تتمثل في كل من الجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتشار الأمراض، هذه الأزمات الأمنية المهددة لمنطقة الساحل أعادت النظر في مبادئ ومفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية.

إن الترابط المتنامي بين شبكات التهريب بجميع أنواعها الإرهابية، يخلق فضاءات للفوضى بمنطقة الساحل والصحراء، حيث أضحت تواجد هذه المجموعات يمتد من المواجهة

¹ - فيروز زيان، حسن عبيد، الحسين ولد مدو، تداعيات التدخل العسكري الغربي في مالي، ما وراء الخبر:

www.aljazeera.net/programs/ (20/07/2017 ; 20 :04)

الأطلسية إلى القرن الإفريقي، بما يشكل تهديدا جوهريا للمنطقة برمتها.⁽¹⁾

كل هذا خلق تداعيات أمنية واقتصادية وسياسية والتي نبينها كما يلي:

• تداعيات أمنية:

استغلال نشوب أزمة أزواد من طرف تنظيم القاعدة وسعيه نحو إقامة ملاذ آمن في جبال أدرار ايفوغاس، الحصينة وإرادته تكثيف نشاطاته المعهودة ضمن المغرب العربي والساحل الصحراوي وبلدان جنوب الصحراء⁽²⁾، يبدو أن عدم الاستقرار في مالي أفسح المجال أمام المهربين للتحرك بحرية أكبر، في بلد متورط في الشبكات الإقليمية والعالمية للإتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والأشخاص، ويرتبط على وجه الخصوص بتهريب المهاجرين في ليبيا والجزائر والمغرب، فبلدان شمال إفريقيا تعاني الآن من تحديات ديمغرافية بسبب الأزمة في مالي، فقد تدفق الملايين عبر الحدود وأصبح العشرات منهم لاجئين في البلدان المجاورة، ومنها الجزائر وموريتانيا.

كما تسببت أزمة مالي في تفويض الأمن داخل بعض الدول في شمال إفريقيا، عبر إحداث تشويش في الاستراتيجيات الوطنية، وزيادة التشنجات الداخلية، فالجزائر مثلا، وبعدما سعت جاهدة طوال سنوات لتفادي الوجود الضريبي المباشر عند حدودها الجنوبية، وأشرفت على مختلف أشكال التعاون الإقليمي، وعملت على إقصاء منافسيها في شمال إفريقيا ومنعهم من التدخل، حيث تسير الأمور الآن في الاتجاه المعاكس، فبسبب الأزمة في مالي، حلقت الطائرات فوق الأراضي الجزائرية، وتتمركز القوات الفرنسية مقربة من الحدود.⁽³⁾

¹- محمد ولد فاضل، أزمة مالي وتداعيات على منطقة الساحل والصحراء، الحوار المتمدن، ع(4127) (2013/06/18)، بدون صفحة.

²- محمد أمين ولد الكتاب، التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي، الصحراء ميديا، من الرابط: www.saharamedias.net/ التداعيات-الأمنية-و-الإنسانية-لأزمة-شمال-مالي-على-الصعيد (05/07/2017, 17:06)

³- بنجامين تيكلز، مالي وتداعياتها الإقليمية، من الرابط: <http://carnegieendowment.org/soda/?fe=52019&lang=ar> (05/07/2017, 18 :40)

• التداعيات الاقتصادية:

لاشك أن ما يقوم به تنظيم القاعدة من أعمال تخريبية في منطقة الساحل سيكون حليفاً بأن يلحق أضراراً جسيمة في اقتصاديات البلدان المغاربية، إذ أنه سيستهدف ضرب ما قد تصل إليه يده من منشآت وبنى تحتية اقتصادية، وسيسعى من خلال خطف الرهائن إلى القضاء على السياحة وأعمال التنقيب والاستكشاف في المنطقة، وسيعمل على الحيلولة بكل الوسائل المتاحة في البلدان المغاربية من خلال تهديد وجودهم وعرقلة أنشطتهم وتخريب ما يقيمونه، هناك من منشآت وآليات إنتاج، ولا ريب في ذلك أن أنه لم يتم التصدي له، أن يعكس سلبيات على وتيرة النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، والتكنولوجي والعلمي في البلدان المغاربية، وسيعيق بالتالي مسيرتها نحو الحداثة والتمدن.⁽¹⁾

• التداعيات السياسية:

بات واضحاً أن تنظيم القاعدة يبذل قصارى جهده في هدم أسس الديمقراطية في البلدان المغاربية والساحل، ذلك من خلال الوقوف في وجه إقامة مؤسسات مدنية ديمقراطية كما أنه سيسعى بواسطة ما يتوفر عليه من وسائل وأجهزة وآليات، إلى إضعاف وتمزيق الحكومات التي أفرزتها الثورات في تونس ومصر وليبيا، عبر صناديق الاقتراع وهو يرمي من ذلك إلى إفشال الإسلام المعتدل، ومنعه من التمدن عن أنظمة ديمقراطية تقبل الانفتاح والتعددية وتكرس العدالة والمساواة، وفصل السلطات وعلوية القانون ومؤسسة الحياة العامة، ذلك تمهيداً منه لإقامة نظام تيوقراطي لا مجال فيه للحريات الأساسية والتعددية السياسية والفكرية، علماً أن هذه الأهداف تتقاطع مع إرادة بعض القوى المهيمنة عالمياً، في عرقلة التحول الديمقراطي السلمي والتنمية الاقتصادية المستدامة، والرقى الحضاري في المنطقة المغاربية بل وفي الوطن العربي.

وفي سياق متصل تجدر الإشارة إلى تناقضات المجتمعات الناشطة في المنطقة بسبب انتماءاتها القبلية المختلفة وتوجهاتها السياسية المتصادمة، فإنه من المتوقع أن تتشب صراعات وتحدث مواجهات بين بعض هذه المجموعات قد تتطور إلى نزاعات بينية حادة

¹-محمد أمين ولد الكتاب، مرجع سابق.

وحتى إلى حروب أهلية دامية، من شأنها أن تدخل المنطقة في دوامة عنف وخيمة العواقب على السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، ومن هذا المنظور قد أضحي لازما على البلدان المغاربية والساحلية وبلدان إفريقيا وجنوب الصحراء وشركاءها من البلدان الغربية، التي تحرص على توفير الأمن في هذا المجال الجغرافي، أن تضافر جهودها لبلورة استراتيجية ملائمة للوقوف في وجه تنفيذ مخطط تنظيمك القاعدة في هذا الفضاء.⁽¹⁾

تداعيات أزمة مالي ما بعد التدخل العسكري الدولي

أدت العمليات العسكرية الواسعة في مالي إلى انسحاب وتراجع التنظيمات المسلحة الى عمق الصحراء، في دول الجوار لغرض تقليل الخسائر وربما إعادة تنظيم الصفوف، حيث قامت كل مجموعة بالتمركز في المنطقة التي تساندها وتقوم تلك الجماعات بالتحرك أفقيا على امتداد الصحراء الكبرى، من الحدود الموريتانية وحتى غرب السودان ومن جنوب الجزائر حتى نيجيريا.

• التداعيات:

1. تحول المنطقة إلى بؤرة لاستقطاب التطرف.
2. تحول المنطقة إلى منطقة صراع دولي بحجة الحرب على الإرهاب.
3. تزايد أعداد المهاجرين والنازحين من مناطق التوتر وانتشارهم بالدول الإقليمية.
4. تحول المنطقة إلى بؤرة تجارة السلاح خاصة من شرق أوروبا.
5. ضرب الاستقرار بالمنطقة عبر تحالف التطرف مع الجريمة (مهربي المخدرات).⁽²⁾

¹ - المرجع نفسه.

² - Crime & trafficking in the SS region trends & routes, in :

www.peacean.org/uphooops/libya-crime.trafficking-in-the-ss-region-enhancing-yoperational-yland-yoorder-ysecurity-ycooperation-y.pdf

المبحث الثالث: الجهود الإقليمية والدولية لتسوية الأزمة في مالي:

منذ بداية التمرد في مالي بداية التسعينات لها أثر بارز على دول الجوار، خاصة الجزائر وبحكم الحدود المشتركة مع الإقليم أزواد التي تصل إلى 1300 كلم، وحيث يمكن اعتبار كل ما يحدث في مالي هو تهديد لأمنها الدافع ولوجودها واعتباراتها الإقليم وخوف من انتقال العدوى للجزائر، أكدت في هذا السياق على ضرورة تكريس الدبلوماسية الجزائرية ومختلف جهودها في محاولة لاحتواء الأزمة بالطرق السلمية والمفاوضات بين أطراف النزاع.

المطلب الأول: جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة:

منذ اندلاع الأزمة في مالي جانفي 2012 قامت الجزائر التي كانت دائما الراعي الحصري لجميع اتفاقيات السلام، السابقة بدعوى طرفي النزاع لوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة، حيث سعت إلى وقف تزود الجيش المالي بالسلاح، إن الجزائر تتعامل بقلق إزاء الأزمة والوضع الشديد في مالي وكانت الاستراتيجية الجزائرية لتسوية الوضع الراهن بمالي، على إجماع الأطراف الدولية وعلى رأسها فرنسا، فحسب الخبراء تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى إيجاد الحلول وفق خطة عمل مدروسة، تقوم على أساس الحل السلمي والسياسي والداخلي دون تدخل أجنبي فبالنسبة لها التدخل الأجنبي مهما كان هو تهديد لأمنها واستقرارها، والجزائر لا تقبل أي مساس بالوحدة الترابية لدولة مالي. (1)

وتركز الوساطة الجزائرية على الحوار المباشر مع جمع الأطراف الفاعلة في الأزمة وهذا ما جسده في زيارة رئيس الحكومة المالية إلى الجزائر، واستقبال الوفود الإفريقية لدول الجوار ما يؤكد ضرورة الحل السلمي للأزمة من المنظور الجزائري.

¹-محمد دخوش، "الدور الريادي في تسوية النزاعات الداخلية في مالي"، الرائد، ع. (7259)، (20 أوت 2013).

وتعتبر منطقة الساحل الأفريقي بمنزلة الحزام الأمني الوطني الجنوبي للجزائر، لما تشكله من عمق جيواستراتيجي وتهديد أمني للاستقرار القومي، وهي تعتبر قضية حيوية وجوهرية بالنسبة للجزائر وهذا راجع للمميزات التي تزخر بها، ما يرتبط أساساً بهشاشة وفشل الأنظمة الحاكمة في هذه الدول، وما يرتبط أيضاً بشساعة الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية، وما يصعب على الجزائر ضبط وحماية الحدود والتحكم في كل الأحداث التي تؤثر عليها وفي كل هذه الأحداث انتهجت الجزائر ثلاثة مسارات لمحاولة وقف تداعيات الأزمة وهي:

• **المسار السياسي:** هذا من خلال عقد لقاءات دراسية لوسائل تكفل بمطالب سكان المناطق الحدودية، التي يغلب عليها عنصر الطوارق وهي المنطقة الرئيسية في القضية وهو العنصر العرقي نفسه للمتمردين في شمال مالي.

• **المسار الأمني:** يهدف إلى منع تسلسل الجماعات الجهادية نحو ترابها بفعل العملية العسكرية التي تهدف شمال مالي.

• **المسار الثالث:** عبارة عن دعوى تقادي تبعيات الفكر المتطرف، جاءت الوساطة الجزائرية في تلك الفترة بقيادة رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة".⁽¹⁾

كدليل على اهتمام الجزائر الكبير بالدائرة الإفريقية بالعموم والأقلية الازوادية بالخصوص، وقد سعت الجزائر إلى تأكيد واحترام الوحدة الترابية لمالي وعدم التدخل في شؤونها،⁽²⁾ ويمكن القول بأن الجزائر تستعمل كل أوراقها تسعى من خلالها لإيجاد حل لإدارة الأزمة، فهي تملك أقوى جيش بالمنطقة وكما تلعب الدبلوماسية الدور الإيجابي الذي أثبتته في السابق بين الأطراف المتنازعة في مالي، فالجزائر تملك قدرة على تأثير القوى الفاعلة

¹-مقاربة الجزائر لحل أزمة مالي في:

<http://www.elbilad.nt/archives/597> (05/07/2017, 18 :16)

²- عربي بومدين، "أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية"، الدور المتمدن، في:

<http://www.ahwar.org/debat/show-art.asp?aid=329943> (05/08/2017, 20 :00)

في مالي بحكم قدرة التأثير السياسي والاقتصادي وحتى الثقافي والاجتماعي، لكن الإدارة السياسية وحدها تستطيع التعبئة الوطنية وتوجيهها لخدمة مصالح الأمن حيث يرى الرئيس الحالي الجديد "إبراهيم أبو كيتا" "أن الجزائر بلد محوري ذو ثقل بالمنطقة ونأمل أن تساعدنا" إلا أنه بعد سيطرة الجهاديين الإسلاميين على شمال مالي تغير الموقف الرسمي للجزائر اتجاه دعم وتقوية الحكومة المركزية في "تومبوكتو" التي تعتبرها الجزائر عدوان حقيقي على دولة مالي.⁽¹⁾

وموقف الجزائر إزاء الأزمة كان موقف بارز وظاهر وهو محاولة لإنهاء النزاع من خلال عقد عدة اتفاقيات نذكر منها:

1- اتفاقية تمناست الأولى: مشكلة الطوارق تزداد تعقيدا حيث وضعت من بين أولويات الرئيس المالي "موسى تراوري" حيث خلفت تلك التمردات خسائر كبيرة لدولة مالي في كل المجالات أي انتشرت بفعل تلك التمردات ظاهرة الإرهاب وقد عقدت هذه القمة بين الحكومة المالية وجبهة تحرير الأزواد في تمناست وتم التوقيع عليها حيث نصت على مجموعة النقاط وهي:

- وقف المواجهات وإطلاق النار بين الطرفين المتنازعين.⁽²⁾
 - انسحاب القوات العسكرية المالية من مدينة "كيدال".
 - تخصيص جزء من الميزانية الدولية لتحقيق التنمية بإقليم الأزواد.
- لكن فشلت هذه الاتفاقية ولم تحترم البنود المتفق عليها وهذا ظهر في الانقلاب العسكري الذي قام به "توماني توري" ضد "تراوري" سنة 1991.

¹-محمد دخوش، مرجع سابق. بدون صفحة

²-عبير شلغيم، مرجع سابق، ص 21.

2- اتفاقية تمناست الثاني:

لم تهدأ المواجهات بين الطوارق والحكومة المالية واستمرت معها الأوضاع السيئة والمزرية في البلاد خاصة في إقليم الشمال وهكذا عقدت اتفاقية ثانية بشرط تخلي طوارق على فكرة الاستقلال والانفصال عقدت في سنة 1992 وسميت بالمعاهدة الوطنية وتنص على:

- حصول إقليم الشمال على الاستقلال في إطار اللامركزية الإدارية
 - تقديم التنمية لإقليم الشمال.
 - إدماج الطوارق واعتبارهم مواطنين ماليين يتمتعون بكل الحقوق والامتيازات.
- لكن كغيرها فشلت وكانت للجزائر مبادرات أخرى لتسوية هذا النزاع في 2007 التي وقعت بالجزائر تنص على إحلال السلام في مالي وفي المنطقة وكذا في 2008 الذي جاء بمبادرة لخلق نوع من الثقة بين الطرفين في ظل أجواء مشحونة بين حكومة مالي وحركة تحرير الأزواد⁽¹⁾ وهكذا كل ما كانت تعقد اتفاقية كانت تفشل لعدة اعتبارات أبرزها عدم احترام الطرفين للاتفاقيات وتظهر سياسة الجزائر من خلال مبدأ عدم إقصاء الدول للأطراف وجمعهم على طاولة حوار يناقش فيه كل أمور التي تهم النزاع القائم منذ زمن طويل.
- وفي خضم الفوضى العارمة بين مالي وحركة تحرير الأزواد التقى ممثلو هذه الحركات من أجل إطلاق الحوار وإنهاء الأزمة متعددة الأبعاد التي تؤثر بالجزائر بصفة مباشرة ومرت الوساطة الجزائرية في الفترة الأخيرة بمراحل مهمة وهي:

- في 16 جويلية 2014 عقد اجتماع لدعم الحوار المالي من أجل تسوية النزاع عقد بالجزائر بمشاركة كل من الجزائر، مالي، النيجر وبوركينا فاسو والتشاد والمنظمة الاقتصادية لغرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي

¹-مهدي مريم، الدبلوماسية الجزائرية ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013)، ص75.

بهدف هذه الاتفاقية المصادق عليها في 24 جويلية 2014 إلى التوصل إلى اتفاق سلام شامل ومستديم يفضي إلى حل نهائي للأزمة بين "باماكو" والطرف الازوادي على طاولة المفاوضات ثلاث نقاط تتعلق ب:

- الاعتراف المتبادل بين الحركات الازوادية والحكومة المالية بشأن الوحدة الترابية.
- مشاركة الطوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية.
- مكافحة الإرهاب وتنمية مناطق الشمال بمالي.⁽¹⁾

• بدأت الجولة الثانية في مفاوضات بن الطرفين الرئيسيين للنزاع برعاية الجزائر وقد نجحت الجزائر في هذه المرحلة في تنفيذ صفقة تبادل الأسرى بين الحركات الازوادية المتمردة في شمال مالي والحكومة المركزية حيث اطلقت على سراح 45 شخص بين المدنيين والعسكريين والحكومة المركزية مقابل تحرير 42 شخص من عناصر الحكومة الازوادية.⁽²⁾

• وفي سنة 2015 تم التوقيع على اتفاقية المصالحة في مالي يضم كل من الحكومة المالية والحركات السياسية العسكرية لشمال مالي، وفريق الوساطة الدولية تحت قيادة الجزائر وقعت تنسيقية الحوار في 20 جوان 2015 بـ "باماكو" بحضور "رمطان لعمامرة" ممثل الجزائر التي قادت الوساطة الدولية في المفاوضات بن أطراف النزاع الماليين.

• إن اهتمام الجزائر بما يجري في المنطقة راجع لكون هذه الأخيرة تتأثر بصفة مباشرة بما يحدث خاصة بمالي وما يترتب عنه من تهديدات امنية تضرب بعمق استقرار الجزائر خاصة بعد التدخل العسكري الفرنسي في أراضي مالي إذ يمكن لهذا الوضع بأن

¹- قط سمير، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات، مركز الديمقراطي العربي للدراسات

الاستراتيجية والسياسية، 2017. بدون صفحة

²- مهدي مريم، مرجع سابق، ص 76.

يحول الجزائر إلى باكستان جديدة فالجزائر تمارس استراتيجية الحذر وإبعاد التأثيرات لكن سرعان ما انعكس دور الجزائر في الأزمة على وضعها خاصة أزمة احتجاز الرهائن في منشأة الغاز "بعين أمناس" من قبل مجموعات إسلامية ذات انتماءات قاعدية ولقد رحبت الجزائر بالاتفاق المبرم بجوان الماضي وعبرت عن ارتياحها العميق حيث اعتبرته الجزائر أمل في انطلاق مسار مفتوح اتجاه حوار شامل يسمح للشعب المالي بتجاوز الوضع الصعب الذي تتخبط به، إن الجزائر تعمل بمبدأ عدم تدخل في شؤون الداخلية واحترام السيادة وتتعارض بشدة مع الحلول القوية أي تستعمل فيها التدخل العسكري المباشر كما كان الحال مع التدخل الفرنسي لكن من الملاحظ أن الجزائر لم تعارض هذا التدخل ولم تصرح به لفرنسا بل عملت بدورها الدبلوماسية في السيطرة على الوضع وهذا لعدة اعتبارات قد ذكرت وفرنسا أيضا لم تعارض عمل الجزائر خاصة مع مجيء الرئيس الفرنسي الحالي "ماكرون" أي قرر العمل بالتنسيق مع الجزائر أو بالركوب ما تدعوا إليه الجزائر من إيجاد واستعمال الحلول التفاوضية السلمية حيث نلاحظ أن فرنسا قد غيرت من سياستها في مالي وهذا ظهر بعد سحب كل قواتها في المنطقة، حيث اعترفت فرنسا بدور الجزائر المهم في المنطقة ووجوب وضع الثقة في العمل مع الجزائر.⁽¹⁾

المطلب الثاني: الجهود الإقليمية والدولية لحل الأزمة في مالي:

1- جهود المنظمة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الأكواس) في حل أزمة مالي:

قررت الأكواس في 12 أبريل 2012 تعليق عضوية مالي وفرض عقوبات اقتصادية عليها وفرض حصر اقتصادي يشمل غلق جمع الحدود لدول الجوار من دول الأعضاء بالجماعة، قامت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا بإعطاء الموافقة في قمتها الاستثنائية في "أبوجا" 2012 عندما تأزم الوضع حيث وافقت عليه بصورة نهائية بإرسال قوات تابعة

¹ - وكالة الأنباء للجزائر، لفرقاء الماليون سيفتحون صفحة جديدة في تاريخ بلدهم من خلال التوقيع على اتفاق سلام

والمصالحة، في: <http://www.aps.dz/ar/mond/15114> (06/08/2017, 22 :00)

لها قوامها 3300 جندي لمساعدة القوات الحكومية في استعادة السيطرة على البلاد ووقف زحف المتمردين للجنوب.

حيث اعتبرت الإكواس أن هذا هو الحل الأساسي لتسوية هذا النزاع ومعظم هؤلاء الجنود كانوا من: نيجيريا، النيجر، بوكينا فاسو، مع إمكانية مشاركة دول وقوات غير إفريقية، ولقد طالبت من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الموافقة على إرسال هذه القوات مستندة إلى الفصل السابع الذي يجبر التدخل حيث حددت هذه العملية لمدة عام واحد بعد الاتفاق مع حكومة مالي، حضرت الأكواس لهذه العملية عبر مراحل مهمة وهي:

- إرسال القوات إلى العاصمة باماكو من أجل تقوية الحكومة الانتقالية.
- ثم مساعدة تنظيم الجيش وقيادة الجيش الوطني.
- ثم المرحلة الثالثة والأخيرة فتشمل إرسال قوات هجومية مشتركة بين الجانبين لاستعادة الشمال.(1)

استمرت جهود الأكواس في التنسيق بين الدول الأعضاء بها وبين جهات أخرى كالاتحاد الأفريقي والملاحظ أن فرنسا من الدول التي تحرص على تدخل الأكواس بمالي، رحبت كذلك بقرار مجلس الأمن رقم 2071 في أكتوبر 2012 المتعلق بنشر قوات الأكواس بشمال مالي بحدود 45 يوم لوضع خطة في هذا الشأن واتخذت خطوات إيجابية في المشاركة وتقديم الدعم المنسق للجهود التحضيرية طبقاً لما هو في القرار، وعند بدأ قوات فرنسا بالعمليات العسكرية شاركتها الأكواس بجنودها حيث سهلت الحل العسكري والسعي إلى قيام حرب سريعة من شأنها طرد المسلحين واستعادة الشمال والسيطرة على أراضيها (مالي).

إن هذا التدخل للإكواس قد أثار مجموعة من الإشكاليات حول مدى فعالية الأكواس في عمليات التسوية في ظل شناعة الرقعة الجغرافية لمالي والشمال خاصة و(انتشار

¹ - بدر حسين الشافعي، إشكاليات التدخل العسكري في شمال مالي، في:

<http://www.siyass.org.eg> (06/08/2017 ; 22 :00)

جماعات إرهابية مختلفة) الأمر الذي صعب من مهمة تدخل العسكري لفرنسا والأكواس جاء ليهمش ويصد دور الدبلوماسية الجزائرية التي تقتصر على الدور السلمي والأمني.

إن دور الأكواس لا يمكنه وقف تدفقات السلاح والمقاتلين من ليبيا مروراً بالجزائر أو من شمال النيجر وبالتالي لا يمكن للأكواس نفي دور الجزائر في هذه الأزمة من خلال الوساطة التي تسعى لإيجاد حلول لها.⁽¹⁾

حيث أعرب المجلس العسكري في مالي في "أوغادوغو" ماي 2012 عن استعداد هذا الأخير للحوار والنجاح في إيجاد السبيل الكفيل في الخروج من الأزمة جاءت هذه المبادرة بتكليف هذه المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ايكواس) وأعلنت أن المهم هو إنقاذ الحوار وتشاور بن الطرفين والبحث عن حلول.

عقد اجتماع في 24 أبريل 2012 حيث رفضوا كل من الانتقاليين الماليين السابقين ورئيس بوركينا فاسو قرارات اتخذها رؤساء الدول المجموعة الاقتصادية حول إرسال جنود إلى مالي بعد انقلاب 22 مارس 2012 إلى غاية إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، هددت الأكواس بعقوبات على أي فرد أو مجموعة تسعى لإرباك العمليات الانتقالية وأدانت بشدة المواجهات التي اندلعت ليلة 30 أبريل 2012 في "باماكو" بين المجلس العسكري وجنود مواليين للنظام السابق حاولوا تنفيذ انقلاب عسكري وقد جددت الأكواس دعوتها للحكومة المالية إلى تكريس نفسها للمسؤولية الجمهورية المتمثلة في حماية أراضي البلاد وأمن مواطنيها.

إن لا يمكن للأكواس احتواء الوضع بمالي بمفردها فهي تفتقر للخبرة بحكم مجال نشاطها الاقتصادي وضعف إمكانياتها فلا بد من هذا التنسيق كع مجموعات أخرى مع كل من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وبهذا تبقى هذه الأطراف الساعية لإيجاد واحتواء الأزمة

¹-المرجع نفسه.

تبحث عن استراتيجيات ترضي الطرفين المتنازعين.⁽¹⁾

2- جهود الاتحاد الإفريقي في حل أزمة مالي:

إن بنية الاتحاد الإفريقي مع قضايا تسوية تضمنت تحويلين رئيسيين في منهج التعامل مع قضايا النزاعات في إفريقيا وهما:

- إقرار حق الاتحاد في التدخل في شؤون الداخلية للدول الأعضاء، حيث تنص المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد على مبدأ حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو وفي شؤونها طبقاً لما يقرره مؤتمر الاتحاد وعملاً بالمادة الرابعة من ميثاق التأسيس للاتحاد حيث لها أحقية التدخل في الظروف الصعبة المتمثلة في: جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، يؤكد القانون التأسيسي المذكور على مبدأ آخر وهو حق الدول الأعضاء فيطلب التدخل في هذا الاتحاد لإعادة السلام والأمن فيها.

- إنشاء آلية جديدة تتكفل بتسوية النزاعات الإفريقية وتتمثل في مجلس السلم والأمن الإفريقي الذي أعلنت عن إنشائه في قمة الاتحاد الإفريقي الأول⁽²⁾ ومن هنا تدخل الاتحاد الإفريقي في هذه الأزمة حيث رفض عن إعلان الاستقلال من قبل مجموعة المتمردين في شمال مالي وهذا في أديس أبابا 2012 الذي أعلنت عنه الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (استقلال الأزواد) حيث اعتبرت الاتحاد الإفريقي دون أي قيمة ولا يمكن الاعتراف به، كما أعرب مجلس الأمم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي عن إرادته في الدعم الفعال للوساطة التي تقوم بها بعض الدول في البحث عن حل للوضع السيئة لمالي، وجدد الالتزام كذلك بالوحدة الوطنية وسلامة أراضي دولة مالي ورغبتها في بذل جهود كثيرة لاستعادة سلطة جمهورية مالي على كافة أراضيها ووضع حد للهجمات التي تقوم بها⁽³⁾

¹- إدريس لكرين، أحداث مالي، بين خطورة الوضع وتعدد المواقف، معهد العربية الدارسات، على : <http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studis/> (08/08/2017 , 23 :33)

²- عادل مساوين مواقف دولية من الأزمة شمال مالي، ندوة المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة، 2013، ص 1-8.

³- محمود أبو العنين، "الاتحاد الإفريقي وإمكانيات إحلال السلام والأمن في القارة"، (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، ط1، 2001)، ص 208.

الجماعات المسلحة الإرهابية في شمال مالي وطلب من كل شركاء الاتحاد دعم موقف المبتدئ للترقية موقف موحد للمجتمع الدولي حول هذه القضية حيث عقدت ندوة في أديس أبابا يومي 29 و 30 جانفي 2012 بالعمل الوثيق مع أصحاب المصلحة بالمجموعات المسلحة المتورطة في هجمات شمال مالي كما أدان الاتحاد الإفريقي تلك الهجمات والانقلاب العسكري الذي ألحق ضررا بالغاً بالشرعية الدستورية حيث اعتبرت انتكاسة لمالي وللقارة ككل من خلال الأعمال الوحشية المرتكبة ضد سكان المدنيين كما جدد رئيس المفوضية التأكيد على الدعم الكامل للاتحاد الإفريقي التي تبذلها مجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا واتخاذ تدابير لحماية دولة مالي ويرى رئيس المفوضية للاتحاد الإفريقي جون بينغ أن الاتحاد الإفريقي لا يمكنه معالجة المشكلات التي تواجه دول الساحل خصوصا مالي من دون اللجوء إلى العمل المركزي حيث شاهدت مالي أوضاع صعبة الانقلابات، تهديدات وجرائم مختلفة ومتنوعة.⁽¹⁾

3- جهود منظمة الأمم المتحدة حول النزاع في مالي:

دعت منظمة الأمم المتحدة^(*) إزاء تسوية النزاع بمالي إلى انتهاج لغة الحوار لحل مشكلة الطوارق وإحلال السلام في منطقة الساحل الإفريقي التي تعم بالفوضى ودعمت المنظمة اقتراح الرئيس "توماني توري" 2012 لزعماء غرب ووسط الساحل الإفريقي وموريتانيا، مالي، النيجر، وبوركينا فاسو، الجزائر، ليبيا، للبحث في سبيل حل مشكلة الطوارق، حيث عبرت منظمة الأمم المتحدة على دعمها الكامل لهذا القرار ومحاولة إيجاد الحل المناسب والتحدي لكل التهديدات الأخرى التي تتمثل في تهريب بكل أنواعه، وكذا تجارة المخدرات وغيرها من الجرائم.

¹-الاتحاد الإفريقي يطالب الانقلابيين بإعادة الرئيس إلى المحكمة في:

<http://www.parapers.com> (08/08/2017, 22 :04)

^{*}-الأمم المتحدة: منظمة عالمية تضم جميع دول العالم المستقلة، تأسست بتاريخ 24 أكتوبر 1945 بمدينة سان فرانسيسكو بأمريكا وهي مبنية على أجهزة رئيسية وهي: مجلس الأمن، الجمعية العامة، مجلس الوصاية، الأمانة العامة، محكمة العدل الدولي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

• أهم قرارات منظمة الأمم المتحدة حول تمرد الأخير للطوارق 2012

أدلى مجلس الأمن ببيان رئاسي حول الوضع الإنساني السيئ بمالي ودعوة أطراف النزاع حول السماح بالمساعدات الإنسانية للوصول للمتضررين

- إدانة الهجمات المسلحة التي قام بها المجموعات المتمردة في شال مالي ودعت كذلك إلى تقادي أعمال العنف والبحث في إيجاد حلول سلمية أبرزها الحوار السياسي.

- عقد مجلس الأمن التابع للمنظمة الأمم المتحدة جلسة طارئة في قضية الانقلاب العسكري ضد الرئيس "أما دو توماني توري" في 22 مارس 2012 وعبر عن دعوته إلى بذل الجهود لإعادة العمل للنظام الدستوري، كما طالبت من المتمردين الذين سيطروا على السلطة ضمان أمن الشخصيات المالية والمعتقلين في السجون.(1)

وأكدت منظمة العفو الدولية أن شمال مالي خاصة مدينة كيدال وتومبوكتو شهدت أعمال نهب وفوضى وفساد، حيث قالت أن الأغذية والأدوية التي كانت لدى الهيئات الإنسانية تعرضت للنهب حيث يواجهون سكان مالي نقص حاد في الطعام والدواء قد تسبب في حالات وفاة كثيرة، كما أفادت منظمة أن أغلب السكان تعرضوا لختف واغتصاب وعنف في مدينتي غاو، وتومبوكتو والوضع يتدهور باستمرار في مالي، وأعربت المنظمة عن قلقها من التجاوزات لإسلاميين الذين سيطروا على المنطقة، وخصوصا مقاتلي أنصار الدين، كما أبدى مجلس الأمن عن اهتمامه بالأمن والوضع الإنساني في المنطقة حيث منح للوكالات الإنسانية المشروعية للتدخل وحث جميع الأطراف والجهات بتسهيل المساعدات وطلب المجتمع الدولي بحركية أكثر فعالية من أجل تجسيد العمليات الإنسانية.(2)

¹- الأمم المتحدة تحذر من خطر المجاعة على الشعب ودولة مالي في:

<http://arabic.rr.com/news.all.needdprotect.civilians> (09/08/2017, 10 :14)

²- إيدابير أحمد، التعددية الأثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، شهادة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012)، ص 174.

خلاصة الفصل:

أخيرا يمكن القول أن الصراع في مالي قديم جدا بسبب التفاوت والاختلاف الاقتصادي والاجتماعي في مالي ما أدى إلى خلق صراع حاد وكبير أين عجزت على مواجهة الوضع الصعب في التعامل مع الجماعات المتطرفة إلا بالاستعانة بفرنسا، وكذا أطراف أخرى ساعية لتحقيق الأمن والاستقرار في ظل الإستراتيجية الفرنسية في الحرب على الإرهاب في إطار الشرعية الدولية، لكن ذلك كان للحفاظ على مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، حيث انعكس التدخل الفرنسي في مالي بالسلب على دول الجوار خاصة الجزائر التي تعمل بمبدأ الحل السلمي لإحلال الأمن في مالي.

خاتمة

وفي الختام يمكننا القول أن بالرغم من كون القارة الإفريقية قارة غنية بالموارد والثروات التي كان من الممكن أن تكون بها قوة اقتصادية كبيرة، لم تعرف استغلالها وذلك يعود لمختلف الأسباب التي يعتبر الأثر الاستعماري سببا رئيسيا للأوضاع السيئة التي تسود القارة، حيث استغلته الدول الكبرى تحت غطاء نشر الأمن والسلم فيها خاصة منطقة الساحل التي تشهد تنافسا كبيرا لبسط نفوذها في القارة كونها مكان استراتيجي بالغ الأهمية حتى وإن كان يعرف العديد من التهديدات والتحديات، هذا ما جعل فرنسا تعمل بآليات مختلفة محاولة الحفاظ على نفوذها في المنطقة علما أنها تشهد منافسة شديدة بين قوتين كبيرتين الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة الصين ما جعلها تزيد من جهودها لكي تحافظ على مصدر مصالحها، ذلك بالتدخل في مالي ومحاولة القضاء على الإرهاب الذي عاد بالسلب على دول الجوار كالاغتداء على منشأة الغاز بتقننورين بالجزائر، ذلك فوسيلة الحرب ضد تلك الجماعات لم تجدي نفعا بل أزمة الوضع لذا اتخذت الجزائر المفاوضة مبدأ من مبادئها والحل السلمي كوسيلة لحل النزاع تماشيا مع مبادئ سياستها الخارجية على عكس الأطراف الأخرى التي تؤيد الحل العسكري، فمن خلال دراستنا للموضوع لاحظنا أن الدول الكبرى لا تعمل حقا على نشر الأمن والسلم وقيم الديمقراطية فيها ذلك للحفاظ على مصالحها وقوتها في المنطقة.

فمن خلال دراسة موضوع "أثر النفوذ الفرنسي في إفريقيا على استقرار منطقة الساحل الإفريقي، مالي نموذجا" توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات نوجزها فيما يلي:

1- إفريقيا قارة حظيت باهتمام خاص من قبل الاستعمار الأوربي والفرنسي خاصة، لما تزخر به من ثروات طبيعية هامة، ما جعلها قبلة لمختلف الحملات الاستعمارية، التي أثرت بدورها عليها وانعكست على وضعها الأمني والاقتصادي والاجتماعي، حيث تصنف من بين أكبر بؤر التوتر والصراعات التي يشهدها العالم.

2-تعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة ذات أهمية استراتيجية بارزة وهذا يعود لموقعها الهام (الجغرافي) إضافة إلى الموارد المعدنية التي تتمتع بها (النفط، الغاز، الذهب) ما جعلها محطة اهتمام الأجنبي (الدول الكبرى) والتنافس الدولي على هذه المنطقة يتزايد لبسط النفوذ وضمان المصالح خاصة الاقتصادية منها، وبالرغم من هذا الثراء إلا أن منطقة الساحل الإفريقي تشهد تغيرات أمنية خطيرة، ونزاعات حادة وكبيرة، وهذا عائد أساسا لفشل بناء دولة وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها.

3-هذه المعطيات سهلت وسمحت للدول الكبرى في التدخل في الشؤون الداخلية لدول الساحل الإفريقي خاصة فرنسا التي استغلت ضعف هذه الأخيرة لبسط نفوذها واسترجاع مستعمراتها القديمة واستغلالها.

4-يعد الوضع الأمني الذي آلت إليه منطقة الساحل الإفريقي بما فيه أزمة مالي التي جرت أحداثه بين الحكومة المالية والطوارق الذين همشوا وجردوا من جميع حقوقهم وفشل المفاوضات بين الأطراف لمحاولة إدارة الأزمة وزيادة خطر الجماعات الإرهابية بالتالي المصالح الفرنسية مهددة ومعرضة للخطر في مالي بالخصوص في منطقة الساحل، وجاء طلب الحكومة المالية بضرورة تدخل فرنسا بشكل سريع في إطار الشرعية الأممية قرار 2085 من ميثاق الأمم المتحدة، ومن جهة أخرى يعد هذا التدخل خطوة رئيسية وفعالة على المنطقة التي تعتبرها فرنسا مركز نفوذ خاص بها تحت راية التدخل من أجل محاربة الإرهاب، وخطر انتشاره إلى دول الجوار، لكن في الحقيقة أن الهدف تدخل العسكري الفرنسي ما هو إلا حماية للمصالح الاقتصادية الفرنسية في المنطقة في ظل التنافس الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية والصين.

بالإضافة إلى كل هذا فإن الوضع الأمني بمالي انعكس على دول الجوار خاصة الجزائر فمالي هي امتداد لحدودها بالتالي تتأثر بكل ما يجري فيها من أحداث، وهذا ما جعلها تتوسط لحل الأزمة وتأخذ بعاتقها ملف الطوارق خوفا من انتشار العدوى

إلى حدودها، والعمل على حل القضية بطرق سلمية وإحلال السلام داخل أراضي مالي وعدم تأييد الحل العسكري أو التدخلات المباشرة بمالي. فهل سيتحقق الأمن والسلم في القارة الإفريقية أم أنها ستعرف أزمات أخرى [اسم الحرب ضد الإرهاب والخفايا تبقى المصالح؟ وإلى أي مدى ستبقى الأوضاع في القارة غير مستقرة فاتحة المجال للتدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية لهذه الأخيرة؟

الملاحق

ملحق رقم 1: خريطة تبين الدول المستعمرة من قبل فرنسا في إفريقيا



المصدر: <https://www.googlz.dz/search?q>

ملحق رقم 2: خريطة تمثل دول الساحل الإفريقي



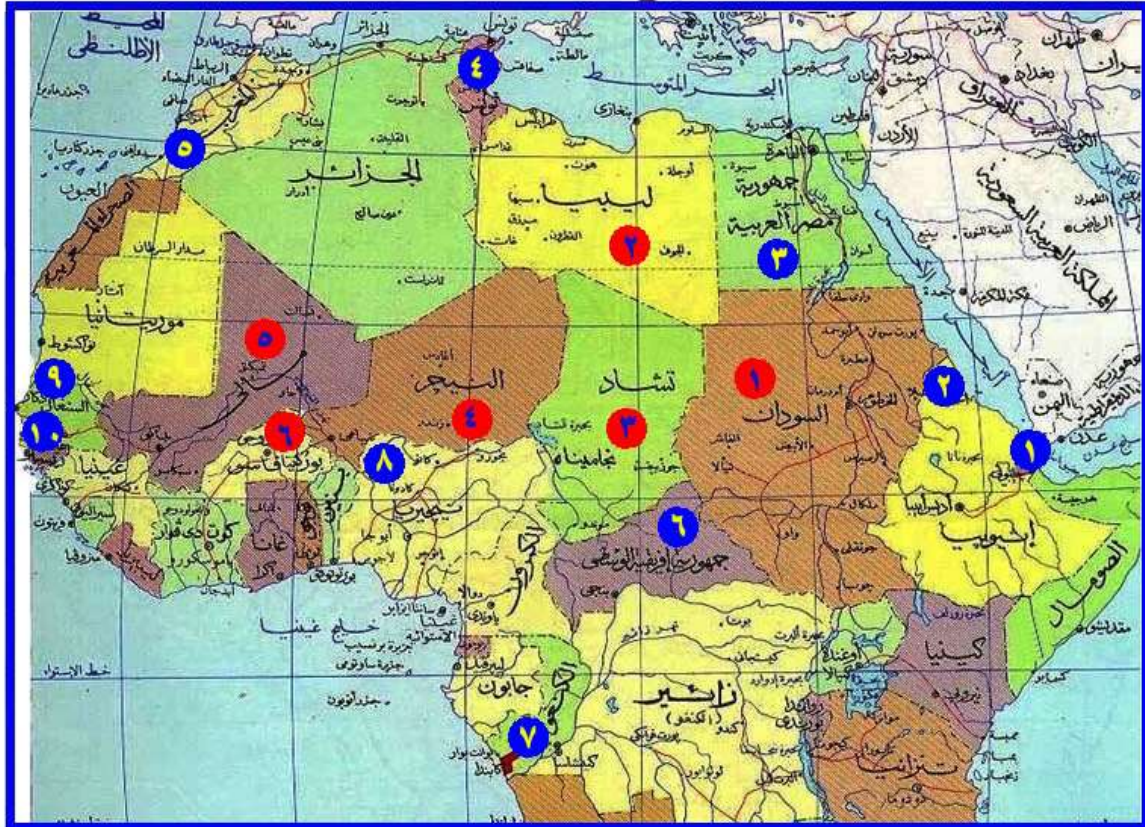
المصدر: <https://www.slideshare.net/121/ss-14202281>

ملحق رقم 3: خريطة تبين دول الإكواس



المصدر: <https://athantablackstar.com/2013/10//18a-union-of-west-africa-states-could-benefit-all-black-people/>

ملحق رقم 4: خريطة توضح تجمع دول الساحل



الدول المؤسسة: ١- السودان، ٢- ليبيا، ٣- تشاد، ٤- النيجر، ٥- مالي، ٦- بوركينا فاسو
الدول الأعضاء الحاليين: ١- جيبوتي، ٢- إريتريا، ٣- مصر، ٤- تونس، ٥- المغرب، ٦- أفريقيا الوسطى
٧- الكونغو الديمقراطية، ٨- نيجيريا، ٩- السنغال، ١٠- جامبيا.

المصدر :

www.moqatel.com/openshare/behoth/monzmat3/dewal-sahe/map01.jpg-cvt.htm

ملحق رقم 5: خريطة رقم 6: تمثل الأوضاع السائدة في مالي



المصدر: <http://revfact.blogspot.com/2012/04/blog-post-13.html>

ملحق رقم 6: خريطة تبين انتشار الطوارق في الساحل



المصدر:

http://www.globalsecurity.org/military/ops/mages/africa_sahel-map2-gif

قائمة المراجع

أولاً-المراجع باللغة العربية:

1-المعاجم والموسوعات:

1. الموسوعة السياسية. المؤسسة للدراسات والنشر، ط3، ج2، 1990.
2. علوب، عبد الوهاب. معجم المصطلحات السياسية، الناشر: المركز القومي للترجمة، ط1، 2011.
3. عبد الفتاح عبد الكافي، إسماعيل، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، المكتبة الإلكترونية: www.Kotobarabia.com، 2005، مادة العلوم السياسية.

2-الكتب:

1. أبو العينين، محمود، الاتحاد الإفريقي وإمكانيات إحلال السلام والأمن في القارة. القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، ط1، 2001.
2. الزبيدي، وليد، السياسية الفرانكفونية والوطن العربي. دار أسامة للنشر ولتوزيع، ط1، 2010.
3. الغربي، أحمد طاهر، دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية. الكويت: مركز دراسات الخليج، الجزيرة العربية، ط1، 2013.
4. المحيشي، عبد القادر مصطفى، جغرافية القارة الافريقية وجزرها. دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 2000.
5. بوبوش، محمد، "الأمن في منطقة الساحل والصحراء. المملكة الأردنية: دار الخليج، ط1، 2017.
6. بورتشل، سكوت وآخرون، نظرات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2014.
7. ساقليقي، فاسليف ج.، موجز تاريخ إفريقيا، ترجمة أمين الشريف. القاهرة: دار الطباعة الحديثة، 1969.
8. عبد الحسين، أحمد، يوميات الثورة المصرية يناير 2011. قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2011.

9. عبد الحميد، سامي، قانون المنظمات الدولية للأمم المتحدة. بيروت: دار المطبوعات الجامعية، ط1997، 8
 10. عبد المطلب، الحسن محمد، تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والموضوعية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.
 11. عبد، الجواد شويق فاروق وآخرون، الموسوعة الإفريقية الجغرافيا. معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1998.
 12. فيصل رشيد، تركي، ما بعد الثورة العربية والربيع العربي ومخاض التحول الديمقراطي. بيروت: بيان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 2013.
 13. مجذوب، محمود، التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة. لبنان: منشورات الحلبي، ط1، 2007
 14. محمد صالح، أبو قاسم، وآخرون، جغرافية العالم، ليبيا: مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2015.
 15. مصعب، محمود جميل، تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
 16. مصلوح، كريم، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا. مركز الإمارات والدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبو ضبي العربية، ط1، 2014.
 17. موسى، علي، محمد الحماسي، جغرافية القارات. بيروت: دار الفكر المعاصر، 1997.
 18. وليم، توردوف وآخرون، الحكم والسياسة في إفريقي. ترجمة: كاظم هاشم نعمة طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، ط1، 2004.
- 3- الدوريات (المجلات والجرائد)
1. زلماط حياة، "التحديات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء"، "جريدة الصحراء تايمز"، 2012.
 2. علاق جميلة. «استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء»، "مجلة العلوم الاجتماعية"، ع 334، 2014.

3. بومدين عربي. «أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي»، «قراءات إفريقية»، ع28، أبريل 2016.
4. حور عبد العالي. «التحديات الجيو سياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي»، «شؤون العربية»، ع169، 2017.
5. مكرم النهدي أحمد. «موقع قارة إفريقيا الاستراتيجي. . . لمحة تعريفية»، «قراءات إفريقية»، العدد 06، سبتمبر 2010.
6. بومدين عربي. «أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي»، «قراءات إفريقية»، ع28، أبريل 2016.
7. عبد الشافعي عصام. «معضلة الأمن في الساحل والصحراء: الأسباب ولواجهة»، «مجلة سياسة الدولية»، العدد 195، القاهرة، 2014.
8. رجب محمد. «التدخل الفرنسي في غرب إفريقيا، محاربة الإرهاب لمصالح». «العرب». العدد 9790، 7 جانفي 2015.
9. رأفت إجلال. «السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء»، «السياسة الدولية»، العدد 145، يوليو 2012.
10. أبو الفضل محمد. «الأبعاد الإقليمية لانقلاب مالي»، «مجلة السياسة الدولية»، ع105، 1991.
11. حنفي علي خالد. «أبعاد وتداعيات التدخل الفرنسي في شمال مالي وتداعياته مع الصحراء»، «قراءات إفريقية»، العدد 2036، 11-11-2013.
12. مارسدن إراشال. «أهداف اقتصادية وراء التدخل الفرنسي في مالي»، «البيان»، العدد 13، 2013.
13. قبسي حسين جواد. «الحرب في مالي بوابة التنافس الفرنسي»، «النهار»، العدد 12، 18 فيفري 2013.
14. ولد فاضل محمد. «أزمة مالي وتداعيات على منطقة الساحل والصحراء»، «الحوار المتمدن»، ع4127، 18/06/2013.
15. دخوش محمد. «الدور الريادي في تسوية النزاعات الداخلية في مالي»، «الرائد»، ع7256، 20 أوت 2013.

4-الملتقيات والمؤتمرات:

1. برقوق محند. «الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية»، العالم الاستراتيجي للجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد7، نوفمبر 2008.
2. بن عنترن عبد النور. «التدخل في مالي، نظرة في التدخل الفرنسي»، "مركز الجزيرة للدراسات"، 2013.
3. شلغيم عبير، التدخل الفرنسي بمالي، البعد النيوكولونيالي اتجاه إفريقيا، المركز العربي للأبحاث والدراسات 2015.
4. قط سمير. «السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات»، "مركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية"، 2017.
5. مساوين عادل. «مواقف دولية من الأزمة شمال مالي، ندوة المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة»، "مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة"، 2013
6. ملتقى دولي. «التحديات الأمنية للدول المغاربة في ضوء التطورات الراهنة»، جامعة قاصدي مرباح، 28-29 فيفري 2013.

5-المذكرات الجامعية:

1. عبد اللطيف عبد الوهاب، طارق سعد الدين، تحرير التجارة الخارجية وأثره على الأداء الاقتصادي في دول الإكواس منذ عام 1995: نيجريا دراسة حالة، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه من قسم السياسة والاقتصاد، (جامعة القاهرة: قشم السياسة والاقتصاد، 2012)، ص10-11.
2. أحمد، ايدابير، التعددية الأثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، شهادة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012.
3. منافي، فريال، الترتيبات الأمنية في الساحل وانعكاساته على الأمن في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم السياسية، جامعة بسكرة 2010-2011.

4. براهيم، مريم، التعاون الأمني الأمريكي للجزائر في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة الغربية، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012.
5. منافي، فريال، الترتيبات الأمنية في الساحل وانعكاساته على الأمن في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم السياسية، جامعة بسكرة 2010-2011.
6. براهيم، مريم، التعاون الأمني الأمريكي للجزائر في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة الغربية، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012.
7. بخوش، سامي، دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا نموذج منظمة الإكواس في ليبيريا وكوت ديفوار، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012.
8. عبير، شلغيم، التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية، 2013-2014.
9. مريم، مهدي، الدبلوماسية الجزائرية ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013.
1. هباز، إيمان، أزمة مالي وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي، 2012-2015، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015-2016.
2. دليلة، غدير، الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي دراسة حالة (مالي)، مذكرة ماستر غير منشورة جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.
3. سمير، قط، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا ما بعد الحرب الباردة قطاع النفط نموذج، مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007-2008.

المواقع الإلكترونية:

الموقع الفلكي والجغرافي لقارة إفريقيا في:

<https://sites.google.com/site/www.sarasaso1011com/almwq-alfil-walijghafy->

[loparte-afryqya](https://sites.google.com/site/www.sarasaso1011com/almwq-alfil-walijghafy-) (12/01/ 2017, 19 :20)

علاء الدين، إفريقيا ثروات بلا حدود في:

<https://www.sasapost.com/amazing-resources-in-Africa> (01/03/2017,

20 :30)

الحضارات القديمة، في:

www.Kwcivilisation.blogspot.com/2013/12/blog-post:2319-

[html?m=1\(04/04/Rom\)](http://www.Kwcivilisation.blogspot.com/2013/12/blog-post:2319-) (06/03/2017, 18 :00)

www.montada-echouroukonline.com/showthread.php?t=48158 (06/03/2017,

19 :40)

السيد شبانة أمين ، الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص - التداعيات - سبل المعالجة في:

www.qiratafrican.com/home/new/

[التداعيات-سبل-المواجهة](http://www.qiratafrican.com/home/new/)

(09/04/2017, 17 :00)

إفريقيا في تعاظم حدّة النزاعات الإثنية والسعي وتطبيق الديمقراطية على الموقع:

www.maspoltiques.com/ar/oindex.php/ar/2016-29-15-07-09/751-20-1701-

[19-12-2956](http://www.maspoltiques.com/ar/oindex.php/ar/2016-29-15-07-09/751-20-1701-)

(09/04/2017, 20 :00)

حمدي عبد الرحمن حسن، المستقبل، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا أسباب وأنماط وآفاق وآثار الحروب الأهلية"، في:

www.aludah.net.word.muslims10/61932 (08/04/2017, 22 :00)

زين العابدين أحمد، التحديات الهجرة الغير الشرعية في إفريقيا، الموقع:

www.masress.com/ahrammassai/22339/ (11/04/27, 19 :06).

سياسات التنافس الدولي في إفريقيا، في:

www.qiraatafrican.com/home/new/

[إفريقيا-الدولي-في](http://www.qiraatafrican.com/home/new/) (13/04/2017, 18 :45)

قائمة المراجع

- هلول نسيم، المبادرة العسكرية الأمريكية في إفريقيا في:
<https://dspace.univ-ourgla.dz/bitstueresn/1234567/> (04/04/2017, 22 :00)
- تراني خالد ، الانتشار العسكري في إفريقيا دوافع ورهانات في:
www.sudress.com/sudanile/12323/ (11/04/2017, 20 :20)
- السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا الفرص التحديات، في:
www.africateneus.net (22/03/2017, 13 :00)
- مهواوي هارون، شراكة الصين في إفريقيا، في:
www.studies.Aljazeera.net/on/Reports/2013/042013430nn (01/04/2017, 23:00).
- محمد صالح مجيد، تساؤلات عن تراجع النفوذ الفرنسي في القارة السمراء، "الصين تبتلع إفريقيا"، من الموقع:
www.maghress.com/alalam/9819 (14/02/2017, 17 :00).
- منطقة الساحل في إطار التوازن مقال نشر في الموقع التالي:
<https://tsaisali.wordpress.com/2015/08/29/> (44/04/2017 8 :30)
- سعد الدين، أسماء "دول الساحل الإفريقي (18/04/2017, 17:00)
www.almssal.com/post/330585.
- الساحل الإفريقي...مراة تعكس تنوع القارة السمراء في:
www.aljazera.net/encyclopedia/citiesandnegions/ (18/04/2017, 18:40)
- منطقة الساحل الإفريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية: التنافس الفرنسي، الأمريكي نموذجاً، في:
<https://tsaidoli.wordpress.com/2015/0829/-إطار-الإفريقي-في-إطار-التوازن> (19/04/2017, 19 :54)
- صدى الفاتح، دولة ما بعد الاستعمار، صحيفة القس العربي، من الموقع:
www.rawabetcenter.com/archives/3917 (19/04/2017; 22 :28)
- محمد عاشور مهدي، مستقبل التكامل في إفريقيا: قراءات في ضوء الدوافع والوقائع والتحديات، قراءات إفريقية في:
<http://www.qiratafria.com> (12/05/2017 ; 15 :20)

قائمة المراجع

- السيد سماح ، التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن في إفريقيا على:
<http://www.sis.gov.org/ar/story.aspx=3467> (16, 2017/05/12h30)
- لوبار زكرياء، "جماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ecwas في:
<http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram> (2017/05/2518 ,h20).
- الحرب في مالي/ موسوعو مقاتل على الموقع :
<https://www.almoqatil.com> (25/05/2017, 12h00)
- السيد شبانه أيمن ، مالي دولة طوارق في:
<http://www.digital.ahram.eg> (/ 2017/05/25, 22h20)
- محمد هبه علي، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا على:
<http://www.damsuniversity.edu.sy> (20, 2017/05/28h30).
- سامي السيد أحمد، التكامل الإقليمي الإفريقي...خبرة الماضي والآفاق المستقبلية في:
www.acseg.or/39227/ (06/05/2017, 22 :30)
- معروف محمود ، وزراء خارجية تجمع دول الساحل والصحراء: يقررون إعادة هيكلة منظماتهم لإزالة آثار مؤسسها القذافي، في:
www.alqudsalarabi.info/index-asp?name=data%sc2012%co6-12%qpt960.htm
(08/05/2017 , 15 :30)
- تجمع الساحل والصحراء في ثوب جديد...فرص وتحديات، في:
www.akhbarak.net/news/2013/02/13/2095386/1344807/ (08/05/2017 ; 19 :15)
- الاتحاد الإفريقي على الموقع:
www.aldjazeera.net/spcialfiles/pages/43cf419-d347-475 (18/05/2017 ; 10 :30)
- السياسة الفرنسية في جنوب الصحراء في:
<http://www.politics.dz.com/threads/alisais.alfisnéfi-afriqia.3107> (01/03/2017;
20 :30)
- فادي قدرى أبو بكر، إفريقيا بين الاطماع وتطبيقات المستقبل، في:
www.monstop.org/content/16874/ (22/05/2017 22:26)

قائمة المراجع

- إبراهيم الهواري، ماذا يحدث في الساحل الإفريقي؟ في:
<http://www.sesopost.com/what-happens-in-the-sahel/> (15/09/2017, 19:23)
- حسين الزاوي، "فرنسا والرهانات الدفاعية"، في:
<https://cfrigatenus.net/node/15242> (20/04/2017, 12:00)
- عبير في، السياسة الفرنسية، اتجاه إفريقيا من منظور تاريخي على
<http://www.elsayi.com.ort1-detail.aspx.id> (20/04/2017, 15:25)
- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، قسم الدراسات الإفريقية، في:
www.politics-dz.com/threads/alsias.alfrinsi.fe-afriqia.3107 (24/04/2017;
20:00)
- علاقات فرنسا بإفريقيا منذ انتهاء الحرب لباردة، موسوعة مقاتل الصحراء على الموقع:
www.almoqatel.com (22/04/2017 ; 20:00)
- رابح لونيسي، الصحراء الكبرى في الاستراتيجيات الدولية، في:
www.ahewar.org/debt/show.art-asp?aid=540717 (25/05/2017)
- فادي قدرى أبو بكر، إفريقيا بين الاطماع الفرنسية وتطلعات المستقبل، في:
www.noonpost.org/content/16874 (20/05/2017)
- رابح لونيسي، الصحراء الكبرى في الاستراتيجيات الدولية، في:
www.ahewar.org/debt/show.art-asp?aid=540717 (25/05/2017)
- السيد ولد إياه، حرب شمال مالي: الخلفيات والآفاق، على:
<http://www.aqlame.com/article//065.html/> (2017-05-30, 20:22)
- أبو بكر، الحرب في مالي في:
<http://heus.bank.net/cached-version.aspx?id=osc330514/> (30/05/2017, 20:30)
- بدر حسن الشافعي، التدخل المؤجل: الأبعاد الداخلية والإقليمية لأزمة مالي في:
www.digitalhram.org/articles.aspx.serial=1187045 (20/06/2017, 22:23)
- عبير شلغيم، **التدخل الفرنسي بمالي**، البعد النيوكولونيالي اتجاه إفريقيا، المركز العربي
للأبحاث والدراسات 2015.
- رأفت إجلال، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة السياسة الدولية في:
<http://www.digitalhram.otg-egy/article.aspx/serial=22019700ied=26>
(2017-06-05, 13:30).

قائمة المراجع

- أزمة مالي والتدخل الخارجي، المركز العربي للدراسات السياسية 'فيفري 2015) في:
(06/06/2017, <http://www.dohainstitute.org/release/aje68ca3d7c.48cf-acad>
(24: 14)
- قطر وتمويل الجماعات المتطرفة في دول الساحل، من الرابط:
www.skynewsarabia.com/web/article/956028/
قطر وتمويل الجماعات المتطرفة-
دول-الساحل(10: 10 , 17/07/2017)
- محمود معروف، أزمة مالي...بوابة المغرب للعودة إلى الاتحاد الإفريقي، من الرابط:
<http://www.swissinfo.ch/ara/34955416>
بوابة-المغرب-للعودة-إلى-الاتحاد-الإفريقي (17: 19 ; 10/07/2017)
- محمد مسلم، المغرب تبحث عن دور لها في حل أزمة مالي والجزائر تتصدى، على الرابط:
www.echourouk.online.com/ara/articles/21105.html
(40: 16 , 11/07/2017)
- خالد السرجانين، التدخل العسكري الفرنسي في مالي، البيان:
www.albyan.oe/opinious/articles/2013-01-22-1.188094
(15: 20 , 13/07/2017)
- BabacarBiroDialo.1er conseiller, la crise Malienne, l'Ambassade de Mali,
(14/07/2017), (11: 00)
- فيروز زيانبي، حسن عبيد، الحسين ولد مدو، تداعيات التدخل العسكري الغربي في مالي، ما
وراء الخبر:
- (20/07/2017 ; www.aljazeera.net/programs/
(04: 20)
- محمد أمين ولد الكتاب، التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد
المغاربي، الصحراء ميديا، من الرابط:
www.saharamedias.net/
التداعيات-الأمنية-و-الإنسانية-لأزمة-شمال-مالي-على-
الصعيد(06: 17 , 05/07/2017)
- بنجامين تيكلز، مالي وتداعياتها الإقليمية، من الرابط:
<http://carnegieendowment.org/soda/?fe=52019&lang=ar>
(40: 18 , 05/07/2017)
- عربي بومدين، "أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية"، الدور المتمدن، في:
<http://www.ahwar.org/debat/show-art.asp?aid=329943>
(00: 20 , 05/08/2017)

قائمة المراجع

بدر حسين الشافعي، إشكاليات التدخل العسكري في شمال مالي، في:

<http://www.siyass.org.eg> (06/08/2017 ; 22 :00)

إدريس لكرين، أحداث مالي، بين خطورة الوضع وتعدد المواقف، معهد العربية الدارسات،
على :

<http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studis/> (08/08/2017 , 23 :33)

الاتحاد الإفريقي يطالب الانقلابيين بإعادة الرئيس إلى المحكمة في:

<http://www.parapers.com> (08/08/2017, 22 :04)

فهرس المحتويات

قائمة أهم المختصرات

مقدمة أ.

الفصل الأول

جيواستراتيجية قارة إفريقيا واستراتيجيات الدول الكبرى للسيطرة عليها

تمهيد 13

المبحث الأول: الأهمية الجغرافية والإستراتيجية لقارة إفريقيا 14

المطلب الأول: الأهمية التاريخية وإبراز النفوذ الفرنسي 14

المطلب الثاني: الأهمية الجغرافية والاستراتيجية 20

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لإفريقيا 23

المبحث الثاني: أثر الاستعمار في إفريقيا بعد الاستقلال: 27

المطلب الأول: الأزمات الإثنية 27

المطلب الثاني: الحروب الأهلية 32

المبحث الثالث: إستراتيجية الدول الكبرى في تجاه القارة الإفريقية: 36

المطلب الأول 36

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في السيطرة على القارة إفريقيا: 41

المطلب الثالث: الإستراتيجية الصينية في القارة الإفريقية 45

خلاصة الفصل 49

الفصل الثاني

منطقة الساحل بين الآليات الذاتية والنفوذ الفرنسية

تمهيد: 51

المبحث الأول: الوضع العام في منطقة الساحل اقتصاديا سياسيا امنيا	52
المطلب الأول: المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي	52
المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي لمنطقة الساحل	57
المطلب الثالث: الوضع السياسي	60
المطلب الرابع: الوضع الأمني لمنطقة الساحل:	67
المبحث الثاني: أهم التنظيمات الإقليمية التكاملية لمنطقة الساحل	69
المطلب الأول: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإكواس):	69
المطلب الثاني: تجمع دول الساحل والصحراء:	80
المطلب الثالث: الاتحاد الإفريقي	88
المبحث الثالث: آليات استرجاع فرنسا نفوذها في منطقة الساحل:	92
المطلب الأول: الآلية الاقتصادية:	94
المطلب الثاني: الآلية السياسية والعسكرية	96
المطلب الثالث: الآلية الثقافية	100
خلاصة الفصل	103

الفصل الثالث

دراسة حالة مالي لفهم تأثير النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل

تمهيد:	105
المبحث الأول: أزمة مالي	106
المطلب الأول: جذور أزمة مالي	106
خريطة رقم 6: تمثل الأوضاع السائدة في مالي	110
.....	110
المطلب الثاني: أسباب وعوامل الأزمة في مالي	110
المطلب الثالث: أطراف النزاع في مالي:	113

المبحث الثاني: التدخل العسكري الفرنسي في الشمال المالي.....	123
المطلب الأول: أسباب ومحددات التدخل.....	123
المطلب الثاني: أهم العمليات العسكرية التي قادتها فرنسا:.....	129
المطلب الثالث: تداعيات أزمة مالي على منطقة الساحل.....	134
المبحث الثالث: الجهود الإقليمية والدولية لتسوية الأزمة في مالي.....	138
المطلب الأول: جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة.....	138
المطلب الثاني: الجهود الإقليمية والدولية لحل الأزمة في مالي.....	143
خلاصة الفصل.....	149
خاتمة.....	150
الملاحق.....	154
قائمة المراجع.....	162
فهرس المحتويات.....	174
قائمة الملاحق	

قائمة الملاحق

- ملحق رقم 1: خريطة تبين الدول المستعمرة من قبل فرنسا في إفريقيا 155
- ملحق رقم 2: خريطة تمثل دول الساحل الإفريقي 156
- ملحق رقم 3: خريطة تبين دول الإكواس 157
- ملحق رقم 4: خريطة توضح تجمع دول الساحل 158
- ملحق رقم 5: خريطة رقم 6: تمثل الأوضاع السائدة في مالي 159
- ملحق رقم 6: خريطة تبين انتشار الطوارق في الساحل 160
- ملحق رقم 7: خريطة تبين عملية برخان 161

المخلص:

تتناول هذه المذكرة موضوع أثر النفوذ الفرنسي في إفريقيا على استقرار منطقة الساحل، مالي نموذجاً، فبالرغم من استقلال الدول الإفريقية من بضة الاستعمار فإنها لازالت تحت تأثير مستعمراتها خاصة فرنسا، التي تسعى بشتى الطرق والوسائل الحفاظ على مصالحها في منطقة الساحل خاصة، وبدافع التعمق أكثر في الموضوع، اتخذنا مالي نموذجاً للدراسة، لما تشهده هذه الأخيرة من عدم استقرار جراء الصراع بين عرق الطوارق والحكومة المركزية لمالي، حيث قامت فرنسا بالتدخل تحت راية الحرب ضد الإرهاب بدعم من الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض المجموعات مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإكواس)، والاتحاد الإفريقي، لتدخل فرنسا في مواجهة ضد الجماعات الإسلامية المسيطة على شكال مالي 2012 لينعكس هذا الوضع على دول الجوار كل هذا لتبقي مكانتها ونفوذها في المنطقة التي تنافسها عليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

Résumé

Cette note traite de « l'impact, de l'influence française en Afrique sur la stabilité de la région du Sahel, le Mali en tant que modèle », malgré l'indépendance des pays africains contre l'emprise du colonialisme, il est encore sous l'influence de ses colonies, en particulier de la France, qui cherche de diverses façons de maintenir leurs intérêts dans la région du Sahel en particulier, dans ce contexte, nous avons adopté un modèle de l'étude du Mali à la suite du conflit entre Touaregs et le gouvernement central du Mali, où la France est intervenue sous la bannière de la guerre contre le terrorisme, avec le soutien de grands pays comme les Etats Unies d'Amérique, la communauté économique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) et l'Union africaine, pour intervenir face aux groupes islamiques dominant le nord du Mali 2012, pour refléter cette situation dans les pays voisins, tout cela pour garder sa position et son influence dans la région du Sahel, qui a rivalisé les Etats Unies d'Amérique et la Chine.